وزارة الداخلية واللامركزية

وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية

إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للعصابه

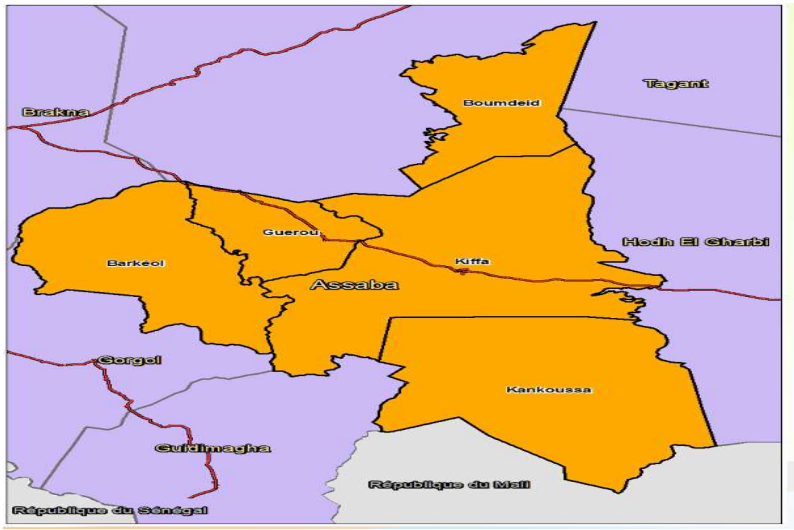

الوثيقة الثانية: الخطة الخماسية 2022-2026

نسخة نهائية

أغسطس 2022

المحتويات

I.الرؤية والمرتكزات الاستراتيجية: 25

II.خطة العمل وبرامج الخطة الخمسية وبرامج لعصابه 27

***المرتكز / لاستراتيجي 1:* ترقية نمو اقتصادي قوي وشامل ومستدام 27**

***المرتكز استراتيجي 2: تطوير النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية* 38**

***المرتكز الاستراتيجي 3: تعزيز الحكامة* 51**

III.آليات التنفيذ والمتابعة/التقييم 57

IV.مصفوفة برنامج الخطة الخماسية وإطار متابعة الأهدف المواضيعية - لعصابه 60

VI.تحديد الإطار المالي لتنفيذ الخطة الخماسية: 95

VII.إطار تحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة على مستوى جهة لعصابه. 96

تذكير بخلاصات التشخيص: التحديات والاحتياجات والمبادئ التوجيهية للخطة الخمسية

مكن التشخيص المعمق للولاية من تحديد الإشكالات الرئيسية للتنمية من أجل إنارة أفضل لمرحلة التخطيط والبرمجة. الملامح البارزة لهذا التمرين هي للتذكير:

➢ **رأس المال المادي والموارد الطبيعية:**

لا يوجد في الجهة موارد هيدروغرافية دائمة، لذلك تتكون الموارد من الينابيع (ديوك، صوفا)، وبرك مثل تلك الموجودة في كنكوصه ولبحير وطبقات المياه الجوفية (كاراكورو، إلخ). تنتج المقدرات الهيدروغرافية أساسًا عن التهاطلات الأمطار التي تغذي الوديان والتيومرن وتمكن من تحديد طبقات المياه الجوفية غير المنتجة. وتتكون الشبكة الهيدروغرافية المائية من مجموعتين تقع إحداها في الغرب والأخرى إلى الشرق من السلسلة الجبلية في العصابة. وفي الغرب بآفطوط تتكون الشبكة من الحوض الصارف لكوركول: الأبيض الذي ينشأ عند سفح هضاب تكانت، والأسود الذي يعود أصله إلى الشرق، عند سفح منحدرات لعصابه في منطقة كرو. يتم عبور المناطق الواقعة إلى الشرق من سلسلة جبال لعصابة من خلال سلسلة من روافد لمسيلة والتي، بالقرب من كنكوصه، تصبح كاراكورو. ومن أهم هذه الروافد وادي أم الخز الذي ينحدر من العاكر ووادي الملكه القادم من أفله وكذلك وادي كوروجل ووادي الوزان القادمان من سلسلة لعصابه.

وفيما يخص **الهيدروجيولوجيا**، يعد السياق الجيولوجي غير موات بشكل أساسي، تتميز جيولوجيا لعصابه بوجود شبكة تعلوها تشكيلات معقدة من عصر الكمبري تقع عليها تكوينات مشكلة من صفائح صخرية بركانية تعود للعصر الحجري والرملي.لا تسمح تشكيلات ما قبل الكمبري والكمبري بتكون المياه الجوفية، في حين أن مجمع الصخر الزيتي قد يزخر بمقدرات مائية منخفضة على مستوى التقاطعات (خاصة الحجر الجيري). لكن موارد المياه الجوفية أصبحت الآن غير معروفة بشكل جيد، كما أن موقع المناطق الإنتاجية الآن غير كاف ملائم.

طبقات المياه الجوفية الرئيسية هي أفله، تكوينات الكثبان الرملية، الموريتانيد وتشكيلات الحجر الرملي. تمثل طبقات المياه الجوفية، التي يعتمد تغذيتها على هطول الأمطار والذي عاني من عدم انتظام كبير بين السنوات، المصدر الوحيد للمياه الجوفية في الولاية.

ونتيجة لذلك، فإن سياسة التحكم في مياه الأمطار، والتي تعد مرتفعة نسبيًا وفقًا لمنحنيات هطول الأمطار، تمثل تحديًا كبيرًا لتنمية الجهة والتزويد المستدام للسكان بالمياه. إن تزويد الجهة بالمياه انطلاقا من كيديماغا، التي تتزود من جزئيا من آفطوط الشرقي هي أيضًا أحد الحلول الرئيسية طويلة الأجل لتلبية الكثير من احتياجات المياه في لعصابه.

على مستوى التربة تتشكل تربة لعصابه من عدة أنواع: تربة رملية بنية أوطينية، عميقة بشكل عام وجيدة أوجيدة الصرف إلى حد ما في منطقة التي يكون مناخها ساحليا حيث يزيد معدل هطول الأمطار عن 200 ملم في مقاطعة كيفه وكنكوصه (850 ألف هكتار، 47% من مساحة الولاية)؛ تربة غرينية ما يقرب من (280.000 هكتار) على مستوى مستجمعات مياه كاراكورو وأعالي نهر كوركول شمالا، ثم تكوينات رملية إلى الشرق والشمال من بومديد وجزء صغير من الرمال المتحركة المتفرقة (5%).

يجعل هذا التكوين المورفولوجي-البيدولوجي المرتبط بتنوع البيئات الحيوية والتباين المناخي من لعصابه منطقة تكاثر ملائمة جدا للإبل والمجترات الصغيرة في المناطق الشمالية وكذلك للأبقار والمجترات الصغيرة في المناطق الجنوبية.

تشكل الرواسب الغرينية أيضًا موردًا مهمًا للزراعة القابلة للاستغلال من خلال تشييد منشآت لجمع المياه السطحية والتحكم فيها (الحواجز المائية والسدود) لاستغلال مختلف أنواع المحاصيل.

يسمح علم التشكل البيدولوجي بنمو السهوب الشائكة مثل السدر الموريتاني في أقصى الغرب والطلح في الغرب وحول كيفه، أورور خاصة في الشرق، وتشكيلات من تيكفيت على مستوى مقاطعة كنكوصه في الحدود الجنوبية الشرقية.

تغطي النباتات العشبية سهول لعصابه بالكامل في الخريف، مما يجعلها واحدة من المناطق ذات المقدرات الجيدة في فترة الخريف، ولكنها أيضًا منطقة تراجع في فترة بين الموسمين، ولا سيما مقاطعة كنكوصه. كما تتمتع الولاية أيضًا بغابات مصنفة توجد بشكل رئيسي في المناطق التي تكون فيها الأمطار أكثر وفرة (300 ملم) إلى الجنوب من كنكوصه.

لكن المقدرات المادية والطبيعية للولاية تُستغل بشكل ضعيف للغاية، لا سيما فيما يخص التحكم في المياه وتسييرها لتلبية احتياجات السكان والاستغلال الزراعي والرعوي.

كما أن موارد الولاية معرضة بشدة أيضًا لتهديد التغيرات المناخية والعمل البشري؛ وتتمثل إحدى التجليات الرئيسية للتغير المناخي في تناقص الأمطار وتذبذبها، والمتوسطات متغيرة جدا من الجنوب إلى الشمال والفوارق يمكن أن تكون كبيرة من سنة لأخرى. فعلى سبيل المثال كان لتغير المناخ في كيفه تأثير كبير على هطول الأمطار، حيث انخفض المتوسط السنوي لها من 362 ملم في الفترة 1931-1960 إلى 250 ملم في الفترة 1981- 2010. وتتجلى التغيرات المناخية أيضًا في تزايد الظواهر المفرطة (الفيضانات ، والجفاف ، والعواصف ، والأعاصير ، إلخ) مما يسبب خسائر بشرية ومادية ويتطلب نشر وسائل وآليات أكثر أهمية للوقاية المخاطر وتسيير الأزمات والكوارث

آثار التغيرات المناخية على الزراعة: تأثرت إنتاجية الزراعات الأساسية الثلاثة(الذرة البيضاء والدخن والذرة الصفراء) وكذلك على مستوى انعدام الأمن الغذائي للسكان. تظهر نتائج المسح الدائم حول الظروف المعيشية للأسر 2019 أن 55.9% من الأسر الزراعية فقيرة وأن 35.6% من السكان العاملين في الزراعة معرضون للخطر بالفعل في بلديات كنكوصه وساني وتناها في الجنوب وبلديات القبرة، باركيول ودقفك. لا يزال هذا الوضع أكثر خطورة في بلديات وسط وشمال الولاية. ولوحظ الحد الأقصى من الهشاشة في بلديات بومديد واحسي الطين ونواملين في شمال الولاية وهي الأكثر تضرراً بآثار التصحر وتراجع هطول الأمطار.

وينبغي إدماج التسيير المستدام للمصادر الطبيعية مع التركيز على التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ في جميع السياسات القطاعية، ولا سيما القطاع الريفي.

➢رأس المال البشري

ديموغرافيا تكشف إسقاطات الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والإقتصادي عن هيمنة قوية للشباب دون العشرين من العمر الذين يمثلون في عام 2020 أكثر من 241000 نسمة. أي 62% من السكان، وعن معدل إعالة اقتصادية (نسبة السكان في سن العمل/السكان في غير النشطين) يؤثر سلبا على الاستفادة من العائد الديمغرافي، كما أن نافذة الفرصة الديموغرافية ليست مفتوحة الآن في لعصابه.

يجب على الولاية أن تجعل من أولوياتها اتباع سياسات التحول الديموغرافي واستغلال العائد الديمغرافي، لا سيما من خلال تنظيم معدل المواليد، مما يؤدي إلى الاستفادة من أي جهد يُبذل للحد من الفقر والاهتمام بصحة الأم والطفل وتعليم وتمكين الفتيات والنساء.

وفقًا للمسح الدائم حول الظروف المعيشية للأسر لعام 2019، تعد ولاية لعصابه ثالث ولاية تشهد أعلى معدل انتشار للفقر النقدي، بعد كيديماغا وتكانت. ذلك أن 39.4% من الأسر تحت خط الفقر، أي بزيادة 11 نقطة عن المعدل الوطني (28.2%) وبانخفاض قدره 2.4 نقطة مقارنة بعام 2014 (41.8%). ويختلف هذا الانتشار بشكل كبير حسب مكان إقامة رب الأسرة وجنسه ومستوى تعليمه.

وبالتالي، فإن انتشار الفقر في لعصابه أعلى بست مرات بين الأسر الريفية منه في المناطق الحضرية، ولدى سكان الريف فرص أقل بكثير لتنويع الدخل والاستفادة من التحويلات مقارنة بسكان الحضر، وكانت مكافحة الفقر بين 2014 و2019 أقل وضوحًا في الوسط الريفي (3.7 نقطة) عما هي عليه في المناطق الحضرية (4.6 نقطة). تظهر لعصابه أيضًا، في عام 2019، معدلات فقر مدقع عالية جدًا مقارنة بالمتوسطات الوطنية وهكذا شهد الفقر المدقع في لعصابه، بين 2014 و2019، انخفاضًا في انتشاره بمقدار نقطتين، أي بمعدل أقل من المعدل الوطني (3.6 نقاط)، في حين كان الانخفاض في العمق والشدة يقارب المتوسط الوطني تقريبًا.

من حيث عدم المساواة، لعصابه هي الولاية التي سجلت أعلى معدلات عدم المساواة في عام 2019، حيث بلغ مؤشر جيني 0.37، بزيادة قدرها 0.02 نقطة مقارنة بعام 2014، بينما على المستوى الوطني تراجع عدم المساواة، واحتلت للتو مكان **ا**ترارزه، التي تعتبر الولاية ذات المعدل الأعلى في عدم مساواة في عام 2014.

إن معدل الفقر المرتفع نسبيًا في الولاية مدفوع بشكل أساسي بمقاطعة كنكوصه التي سجلت أعلى معدل فقر في الولاية وبالتأكيد في البلد، أكثر من جميع مقاطعات لعصابه وكيديماقا. لدى المقاطعات الأربعة الأخرى معدل انتشار للفقر أقل من المعدل الوطني.

كما يظهر أن انتشار الفقر أعلى بكثير بين الأسر الزراعية التي تعمل لحسابها الخاص (55.9%)، وغير النشطة (16.0%) والعاملين لحسابهم الخاص في قطاع غير الزراعة (15.4%) مقارنة بالعاملين لحسابهم الخاص. تعد مجموعات الشغيل الزراعية هي خزان الفقر في موريتانيا، وعليه يجب تنفيذ سياسات لصالح المزارعين الفقراء للقضاء على الفقر وتنمية الأراضي من منظور الأمن الغذائي والتغذوي ورفاه سكان الريف. وفي هذا الإطار، يجب أن تتوفر مقاطعة كنكوصه على برنامج إقليمي مكافحة الفقر على غرار البرنامج الذي استفادت منه باركيول في إطار الإطار الاستراتيجي لمكافحة من الفقر.

وفيما يخص التشغيل، يبدو أن معدل البطالة المسجل في لعصابه (4.5%) وعلى المستوى الوطني (12.2%) منخفض. بالنظر إلى هذا المعدل في حد ذاته، فإنه لا يعكس حالة التوظيف الحقيقية في الدولة لأنه يخفي حالات

عدم الاستقرار والهشاشة الوظيفية في اقتصاد يغلب عليه القطاع غير المصنف وبأهمية التشغيل المحرومة. لوقت العمل والوضع الوظيفي.

وفقًا لمؤشر نقص استخدام اليد العمالة، والذي يأخذ في الاعتبار البطالة والعمالة الناقصة المرتبطة بالوقت والقوى العاملة المحتملة، يبلغ 35.4% في لعصابه مقابل متوسط وطني يبلغ 41.9% مع وجود تفاوتات حسب البيئة والجنس. أما في لعصابه، فإن المعدل أعلى في الوسط الريفي مقارنة بالوسط الحضري بنسبة 36.4% مقابل 31.9% وبفارق 4.5 نقطة. على المستوى الوطني، الفرق بين المعدلات في الوسطين ليس كبيرا (0.9 نقطة لصالح الوسط الريفي).

وبحسب الجنس، فإن نسبة نقص استخدام اليد العمالة أعلى بين عمالة الذكور (36.8%) مقابل عمالة الإناث (32.5%) في لعصابه (بفارق 4.3 نقطة). ويتعارض هذا الوضع مع ما لوحظ على المستوى الوطني حيث يكون هذه النسبة أعلى بكثير بين النساء بنسبة 47.7% مقابل 39.3% للرجال (بفارق 8.4 نقطة).

وقد سلط مسح مشروع ترقية التشغيل والدمج المهني في الوسط الريفي، الذي يعطي مؤشرات عن حالة ما بعد كوفيد 19، الضوء على معدل نقص استخدام اليد العاملة الشابة (يجمع بين البطالة وضعف مستوى التشغيل واليد العاملة المحتملة) حيث وصل إلى متوسط 56.2% على مستوى جميع المناطق (تسع ولايات)

لكن الدراسة تشير إلى أن تأثير كوفيد أقل أهمية بكثير على ضعف مستوى تشغيل الشباب في لعصابه مقارنة بالولايات الأخرى. ذلك أن نسبة ضعف مستوى تشغيل الشباب ارتفعت بمقدار نقطتين فقط وتبلغ 37.07%.

تظهر مختلف المسوحات نسبة مشاركة أعلى من المتوسط الوطني (40.2) على مستوى الولاية (46.6) بالإضافة إلى وجود فجوة كبيرة لصالح الرجال.

وفي لعصابه، بلغ معدل التشغيل بأجر في القطاع غير الزراعي 27.1%، وهو مستوى أقل بكثير من المعدل الوطني الذي يبلغ 34.7%. وبالفعل، تعد ولاية لعصابه واحدة من الولايات الأربع في الدولة ذات معدلات الأجور المنخفضة حيث تضم كوركول (17.6%)، ولبركنة (24%) وآدرار (25.9%).

التشغيل غير المصنف: وتمثل الوظائف غير الرسمية في القطاع غير الزراعي 94.6% من إجمالي الوظائف (غير الزراعية) على مستوى لعصابه مقابل 89.2% على المستوى الوطني. في هذا السياق، تعد ولاية لعصابه واحدة من الولايات الأربع التي تتمتع بأعلى معدلات التشغيل غير المنظمة.

وفي هذا الإطار يوصَى بما يلي:

- تحسين إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد وتشجيع الشركات المصنفة، كمصدر رئيسي للعمل المستدام واللائق، وخاصة في المدن والبلدات الريفية الكبيرة؛
- تحديد سياسة وجيهة لدعم دمج الشباب على مستوى الجهات مع محاور استراتيجية واضحة وأدوات عملية وملائمة. ويجب أن تكون هذه السياسة مرتكزة بقوة على سياسات التنمية وإعادة التوازن الترابي، وأن تتضمن ترسانة كاملة من الأدوات (دعم الدمج، ودعم ريادة الأعمال، والتكوين، والتمويل، وفرص التشغيل الخضراء...)؛
- دعم تشغيل المرأة وتمكينها في علاقة مع المكونات الأخرى لتعزيز مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ، وخاصة في الوسط الريفي. وتتضمن هذه التوصية أهداف الانتقال الديموغرافي واستغلال العائد الديمغرافي (ريادة الأعمال النسائية، والاستبقاء المدرسي للفتيات، وصحة الأم والطفل ، والتخطيط الأسري...)؛
- تشجيع العمل المصنف المشجع للشباب (الجباية التفضيلية حسب عدد الشباب العاملين في أعمال مستقرة ، وتفضيلات في الصفقات العمومية للشركات التي تكتتب الشباب وتمويلات تنازلية، والتكفل بالتكوين وتكوين الاندماج....)؛
- دعم الوساطة وتمويل شركات الشباب لتوطينهم في الوسط الريفي وتطوير آليات نفاذهم إلى الأراضي والملكية من أجل توطينهم في أراضيهم.

على مستوى التعليم، يكاد يكون التعليم الرسمي ما قبل المدرسي معدومًا، كما أن التعليم المجتمعي ما قبل المدرسي لا يزال في مهده وتواجه العديد من التحديات المتعلقة بالموارد المادية والبشرية والظروف المعيشية للفئات الهشة من السكان. ينتشر التعليم القرآني ما قبل المدرسي على نطاق واسع ويساهم في نشر المعرفة، لكنه بحاجة إلى العصرنة والتأطير وربطه بشكل أفضل بالتعليم الحديث.

على مستوى التعليم الأساسي، وبحسب البيانات التي نشرتها الوزارة المكلفة بالتعليم، فقد انخفض المعدل الخام للتمدرس في الابتدائية من 96% في 2006/2005 إلى 94% في 2019-2020. تتوقع بيانات ما بعد كوفيد19 انخفاضًا في المعدل الخام للتمدرس إلى 84% في عام 2021. وقد انخفض من 78% في 2005-2006 إلى 75% في 2019-2020، مما يمثل تغيرا مشابهًا لما عرفه المعدل الخام للتمدرس.

على مستوى التعليم الثانوي، نما متوسط المعدل الخام للتمدرس بالمرحلة الثانوية في لعصابه بنحو نقطة مئوية واحدة سنويًا خلال هذه الفترة.2008/2007-2020/2019. فقد انتقل من 15% في 2008/2007 إلى 25% في

2020/2019. وتظهر بيانات المسح الدائم حول الظروف المعيشية للسكان أن المعدل الخام للتمدرس في المرحلة الثانوية بلعصابه انتقل من 11% في 2008 إلى29% في 2014، ثم 34% في 2019. وقد واصل المعدل الصافي للتمدرس الاتجاه نفسه، حيث ارتفع من 7% في 2008 إلى 21% في 2014، ثم إلى 27% في 2019.

وبالتالي، فإن مؤشرات الوصول تنبهنا إلى انخفاض في التمدرس بالمرحلة الابتدائية نتيجة للديموغرافيا المتسارعة والفقر والعجز الكمي والنوعي للمؤسسات والمصادر البشرية. وفيما يخص التعليم الثانوي، يُخفي التقدم مستويات منخفضة جدا من النفاذ، غياب كامل للمؤسسات الثانوية على مستوى ثماني بلديات مأهولة بالسكان.

من الناحية النوعية، يعد الوضع أكثر حساسية: اكتساب ضعيف للكفاءات من لدن المتعلمين، ضعف كفاءة المدرسين والمتعلمين والنتائج المتدنية إلى حد ما في الامتحانات الوطنية.

يعاني التكوين الفني أيضًا من غياب المدرسين التكنولوجيين، والنقص في تجهيزات الورشات، وضعف جودة البرنامج وغياب الشركات الفعالة لاستيعاب المتعلمين في المعاهد الصناعية والتكوين.

يواجه التعليم في لعصابه تحديات متعددة متأصلة في وضعيته الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية، مع تراكم المشاكل الهيكلية والوظيفية ومن بينها:

- حالة الاكتظاظ في العديد من المدارس والمؤسسات الثانوية في الوسط الحضري تجعل التعلم المنتظم بعيد المنال ويتطلب جهودًا جبارة من الاستثمارات وتخصيص المصادر البشرية الجديدة؛
- وضعية تدهور ونقص في البنى التحتية المدرسية متجذرة إلى حد ما؛
- النقص في المصادر البشرية والتسيير غير الفعال لطواقم التعليم مما ينعكس على جودة التعلم وخاصة في الوسط الريفي؛
- انتشار المدارس غير المكتملة، مما يعني ارتفاع معدل انتشار أقسام الدمج والنقص الكبير في قاعات الدراسة؛
- اختلال المواظبة على المدرسة خلال السنوات الأولى بالنسبة لصغار المتعلمين مما يحد من قدراتهم ويعيق تقدمهم بعد ذلك؛
- العجز الكبير في قدرة استقبال المدارس الثانوية واكتظاظ بعض المؤسسات، لا سيما في مقاطعتي كيفه وكرو بسبب نقص عمال التأطير،
- النقص في المدارس الثانوية على مستوى بعض البلديات؛

- وجود تفاوت كبير في الظروف المعيشية على حساب البلديات الجنوبية وظروف التعلم في هذه المناطق؛
- العجز الكبير في الطاولات والموارد البيداغوجية؛
- ظروف العمل الصعبة في الإدارة الجهوية والمفتشيات؛
- نقص التنسيق مع القطاعات بما فيها قطاع التعليم؛
- مشاكل الحكامة الجهوية للتعليم؛

ولمواجهة هذه التحديات، أعدت برامج لتنفيذ خطة التنمية الجهوية للتهذيب وينبغي أن تنفذ على أربع جبهات:

- تطوير النبى التحتية والخدمات ذات الصلة دعما لتسريع وتيرة النفاذ وتحسين ظروف التعلم لكافة أسلاك التعليم والتكوين؛
- تطوير القدرات على كافة مستويات رأس المال البشري للتعليم من أجل الارتقاء العام بجودة التعلم وتسيير التعليم على مستوى الجهة؛
- تعبئة الموارد المالية والبيداغوجية والمادية الكبيرة دعما لتحفيز المصادر البشرية وتعزيز الفعالية العملية للمؤسسات ومختلف المستويات الإدارية للقطاعات المتكفلة بالتهذيب؛
- تعزيز الحكامة المنسجمة على المستوى الجهوي.

على مستوى الصحة توجد في ولاية لعصابه 127 منشأة صحية من جميع الفئات: مركز استطباب (مؤسسة عامة مستقلة) يقع في كيفه، تسعة مراكز صحية في باركيول، بومديد، كرو، كنكوصة، هامد، ولكران، والكلم 70، وكيفه). أما المنشآت الأخرى الموجودة على خط المواجهة فهي نقاط صحية ويبلغ عددها 101. ويلاحظ عدم التوازن الصارخ في توزيع المراكز الصحية على حساب بلديات مقاطعة كنكوصه، التي هي أكثر حرمانًا بسبب الفقر والعزلة. باركيول.

توزيع نقاط الصحة من قبل مقاطعة أكثر توازناً مع 26 نقطة في مقاطعة باركيول، و6 في بومديد، و10 في كرو، و25 في كنكوصة، و34 في مقاطعة كيفه. وفقًا للإدارة الجهوية للوقاية الصحية والاجتماعية، يوجد من بين هذه المرافق 50% مجهزة بالكامل، 20% مجهزة جزئيًا و30% غير مجهزة على الإطلاق. يحد النقص في التجهيزات والموظفين من القدرات العملية للمرافق ويحد من نطاق جودة الظاهرة للتغطية الجغرافية.

أشار المسح الجهوي حول مؤشرات الكفاءة2020 إلى أن ما يقرب من ثلث (31.8%) المرافق الصحية ليس بها أطباء وأن أكثر من نصفها (56.8%) لديها ما بين طبيب واحد إلى طبيبين. كما أن أكثر من 60% من التشكيلات في لعصابه ليس لديها ممرض (ة) أوممرض(ة) طبيب(ة) اجتماعي(ة) وأكثر من نصفها (59.1%) ليس لديها ممرض دولة. تظهر النتائج أيضًا أن جميع المرافق الصحية لديها قابلة، وأن 78.4% ليس لديها فني عالي وأن 53.8% ليس لديها قابلة مساعدة. ولا تتوفر الولاية على صيادلة.

من حيث اتجاهات المؤشرات الصحية، وجد أن معدل استخدام الخدمات في عام 2019 أقل بكثير من المتوسط الوطني حيث يبلغ 47.59%، بانخفاض طفيف عن مستواه في عام 2015.

فيما يتعلق بصحة الأم، بلغ معدل الاستشارة رقم 1 السابقة للولادة 64.9% في 2019 مقابل 69.1% للمتوسط الوطني، كما انخفض أيضًا عن مستواه في 2015، في حين أن معدل الولادات المدعومة يقل أيضًا بنسبة 60% عن المتوسط الوطني (66%). يعد استخدام وسائل منع الحمل منخفض للغاية، وهوما يفسر أيضًا حجم الاختلال الديموغرافي والاعالة الاقتصادية، حيث يبلغ 10% مقابل متوسط وطني يبلغ 13%.

تتناقص وفيات الأطفال حديثي الولادة والرضع والأطفال الصغار بشكل مطرد منذ عام 2015 والمؤشرات المتعلقة بالتطعيم أعلى من المتوسط الوطني وتتجاوز معدل 100%، بما يتماشى مع التقليل من معدلات المواليد على مستوى الولاية.

لكن البيانات المأخوذة من استطلاع المتابعة والتقييم الموحدان لحالات الطوارئ وعمليات الانتقال لعام 2021 أن انتشار سوء التغذية العالمي مرتفع (14.8%) وشديد (2.6%) أعلى بكثير من المتوسط الوطني (11.1% و1.9% على التوالي) وأنه يختلف وفقًا للمقاطعات، فهو الأقوى. في كنكوصه.

وعلى هذا الأساس، يجب أن يهدف البرنامج الذي مدته خمس سنوات، وفقًا للخطة الوطنية لتطوير الصحة، إلى:

- *توسيع النفاذ وتعزيز القدرات الوظيفية للمنشآت الصحية لدعم جودة الخدمات المقدمة للمستخدمين،*
- *تعزيز برامج الحد من وفيات الأمهات والمواليد والأطفال والرضع،*
- *تعزيز سياسات الوقاية من الأمراض ومكافحتها،*
- *تعزيز الأمن الصحي والقدرة على توقع حالات الطوارئ الصحية العامة والاستجابة لها،*
- *تعزيز أسس المنظومة الصحية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة.*

➢ **القطاع الأولي:**

ولاية لعصابه ولاية زراعية-رعوية تضم إمكانات زراعية كبيرة. تتراوح المساحات الصالحة للزراعة بين 60.000 و80000 هكتار. على مدى السنوات العشر الماضية، بلغ متوسط المساحات المزروعة 27181 هكتارًا (جميع أنواع الحبوب مجتمعة) تتراوح بين 41772 هكتارًا كحد أقصى، في عام شهد تساقطات مطرية جيدة، و11.160 هكتارًا على الأقل في عام شهد تساقطات مطرية ضعيفة. وقد بلغ متوسط الإنتاج الإجمالي 14401 طن تتأرجح بين 25.219 طن كحد أقصى و4034 طن كحد أدنى. بالإضافة إلى إنتاج الحبوب، يتم إنتاج ما يقرب من 5000 طن من الخضروات على مساحة تزيد عن 250 هكتارًا سنويًا. مع الأخذ في الحسبان إسقاطات المكتب الوطني للإحصاء التي تقدر عدد السكان بـ 395928 نسمة، في 2021، مع حد أقصى للإنتاج الصافي يبلغ 27181 طنًا واستهلاكًا سنويًا للفرد يبلغ 175 كجم / سنة / الساكن، سيغطي إنتاج الحبوب السنوي 39% من الاحتياجات الغذائية للولاية في السنة في حال تساقطات مطرية متوسطة. يتم تغطية الحاجيات الغذائية المتبقية بانتظام من خلال الواردات من مالي. وبالتالي، فإن لعصابه تحتاج إلى تضافر العديد من الجهود لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي من الحبوب التي تمثل الغذاء الأساسي لسكانها. تتمتع الزراعة في لعصابه، بسلسلة من نقاط القوة، من بينها وجود مساحات شاسعة من الأراضي القابلة للزراعة، والمقدرات المائية الكبيرة في طبقات المياه الجوفية على مستوى الواحات، وفي البحيرات والأراضي الرطبة بالولاية، وتوجد مبادرات جديدة أطلقها بعض الفاعلين.، إلخ. كما يمكنها الاستفادة من مجموعة كبيرة من الفرص المهمة، ومن بينها الطلب القوي على المنتجات الزراعية في أسواق الولاية. على صعيد آخر، تواجه الزراعة في الجهة نقاط ضعف ومعوقات تؤثر على تنميتها. من بين نقاط الضعف والمعوقات، يمكن أن نذكر فقر الأرض في الدبال، وضعف تنظيم المنتجين، والنقص في المدخلات والتجهيزات عالية الجودة، وعدم انتظام الأمطار وسوء توزيعها المكاني والزماني، عزلة مناطق الإنتاج، وغياب التأطير الفني والتنظيمي المناسب، وضغط الآفات الزراعية وتسيب الحيوانات، وغياب التخطيط القطاعي والتنسيق بين الفاعلين، وغياب منظومة تأمين تحمي المستغلين من سوء الأحوال الجوية والكوارث المرتبطة لتغير المناخ.

تمثل التنمية الحيوانية في لعصابه ركيزة مهمة من ركائز الاقتصاد الإنتاجي في المنطقة.وفقًا لبيانات المسح الجهوي حول مؤشرات الكفاءة 2020، فإن 77.7% من الأسر الريفية تمارس التنمية الحيوانية مقابل 69.5% من الأسر الحضرية. تتمتع الولاية بطابع رعوي تقليدي كبير، وموارد رعوية كبيرة وموارد مائية تعزز تنميتها. أنظمة الزراعة الأكثر ممارسة في الولاية هي النظام المكثف الذي يعتمد على الإنتجاع والنظام شبه المكثف. تستقبل لعصابه سنويا، ولا سيما على مستوى مقاطعة كنكوصة، أعدادا كبيرة من المواشي من ولايتي تكانت والحوض الغربي للبقاء هناك خلال موسم

القحط. تطورت تجارة الماشية الحية بشكل كبير سواء بالنسبة للسوق الوطني أوفي أسواق شبه المنطقة. تُعدالولاية موردًا للماشية الحية إلى المدن الوطنية وإلى السنغال ومالي وساحل العاج.تتمتع التنمية الحيوانية بنقاط قوة كبيرة في لعصابه، من بينها، وجود قطيع ماشية كبير ومتنوع ومتكيف مع ظروف البيئة، ووجود فاعلين من ذوي الخبرة في مجال التنمية الحيوانية التقليدية وكذلك فاعلين خصوصيين مستعدين للاستثمار في التنمية،انخفاض تكاليف الإنتاج في أنظمة الزراعة المتنقلة والمستقرة، إلخ. على صعيد آخر، تواجه التنمية الحيوانية نقاط ضعف ومعوقات تؤثر بشكل كبير على تطورها. وتشمل، من بين أخرى،انخفاض المقدرات الرعوية وهشاشة البيئة، ضعف كفاءة المصالح العمومية في دعم الإنتاج ومعالجة وتسويق وتصدير اللحوم الحمراء، التوزيع غير الكافي والمتفاوت للبنية التحتية الأساسية،الضغط على مراعي الولاية من الماشية المتنقلة وانخفاض مستوى تنمية زراعة الأعلاف وغياب التخطيط والتنسيق القطاعي بين الفاعلين في القطاع، وضعف حماية المراعي من حرائق الغابات، وغياب تنظيم القطاعات الحيوانية التي من شأنها تعزيز التنمية المستدامة للثروة الحيوانية ومنتجاتها، إلخ. لم تتطور تربية الدواجن شبه الصناعية بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة والشركاء. وقد لعبت الظروف المناخية وضعف الإشراف دورًا رئيسيًا في فشل هذا القطاع، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة المدخلات. يبدوقطاع الدواجن التقليدية واعدًا بسبب دوره في الأمن الغذائي وتأثيره على الفقر الريفي وإمكانياته الكبيرة للتحسين. تتمتع لعصابه بإمكانيات صيد كبيرة، لا سيما في مقاطعة كنكوصه وباركيول وكيفه، حيث يجعل العديد من المواطنين والمجتمعات من الصيد وسيلتهم الرئيسية للبقاء على قيد الحياة. ومع ذلك، فإن إمكانات الولاية لا تزال غير مستغلة بالقدر الكافي.

واجهت أغلب الموارد البيئية **في الولاية، ولا سيما المساحات الخضراء، على مدى العقود الماضية،** ضغوطًا غير مسبوقة من الفحامين والمزراعين-الرعاة الذين يواصلون أنشطتهم في المناطق الحساسة رغم الإجراءات المتخذة. وتواجه المجاري المائية والأراضي الصالحة للزراعة والمناطق الرطبة التعرية المائية وزحف الرمال، وهو ما يمثل عائقاً رئيسياً في وجه التنمية الحيوانية والزراعة والصيد الداخلي. يمثل تغير المناخ تهديدًا خطيرا للبيئة إذا لم يتم اتخاذ التدابير المناسبة للتخفيف من آثاره على الظروف المعيشية للسكان المحليين. كما توجد مخاطر محتملة كبيرة تلحق بالبيئة وسكان الولاية إذا لم يتم إجراء دراسات جادة حول الأثر البيئي والاجتماعي.بهدف التغلب و/ أوالتخفيف من الآثار الضارة المرتبطة بتغير المناخ والعمل البشري على مستوى الولاية. يتعلق الأمر بالعمل على تحديد المناطق الحرجية، واستعادة النظام البيئي من خلال إنشاء منشآت المياه السطحية للحد من تآكل المياه، وبناء الحواجز الحجرية ونصف القمرية لإستعادة التربة الصالحة للاستخدام الزراعي و/أوالرعوي، والتخطيط المناسب لبناء وتعميق آبار المياه من أجل تجنب أي تركز عالٍ للماشية في المناطق الغنية بالمراعي، مما يساهم في تسريع تدهورها. يشكل الزحف السريع

للصحراء في المناطق الحساسة بالولاية (مقاطعة بومديد، شمال شرق مقاطعة كرو، أجزاء معينة من بلديتي ساني وكنكوصه في مقاطعة كنكوصه، إلخ) خطرا كبيرا على البنى التحتية والمساكن والمناطق الزراعية– الرعوية في المنطقة.

لمعالجة نقاط الضعف المتعددة وتخفيف القيود التي تثقل كاهل الاقتصاد الزراعي في الجهة أوالتغلب عليها بشكل نهائي، سيكون من الضروري تنفيذ عدد من الأنشطة لضمان النفاذ إلى الأراضي الزراعية واستغلالها بشكل أفضل، وتعبئة المزيد من المياه السطحية، وجذب المستثمرين الخصوصيين، لتحسين إنتاجية وإنتاج الزراعات وزيادة المساحات المزروعة، خصوصا خلف السدود، إلخ. وتحقيقا لهذه الغاية، يبدو أن المبادئ التوجيهية التالية وثيقة الصلة بالموضوع. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بـ:

- تعزيز عدد ونوعية المصادر البشرية في هياكل الدعم والمشورة،
- إعادة تأهيل جميع السدود المتضررة،
- محاربة تدهور الأراضي الزراعية من خلال زيادة منشآت مكافحة التعرية واستعادة الأراضي الصالحة للزراعة.
- توفير كميات كبيرة من المحاريث التي تجرها الحمير والخيول للمزارعين بأسعار مدعومة لصالح ممتهني الزراعات المطرية، ونشر طرق تقنية مناسبة مع مراعاة فترة الزراعة، واختيار الأصناف وأنواع الزراعات المتكيفه مع التغيرات المناخية التي حدثت في العقود الأخيرة و؛
- إنشاء بنوك متعددة الوظائف مخصصة لمستغلي الزراعات المطرية وزراعة الخضروات.

علاوة على ذلك، يجب تشجيع ودعم جميع المزارعين الكبار أصحاب المشاريع الزراعية المندمجة مثل المشروع الذي تنفذه شركة زراعة المورينغا والأعلاف في كرو من خلال تزويدهم بقروض تمكنهم من الاستقرار إذا سمحت الظروف البيئية (الأرض، والمياه، والأسواق، الخ) من الممكن تطوير الزراعة الفعالة في المنطقة.

إن تطوير التنمية الحيوانية في الجهة مشروط بتنفيذ عدد معين من الأنشطة بما في ذلك:

- حماية المراعي من التدهور،
- مكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود،
- إقامة عدد كافٍ من حظائر التطعيم ونقاط المياه الرعوية على مستوى مناطق تركز التنمية الحيوانية وفقًا للمعايير المعمول بها مع احترام البيئة،

- تعزيز عدد ونوعية المصادر البشرية الداعمة لقطاع التنمية الحيوانية في الجهة،
- تسهيل توريد وتداول وتسويق مدخلات التنمية الحيوانية وتشجيع الفاعلين الجهويين على ترقية الزراعات العلفية في المناطق الرطبة، والاستثمار في إنشاء وحدات معالجة الجلود الكبيرة والصغيرة. كما يجب دعم النساء الريفيات من الأسر الفقيرة لإنشاء وحدات دواجن تقليدية محسنة بالإضافة إلى إنشاء مصانع ألبان صغيرة في الجهة من أجل تعزيز صناعة الألبان الصغيرة، وتوفير فرص العمل للنساء الريفيات من المناطق الفقيرة وتحسين التغذية على مستوى الفئات الهشة من السكان.

لمعالجة نقاط الضعف والقيود المتعددة المتعلقة بالموارد البيئية في الجهة، سيكون من الضروري تنفيذ عدد من الأنشطة لضمان وصول نفاذ أفضل إلى الموارد الطبيعية، وتقليل التأثير السلبي لتدهور الغطاء النباتي، وتحسين إنتاجية المصادر الطبيعة ، والحفاظ على السكان والبلدات من الآثار الضارة للتلوث، إلخ.في هذا السياق، تبدو المبادئ التوجيهية التالية مناسبة:

- حماية المناطق الرعوية من تدهور التربة من خلال الشروع في تخطيط وتوزيع أفضل لمبنية التحتية البيطرية التي سيتم إنشاؤها في الجهة لتجنب تدهور هذه المناطق، ولا سيما نقاط المياه وحظائر التلقيح؛
- استعادة الأراضي المتدهورة من خلال حمايتها،
- تثبيت الكثبان الرملية وإعادة التشجير البيولوجي للمناطق المتدهورة ومراقبة المناطق التي لم يتدهور غطاؤها الضخم لتجنب قطع أشجارها بشكل تعسفي؛
- إنشاء مشاتل غابوية وغرس أشجار مثمرة من أجل التثبيت البيولوجي للكثبان الرملية في المناطق المتدهورة و/ أوالمحمية بالولاية؛
- تنظيم حملات إعادة تشجير سنوية في المناطق المتدهورة تشارك فيها الفئات المحرومة التي تتمتع بالصحة البدنية وتستفيد من الدعم المالي والمواد الغذائية مقابل عملها؛
- الافتتاح السنوي لعدة مئات من الكيلومترات من الحواجز اليدوية الواقية من الحرائق في المناطق الغنية بالمراعي وإعادة تأهيل الحواجز القديمة لتقليل و/ أوالقضاء على حرائق الغابات في جميع أنحاء الولاية ؛
- إنشاء مزارع زراعية مجتمعية متكاملة ودعم تطوير وتسويق المنتجات غير الخشبية للغابات؛
- تركيب مصدات رياح لحماية مواقع زراعة الخضروات والأشجار المثمرة.

➢ المصالح العمومية الأفقية

بالرغم من مقدراتها المائية والمساهمة الكبيرة لمشروع آفطوط الشرقي، تظل ولاية لعصابه واحدة من مناطق البلاد حيث معدل النفاذ إلى مياه الشرب منخفض للغاية إذ 54.9% فقط في المتوسط، وهي نسبة لا تزال منخفضة للغاية مقارنة بالاحاجيات الأساسية للسكان المحليين. فمن بين 1164 تجمعا سكنيا يزيد عدد سكانه عن 50 نسمة في الولاية، يتم تزويد 327 فقط بمياه الشرب. تمثل المياه غير المعالجة 91.9%. تتمتع مقاطعات كيفه وكنكوصه وكرو بأدنى معدلات النفاذ في الولاية بنسبة (16%) و(23%) و(23%) على التوالي. يمثل البحث عن المياه تحديًا كبيرًا لسكان الريف الذين يجب أن يكرسوا جزءًا كبيرًا من وقتهم لذلك اعتمادًا على موقعهم من مصادر المياه.

تعد شبكات المياه الحالية صغيرة الحجم وأحيانًا لا تلبي الطلب المتزايد للسكان سواء في الوسط الريفي أوالحضري. كما أن مياه الآبار المحفورة في أحد عشر (11) تجمعا سكنيا بعدة بلديات في الولاية ذات نوعية رديئة. يبلغ إجمالي البنى التحتية المائية الريفية 764 وحدة من بينها 238 شبكة تزويد بالمياه و277 بئراً و68 محطة تعمل بالطاقة الشمسية و181 حفرا. وغالبًا ما يطرح تسيير البنى التحتية التي يسيرها المكتب الوطني لخدمات المياه في الوسط الريفي والمنتدبون الخصوصيون مشاكل في الصيانة و/ أو الإصلاح في حالة التعطل، على السكان المعنيين، الذين يظلون وقتا طويلا في حاجة ماسة إلى هذه الخدمة دون أن يستدعي ذلك تدخل الهيئات المكلفة بهذه المهمة. تستخدم المياه السطحية بشكل رئيسي في الزراعة والتنمية الحيوانية. يشكل شرود الحيوانات في الحقول شبحا يطارد أذهان المزارعين بانتظام.

لطالما كان النفاذ إلى المياه في لعصابه يمثل تحديًا لسكان هذه الجهة، بالرغم من وجود موارد مائية في الولاية. لذلك، فإن تعبئة هذه المياه لتلبية احتياجات مختلف المستخدمين تصبح أولوية يجب أن تكون في صلب أي عمل يهدف إلى تنمية هذه الجهة. يجب حل مسألة التنسيق من خلال إعادة تنشيط الهيئة الجهوية للتنسيق من أجل تحسين الاستثمارات في مجال المياه وتوجيهها وفقًا للاحتياجات. يجب أن يتم تنفيذ مشروع تزويد مدينة كيفه من النهر في وقت قياسي ويجب أن يراعي، بالإضافة إلى تزويد مدينة كنكوصه، جميع التجمعات التي يزيد عدد سكانها عن 150 ساكنا بالقرب من شبكة التزود المياه. يجب تزويد المصالح الفنية بالمصادر البشرية واللوجستية الكافية للقيام بمهامها بشكل صحيح. وتتطلب صيانة الشبكات الريفية وضع هيئة ديناميكية مزودة بالوسائل المناسبة مع مراجعة طريقة التسيير القائمة. ومراجعة العقود المبرمة مع منتدبي الخدمة لإعطاء دور أكبر لوزارة المياه وللمجموعات الإقليمية لمتابعة هؤلاء الفاعلين. يجب أن يكون تعبئة المياه السطحية لتلبية الاحتياجات الزراعية والرعوية هو الهدف الرئيسي

لهذه الاستراتيجية. وقد تم تعزيز هذا الخيار بمشروع تزويد مدينة كيفه انطلاقا من كوراي. يشكل هذا المشروع فرصة لإنشاء شبكة لتزويد المناطق الرئيسية الواقعة على الطريق بين ولد ينجه وكنكوصه وكيفه. وفي المناطق الحضرية، يجب إعادة تأهيل شبكات التوزيع وتوسيعها لتزويد المناطق النائية. وفي الوسط المدرسي، يجب أن يكون توفير المياه موضوع برنامج خاص يشمل جميع الفاعلين. يجب أن يشكل زراعة الخضروات، كمحصول أساسي في مكافحة سوء التغذية، أولوية يتعين دمجها في جميع دراسات التزود بالمياه.

التقري في لعصابه: ويتم دون تأطير مما أدى إلى إنشاء مدن وقرى ونجوع استجابة لمنطق مجتمعي بعيد عن أي اعتبار آخر. استقر الناس في فضاءات تلبي احتياجاتهم كرعاة–مزارعيين دون مراعاة الجوانب الأخرى مثل إمكانية الوصول والقرب من الخدمات الاجتماعية والجدوى الاقتصادية. فيما يتعلق بالعمران، تم إنشاء وتطوير المدن الكبيرة والمتوسطة في لعصابه في غياب أي أداة تخطيط حضري. وهكذا تتميز جميع البلدات بضيق الشوارع وعدم وجود مساحات عمومية وغياب النظافة. تطورت ظاهرة الأحياء الهشة حول المراكز الحضرية الكبيرة مثل كيفه وكرو وكنكوصه وكامور والقايرة، حيث جاء السكان الفقراء ليستقروا في الضواحي دون إشراف أوخدمات اجتماعية. أصبح حصول السكان على الأراضي في المناطق الحضرية معقدًا، إن لم يكن مستحيلًا، منذ الإصلاح الأخير الذي بموجبه أصبح منح القطع الأرضية يتم على مستوى وزارة المالية بعد إلغاء صلاحيات الولاة والحكام في هذا المجال (مرسوم رقم 2010–080 الصادر بتاريخ 31 مارس 2010). ذلك أن غياب مخططات التقطيع والطلب الملح للسكان، بسبب الزيادة الطبيعية في عددهم قد ساهم في إنشاء أحياء في المراكز الحضرية واستقرار سكان الريف في المناطق المعرضة للفيضانات.

أما فيما يخص الصرف الصحي وباستثناء عمليات جمع ظرفية، تظل القمامة مكدسة لعدة أشهر أو حتى لفترة أطول بالقرب من المساكن وفي الأماكن الحساسة، مما يشكل مصدرا لانتشار الأمراض التي تتفاقم خلال فترة الخريف. يتطلب الوضع الفوضوي للعمران وغياب الخدمات الحضرية الجيدة على مستوى الولاية مقاربة جديدة لتنظيم المدن ومواكبة تنمية التجمعات الريفية. يجب معالجة إشكالية التقري وتأثيره على تقييد النفاذ إلى الخدمات من خلال مقاربة تمكن من تنظيم إنشاء تجمعات سكنية جديدة وفقًا لمعايير الاستمرارية التي يتعين تحديدها حسب المناطق. يجب أن تخضع المدن الكبيرة في الجهة لبرنامج إعادة الهيكلة لتحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال بناء المرافق واستصلاح الفضاءات العمومية التي تلبي احتياجات مختلف فئات السكان. بالنسبة للتجمعات الحضرية الأخرى، يجب وضع أدوات لتسيير المجال من أجل تأطير تطورها. كما يتعين إنشاء مصلحة للتخطيط عمراني

مزودة بالمصادر البشرية اللازمة لتأطير التطور العمراني وتلبية احتياجات السكان في مجال التسيير الحضري. ويجب التعامل مع حالة انتشار القمامة بالمدن وأثرها على صحة السكان وفقا لرؤية جديدة تكفل استمرار الصرف الصحي للمدن والتجمعات السكانية في الولاية. إن تبني الشعب لهذه الرؤية أمر حتمي، ومن هنا تأتي الحاجة إلى بذل جهد كبير من التحسيس.

تتمتع ولاية لعصابه **بشبكة طرق** كثيفة نسبيًا، وترتبط جميع المقاطعات بعاصمة الولاية عبر طريق معبدة. تساهم هذه الشبكة المعبدة في انسيابية التبادلات التجارية وحركة الناس في هذه الولاية المكتظة بالسكان ولديها تبادلات مكثفة مع مالي. ومع ذلك غالبًا ما يكون السفر صعبًا، خارج عواصم المقاطعات، بسبب حالة المسارات. خلال موسم الأمطار، يصبح السفر في مناطق معينة صعبًا، والرحلات أطول، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف النقل بشكل منهجي. يوجد نقص في صيانة الطرق و تشهد شبكة الطرق المعبدة تدهوراً متزايداً في ظل عدم تدخل الهياكل المتخصصة. لا يتم احترام معايير وأنظمة النقل، مما يعرض حياة الناس للخطر ويتسبب في إلحاق الضرر بالطرق. يجب أن تمكن المشاريع الجارية بربط الولاية بتكانت وكيديماقا، وبالتالي تحسين التبادلات معهما وفتح آفاق لتسويق المنتجات المحلية.

ولضمان سيولة التجارة وربط مراكز الإنتاج بالأسواق المحلية والجهوية، سيكون من الضروري إنشاء شبكة من الطرق وفق مسارات تربط أكبر عدد من البلدات بالشبكة الجهوية. على مستوى مقاطعة كنكوصه، يتمثل الهدف في بناء طريق كنكوصه–هامد–تناها الذي سيفك العزلة عن منطقة رعوية مكتظة بالسكان مع تعزيز التجارة مع مالي. سيربط طريق باركيول–الصواطه مقاطعة باركول بلبراكنه وكوركول، مما سيؤدي إلى تحسين التجارة مع هاتين الولايتين وتسهيل حركة الناس. سيفك طريق كيفه– تامشكط العزلة عن الجهة الشرقية من الولاية مع تعزيز مقدراتها الزراعية والرعوية. ويتعين استصلاح ممر أرارش لفك العزلة عن هضبة لعصابه حيث يوجد عدد كبير من السكان الذين يعد نفاذهم إلى الخدمات محدودًا للغاية بسبب عدم إمكانية الوصول إليها. كما يتعين تطوير الأماكن المتدهورة من الطرق التي تربط عواصم البلديات بالمقاطعات لتثبيت السكان في أراضيهم وتطوير الأنشطة الزراعية والرعوية. ولضمان الصيانة المناسبة لشبكة الطرق وتجنب الانسداد على محاور معينة، خاصة خلال فصل الخريف، من الضروري إنشاء منظومة لصيانة الطرق قادرة على تغطية المحاور الرئيسية. كما يتعين تعميم النصوص التنظيمية المتعلقة بالنقل وتعزيز وسائل الهياكل المكلفة بتطبيقه.

لكن مقاطعة كنكوصه تتطلب جهدًا خاصًا لفك العزلة عنها من أجل المساهمة في مكافحة الفقر في مناطقها الجنوبية وتحسين النفاذ إلى الخدمات الأساسية.

يعد ضعف **النفاذ إلى الطاقة** أحد المعوقات الرئيسية التي تعيق تنمية الولاية حيث يقل معدل النفاذ إلى الكهرباء عن المتوسط الوطني. ولا يزال استخدام غاز البيوتان منخفضًا. بالإضافة إلى ذلك، فإن جودة الخدمة رديئة نسبيًا، خاصة في مدينة كيفه التي تضم أكثر من 60% من المنازل الموصولة بالكهرباء التي يتكرر انقطاعها ويمكن أن يتجاوز أكثر من 12 ساعة في اليوم. الطاقة التي يتم توفيرها منخفضة للغاية، مما يؤثر على الأنشطة الاقتصادية ورفاهية السكان. يجب أن يتحسن النفاذ إلى الطاقة مع تنفيذ مختلف المشاريع، التي أصبح بعضها في مرحلة متقدمة، مثل خط كهرباء القايرة-كيفه، وآفطوط الشرقي، وتدخلات تآزر. لايزال استخدام الخشب للطهي سائدا، نظرا لارتفاع سعر غاز البوتان ومستوى الفقر بين سكان الريف بالولاية. إن المعدل الحالي لاستهلاك الأخشاب مقلق، فهو يعرض للخطر المنظومة البيئية الهشة أصلا بسبب الاضطرابات المناخية.

يتطلب تحسين النفاذ إلى الطاقة بالضرورة استثمارات ضخمة في البنية التحتية وتنويع مصادر الطاقة. يجب استغلال شبكة منظمة استثمار نهر السنغال لتلبية الطلب في مقاطعات باركيول وكنكوصه حيث يكون معدل النفاذ منخفضًا للغاية، بالإضافة إلى المقدرات التي يمكن تعزيزها بوجود إمدادات جيدة من الطاقة. بالنسبة لمقاطعات كيفه وكرو وبومديد، يتعلق الأمر بتعزيز الطاقة الإنتاجية لمحطة كهرباء كيفه وإنشاء شبكة كهرباء تربط المقاطعات الثلاث. اما بخصوص المناطق النائية، فإن الطاقة الشمسية تظل هي الحل المناسب. يجب اتخاذ تدابير تحفيزية لتحسين استخدام غاز البوتان وتقليل الضغط على الموارد الخشبية للمنطقة.

تفرض منظومة احتلال الفضاء والإسكان وحالة الفقر اللجوء المكثف إلى الطاقة الشمسية المحلية (باقات الطاقة الشمسية) والشبكات الصغيرة اللامركزية لتحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية لسكان الريف.

➢القطاعات الثانوية والثالثية

تمثل التجارة، سواء داخل الولاية أومع الولايات المجاورة أومالي، أحد الأنشطة الاقتصادية الرئيسية للعصابه وتوفر فرص نمو وفقا لشروط معينة تتعلق على وجه الخصوص بتعزيز اندماج البلاد في منطقة المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وتنويع القاعدة الجهوية للإنتاج وتحسين المتابعة والرقابة على القطاع.

لم تتطور بعد الصناعة التقليدية السياحة في لعصابه بالرغم من المقدرات الكبيرة إلى حد ما التي لم يتم استغلالها، بسبب نقص الدعم الكافي من الدولة. ذلك أنه بالنظر إلى التجربة الناجحة لترقية السياحة في المغرب والسنغال على وجه الخصوص، يعد الدعم القوي والمتعدد الأوجه من الدولة ضروريا لبضع سنوات وبعدها ستعوض الضرائب والرسوم المتأتية من القطاع إلى حد كبير الجهد الذي قامت به الدولة في هذا الإطار.

تتوفر الولاية على مقدرات سياحية هامة: تعدد المناظر الطبيعية الخلابة والبرك والجداول المائية المؤقتة في الخريف، بالإضافة إلى المواقع التاريخية المصنفة. توجد حركة مرور مكثفة على الطريق الرئيسي الذي يعبر الولاية والطرق الجديدة مما يغذي الطلب على الخدمات المتعلقة بالسكن والتموين، لا سيما على مستوى عاصمة الولاية. تتطور أنشطة تقديم الخدمات على وجه الخصوص استجابةً لطلب المسافرين وشركات النقل.

لكن البنية التحتية الفندقية لم تتطور: فندقان وثلاثة نزل وعشرات من المطاعم الصغيرة على مستوى عاصمة الولاية تنتشر البنى التحتية الأخرى الأقل أهمية في جميع أنحاء الولاية.

تتمتع الأنشطة الثلاثية بإمكانيات تطوير حقيقية إذا تم دمجها في رؤية تنموية منسجمة وعصرية منظمة حول إعادة تنظيم الأنشطة والتنقل داخل مدينة كيفه وتزويدها بالمناطق وهياكل الاستقبال من النوع المتوسط أو العالي.

يجب أن ينتج تطوير الأنشطة الثلاثية وخاصة الخدمات المتعلقة بالفنادق والمطاعم من استراتيجية خاصة لتطوير الأنشطة السياحية تدمج الولايات المجاورة، ولا سيما الحوض الغربي الذي يمكن دمج مقدراته السياحية مع مقدرات لعصابه في إطار رؤية متكاملة.

كما يتطلب تنفيذ مجموعة من الأنشطة، على وجه الخصوص: 1) القيام بمناصرة من أجل عودة موريتانيا إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتطوير التبادلات التجارية بشكل مع دول شبه المنطقة، 2) ترقية إنشاء الوحدات الصناعية لتحويل المنتجات المحلية القابلة للتصدير نحو الجيران، وخاصة معالجة اللحوم والألبان والجلود، بدرجة أقل ، 3) ترقية المشاركة في الأسواق والمعارض الجهوية، 4) تعزيز المراقبة عرض السوق ومراقبة جودة المنتج وأسعاره وإشراك جمعيات المستهلكين والشباب في هذه الأنشطة.علاوة على ذلك، من الضروري وضع آليات لترقية إنتاج الصناعة التقليدية

يعد قطاع السياحة الآن مهمشا وغير منظم داخليا. ومع ذلك، فإنه يتمتع بمقدرات عالية جدًا للتوظيف المستقر إذا تم استغلال الفرص المتاحة بعد.

من حيث الاتصال :على الرغم من وجود المشغلين الثلاثة، فإن تغطية الهاتف النقال ضعيفة نسبيًا في مناطق معينة من ولاية لعصابه إذ أن أجزاء عديدة من بعض البلديات تتم تغطيتها بشكل سيء أولا تتوفر إطلاقا على تغطية، مثل *تناها، هامد، دقفك، أرظيظيع، بومديد، بلاجميل، أقورط ولكران*. كما لا تزال التغطية ضعيفة في مقاطعة كنكوصه، وهي خزان لسكان الريف والفقراء، ولا سيما مناطقها الجنوبية.

يواجه الفاعلون في مجال الحكامة الإقليمي إكراهات تؤثر بشكل كبير على مهامهم وتترك أحيانًا انطباعًا سلبيًا لدى المواطنين الذين يعتقدون أن الخدمات المقدمة ليست ذات جودة عالية وأن سلوك بعض الإدارات لا يحترم كرامة الناس. من المرجح أن تتسع هذه الفجوة بين المواطنين والإدارات في ظل غياب التواصل القوي وتغيير العقلية لدى الجانبين. يبدوأن التنسيق بين الفاعلين الإقليميين ضعيف. كما يُلاحَظ عدم وجود صلات بين البلديات والجهة والمصالح الفنية اللامركزة على الرغم من تقاسم الصلاحيات والمجال وهو ما يمكنها من خلق التكامل من أجل فعالية أكبر للتدخلات العمومية. وعلى المستوى المركزي، فإن التشاور غائب حيث يواصل كل هيكل العمل وفقًا لطريقته الخاصة دون أي مشاركة فعالة من الفاعلين الإقليميين باستثناء الإدارة الإقليمية عندما يتعلق الأمر بالتحكيم أوالتحقق من صحة الخيارات المحددة بالفعل. يعد نقص المصادر البشرية والمالية من السمات التي تطبع مختلف الهياكل التي يجب أن تلبي احتياجات المجتمع ذي الطلب المتزايد. تطورت الإدارة الإقليمية في السنوات الأخيرة، ولكن الوسائل المخصصة لا تزال غير كافية لتغطية النفقات الناتجة عن التدخلات المستمرة لهذه السلطات التي يتعين عليها التنقل بشكل متكرر لتسوية حالات الصراع التي تفاقمت بسبب تغير المناخ والنزاعات حول المناطق الزراعية الرعوية. تتمتع الجهة بمزايا تمكنها من لعب دور مهم في تنمية الولاية إذا تم توفير الوسائل اللازمة للاضطلاع بالمهام التي تم تفويضها. وبالرغم من هذه الصعوبات، فقد فرضت الجهة نفسها كعنصر فاعل يساهم في جهود التنمية من خلال تنفيذ التدخلات في مجالات التعليم والصحة. وتواجه الجهة إكراهات سياسية ومؤسسية. على المستوى السياسي، يشكك العديد من الفاعلين في أهمية هذه المؤسسة التي، حسب رأيهم، أُنشئت فقط لإضفاء الشرعية على حل مجلس الشيوخ. يؤثر صراع القوة بين الفاعلين الإقليميين على دور الجهة، التي تحتاج إلى التموقع إلى إدارة إقليمية معنية بالحفاظ على تفوقها، والبلديات التي تعتبر أنها المؤسسات الأقرب إلى السكان. على صعيد آخر، يجب نقل الصلاحيات إلى الجهة بشكل فعال وتحديد الدور الذي يجب أن تلعبه في إطار التنمية الإقليمية. لا تمكن صناديق الاستثمار المخصصة للجهة من تنفيذ تدخلات واسعة النطاق، مما يلزمها بالاقتصار على أنشطة متفرقة مع تأثير ضئيل على تحسين الظروف المعيشية. تحتاج إجراءات الصفقات العمومية إلى مراجعة حتى تتمكن الجهة من التحكم في منشآتها. لم تتطور البلديات كثيرًا، ولم

يترافق نقل الصلاحيات مع تحويل الأموال، مما وضع البلديات في حالة عجز تام. بالنسبة للمصادر البشرية، فهي شبه منعدمة في البلديات الريفية. يكاد يكون عدد كوادر التصميم معدومًا إذا استثنينا الأمناء العامين الذين يحتاجون، في البلديات الريفية، إلى تكوين إضافي يشعرون بالحاجة إليه. قد تتوفر البلديات الحضرية على كوادر فنية قادرة على تمكينها من التحكم في منشآتها في العديد من المجالات، لكنها لا تتوفر بعد على المصالح الفنية. المصالح الفنية اللامركزية على المستوى الإقليمي عالمية، باستثناء عدد قليل، في موقف لا يسمح لهم بتقديم الدعم الذي من المفترض أن يقدموه للمؤسسات المحلية. لا تتوفر بعض المصالح الهامة مثل التجهيز والنقل والعمران على ممثلين على مستوى الولاية. يخلق هذا الغياب للموظفين في القطاعات الحيوية مشاكل في نفاذ السكان إلى الخدمات الحضرية الأساسية. علاوة على ذلك، فإن الموارد المالية المخصصة لا تغطي حاجيات تسيير المصالح الفنية التي من المفترض أن تتدخل في ولاية شاسعة ومكتظة بالسكان إلى حد ما. تبدو منظمات المجتمع المدني ديناميكية ولديها إمكانات هائلة يمكن تطويرها في إطار ديناميكيات التنمية في الولاية. ومع ذلك، فهي تعاني من نقص في الموارد والمهنية. تعد المنظمات الاجتماعية المهنية ضعيفة للغاية ويبدوأنها بعيدة عن قضايا التنمية. يُلاحَظ وجود عدد كبير من المنظمات النسائية غير الحكومية المنتشرة في جميع أنحاء الولاية في لعصابه. تتدخل هذه المنظمات في العديد من المجالات، لا سيما تلك المتعلقة بالطفولة الصغرى، ومكافحة ختان الإناث، والتعليم، والتغذية، والبيئة، والتحسيس. توجد التعاونيات، التي تشكل أكبر عدد من الجمعيات، في جميع أنحاء الولاية. وهي تتدخل بشكل رئيسي في مجالات الصناعة التقليدية، وزراعة الخضروات والتجارة.

لضمان سير عمل مؤسسات الحكامة الجهوية بشكل أفضل، سيكون من الضروري العمل على أكثر من مستوى. يشكل إنشاء آلية تنسيق عملية الخطوة الأولى ضمن مسار ينبغي أن يعزز قدرات المؤسسات الجهوية مع خلق التكامل فيما بينها. يعد نقل الصلاحيات والوسائل اللازمة لممارستها أولوية لإعطاء المصداقية لهذه المؤسسات وكذلك لضمان تسيير أفضل للشؤون المحلية لمجتمع سريع التغير وتزداد مطالبه بشكل مضطرد. إن حالة الركود والفوضى التي تنتاب المواطنين إزاء المصالح العمومية، تتطلب مقاربة جديدة لضمان أفضل نفاذ ممكن إلى الخدمات العمومية مع منح اهتمام خاص لسلوك الموظفين العموميين وزيادة الشفافية والمساواة في النفاذ إلى هذه الخدمات. يعتبر سلوك المواطنين والامتثال للنظم من المواضيع الرئيسية التي يجب أن تكون في صميم سياسة تغيير العقلية والوعي المجتمعي التي يجب تطويرها على مستوى الولاية. تجب مراجعة مهام المصالح اللامركزة وعلاقاتها مع المؤسسات المحلية لمراعاة تطور السياق الجهوي. كما يتعين تعزيز وسائل عملها وربطها بأهداف محددة سلفًا تساهم في تحقيق نتائج ملموسة. يجب توجيه القطاع الخاص للمشاركة بنشاط في جهود التنمية من خلال زيادة

الاستثمار في المشاريع التي تعزز إمكانات الجهة وتخلق فرص العمل. يعتبر تعزيز قدرات الفاعلين في المجتمع المدني ومشاركتهم الفعالة في عملية التنمية في الجهة من الإجراءات ذات الأولوية التي ستمكن هؤلاء الفاعلين من المساهمة بفعالية في تحول وتأطير المجتمع.

لا تزال ولاية لعصابه، رغم استفادتها من العديد من البرامج الاجتماعية، التي تنفذها الدولة بدعم من مختلف الشركاء التقنيين والماليين وبمساعدة المنظمات غير الحكومية الدولية والفاعلين المحلية في المجتمع المدني، تواجه هشاشة هيكلية. وقد نتج هذا الضعف بشكل خاص عن تغير المناخ والممارسات الاجتماعية، ولكن أيضًا من الاستثمارات الاجتماعية المتواضعة في الجهة والتأثير الضعيف للسياسات العومية بشكل عام. ذلك أن حالات الجفاف المتكررة والأثر الاجتماعي والاقتصادي لوباء كوفيد 19 أدت إلى زيادة حالات الفقر لدى الفئات، في حين أن الاستجابات التي قدمتها الدولة وشركاؤها لم يكن لها سوى تأثير واحد محدود، حسب اتجاهات الفقر وسوء التغذية وفق تقدير ممثلي السكان الذين تمت مقابلتهم خلال الورشات ومجموعات النقاش. وفيما يتعلق باستهداف الأسر الهشة، يبدو أن السكان ينتقدون حالة السجل الاجتماعي، الذي لا يتم تحديثه بانتظام، مما يفتح الطريق أمام المحسوبية والزبونية، وبالتالي يحرم الأسر الفقيرة من الدعم الذي يجب أن يحصلوا عليه. من ناحية أخرى يواصل آخرون الاستفادة من هذه التحويلات الاجتماعية مع أنهم لم يعودوا بحاجة إليها. يعتبر دعم الضعفاء (المعاقين، والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة ... الخ) غير كافٍ تمامًا لأنه لا يشمل سوى نسبة ليلة من هذه الفئة ويغطي جزئيًا فقط احتياجات أولئك الذين يستفيدون منه.

تعيق**حماية الطفل** في لعصابه عدة عوامل تعزى إلى ضعف قدرة المصالح الفنية للدولة المسؤولة عن تنفيذها وانتشار الفقر في الولاية، فضلاً عن تنسيق تدخلات مختلف الفاعلين والممارسات والعقليات الاجتماعية المواتية لبقاء أشكال معينة من العنف أوالاستغلال أوالتمييز ضد الأطفال.

وتتطلب الحماية الاجتماعية في لعصابه تحسينًا كبيرًا لفعالية مختلف السياسات القطاعية التي تهدف إلى تعزيز المقدرات الجهوية للنمو، وتعزيز الحد من الفقر وتقوية مرونة الأسر الأكثر فقرًا ، وهو ما ينبغي أن يساهم فيه تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتعزيز التضامن والاقتصاد الاجتماعي التي شارفت على الاكتمال حاليا. وتمر هذه الترقية أيضًا بالوقاية والتخفيف من الأزمات التي تؤدي إلى تفاقم ضعف سكان الولاية، مع تركيز أفضل ونجاعة أكبر للبرامج الاجتماعية المستهدفة. وبناءً على هذه الاعتبارات، يجب أن الاستراتيجية الجهوية للعصابه الأولويات التالية: مراجعة آليات تحديد الأسر الهشة في إطار مقاربة تشمل جميع الفاعلين وإعطاء مسؤولية أكبر للبلديات ومنظمات المجتمع المدني؛ الزيادة في الموارد المالية الموجهة لتعزيز صمود الفئات الهشة عبر الأنشطة التي تعزز معارف السكان والمقدرات المحلية. في هذا السياق، ينبغي منح اهتمام خاص لترقية مختلف منتجات التنمية الحيوانية، التي تشكل

المصدر الرئيسي للدخل في لعصابه؛ وتوسيع نطاق البرامج التي تستهدف المعاقين، والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة، والتكفل بالمعوزين، عن طريق زيادة الموارد المخصصة لهم؛

فيما يتعلق بحماية الطفل في لعصابه، ينبغي التركيز على تنشيط هيئات تنسيق حماية الطفل على المستوى الجهوي والبلدي عن طريق تحسيس مختلف الفاعلين والتعبئة وذلك بالموارد الذاتية للدولة والأموال الضرورية لتسييرها؛ تعزيز قدرات مختلف المصالح الجهوية المتكفلة بجوانب الاستراتيجية الوطنية لحماية الطفل، بما فيها العدالة والشرطة ؛ زيادة الموارد المخصصة للبرامج التي تستهدف الأطفال، وخاصة في مجال التغذية ودعم التمدرس. يمكن التماس هذا الدعم للتعليم على وجه الخصوص من خلال إخضاع الاستفادة من بعض التحويلات الاجتماعية لالتزام الأسر بعدم سحب أطفالهم من المدرسة لجعلهم يعملون؛ مراكز الحالة المدنية وتعزيز موارد تسييرها من أجل تسهيل تسجيل الأطفال وإصدار وثائق الحالة المدنية؛ التنظيم المنتظم لحملات التحسيس حول الآثار الضارة لعمالة الأطفال والزواج المبكر وختان الإناث على الأطفال وعلى المجتمع بشكل عام؛ إقامة مراكز استقبال وإعادة تأهيل أطفال الشوارع والأطفال المتنازعين مع القانون.

I. الرؤية والمرتكزات الاستراتيجية:

تتماشى الرؤية الإستراتيجية مع رؤية إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وأجندة الاتحاد الأفريقي وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدام. تتمثل هذه الرؤية في: "موريتانيا التي نريدها في عام 2030"، مؤسسة على قيم الإسلام السني الوسطي وعلى اللحمة والسلم الاجتماعيين وعلى الإنصاف والتضامن والوحدة الوطنية والعدالة والديمقراطية والشفافية وحقوق الإنسان في إطار من الحكامة الرشيدة. ويسعى هدف الرؤية إلى تحقيق نمو اقتصادي قوي وشامل ومستدام سبيلا إلى تلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين كافة وضمان العيش ا لكريم لهم".

على مستوى منطقة لعصابه، تمت إعادة صياغة هذه الرؤية لعام 2030 على النحوالتالي:

"في أفق 2030، ستكون ولاية لعصابة قد تغلبت على العقبات الرئيسية التي تعيق تنميتها المستدامة ورفاهها المشترك. في الوقت الذي يتم فيه دعم تنمية ولاية العصابة عن طريق السياسات والمؤسسات والفاعلين الذين يضعون التنمية المستدامة للإقليم في صميم السياسات العمومية، مع مراعاة الرهانات البيئية على وجه الخصوص والتسيير المستدام للموارد الطبيعية، والتحديات الاقتصادية لدعم الإنتاجية وتثمين مقدرات الإقليم" .

تأخذ تنمية الجهة أيضًا في الحسبان القضايا الديموغرافية، وتطوير رأس المال البشري، وإمكانية الولوج إلى الخدمات الأساسية، فضلاً عن قضايا الحكامة الرشيدة. كما تأخذ بعين الاعتبار بشكل خاص دعم العدالة، وتكريس دولة القانون، وسياسة اللامحورية واللامركزية، والتنمية المحلية وديناميكيات التغيير الاقتصادي والاجتماعي من خلال إشراك الفاعلين الاقتصاديين من القطاع الخاص وتعزيز الحكامة التكاملية متعددة الفاعلين.

إن استغلال مقدرات الجهة سيتم من خلال تحسين وزيادة تطور رأس المال البشري والاستفادة من التقدم التكنولوجي في استغلال موارد الجهة، وريادة الأعمال والمبادرات المحلية النشطة والمنظمة، والمنشآت القاعدية، والخدمات الاقتصادية والاجتماعية المحلية التي تفضي إلى تنمية إقليمية مستدامة تحترم القيم الوطنية وتراعي اللحاق بالركب على الصعيدين الإقليمي والاجتماعي.

ستكون مؤسسات الحكامة والتمويل قادرة على خدمة تنمية متناسقة ومتوازنة ومنصفة ونوعية للجهة، تنمية تساهم في رفاهية المواطنين، وتحقيق الأمن الغذائي، والحد من التفاوتات، وتحسين ظروف حياة السكان

وتسهم في استعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى على المستوى الوطني، وتعبئة الموارد الداخلية وجهود الانسجام والتضامن الوطنيين.

إن تنمية الجهة مدمجة بقوة في الرؤية العامة لاستصلاح وتنمية التراب الوطني وتسهم في سياسات التنمية والاستقرار والأمن على مستوى شبه منطقة الساحل وفي شمال وغرب إفريقيا. بما يتماشى مع إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والخطة الثانية لتنفيذها، والأجندة الأفريقية وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

إن المرتكزات الإستراتيجية لإستراتيجية *النمو المتسارع والرفاه المشترك* هي:

- المرتكز الاستراتيجي الأول : ترقية نمو قوي ومستدام وشامل من خلال خلق الظروف المواتية لنمو اقتصادي قوي، مستدام وشامل عبر تغيرات هيكلية للاقتصاد والمجتمع تعزز (ا) القطاعات المنتجة للثروة والتشغيل وتضمن التلاحم الاجتماعي وتلبي الطلب الداخلي وبوجه خاص من خلال المبادرة الخاصة والابتكار،) وضع البنى التحتية الضرورية للنمو، القدرات التصديرية للبلاد وجاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة و ج) التنمية المستدامة وحماية البيئة.
- المرتكز الاستراتيجي الثاني : تنمية رأس المال البشري والولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية من خلال الرفع من النوعية والولوج للتعليم والصحة وتحسين التغذية ومكافحة الأمراض والإصابات الناجمة عن سوء التغذية بشكل خاص، لصالح الفئات الأكثر هشاشة والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى وتعزيز الحماية الاجتماعية.
- المرتكز الاستراتيجي الثالث : تعزيز الحكامة بكافة أبعادها من خلال تعزيز دولة القانون والديمقراطية واللحمة الاجتماعية والمساواة والأمن واحترام حقوق الإنسان ونجاعة التسيير الاقتصادي والمالي والاستفادة من العائد الديمغرافي.

II. خطة العمل وبرامج الخطة الخمسية وبرامج لعصابه

المرتكز ا لاستراتيجي 1: ترقية نمو اقتصادي قوي وشامل ومستدام

1.1. الزراعة

ولاية لعصابه هي ولاية زراعية - رعوية بمقدرات تتراوح بين 60.000 و80.000 هكتارا من الأراضي الزراعية، وهوأمر لا يستهان به. توجد خمسة (5) أنواع من الزراعات في الولاية، من بينها الزراعات المطرية، والزراعات خلف السدود، والزراعات في مناطق المنخفضات، وزراعات نخيل التمر وزراعات الخضروات.

2.1.1. برنامج تثمين الزراعات المطرية وزراعات الخضروات

لتحقيق هدف تطوير وتعزيز الزراعة المنتجة والفعالة، سيكون من الضروري تطوير الزراعات المطرية وتسويق المحاصيل البستانية من خلال تنفيذ أنشطة لضمان وصول أفضل إلى الأراضي الزراعية، وتحسين الإنتاجية وزيادة المساحات المستغلة. من بين هذه الأنشطة، تجدر الإشارة إلى:

تقوية وسائل هياكل الدعم

سيتطلب تطوير الزراعة في الجهة دعما كبيرا للهياكل الفنية اللاممركزة المسؤولة عن القطاع من حيث المصادر المالية واللوجستية والبشرية للتوفيرالتأطير للمزارعين والتأطير والدعم والمشورة اللازمة لتطوير وترقية زراعة فعالة. للقيام بذلك، يجب أن تكون هذه الهياكل، ولا سيما المندوبية الجهوية للزراعة، مدعومة بما يكفي من المصادر المادية والمالية وكذلك المصادر البشرية. ستستفيد هذه المصادر البشرية بانتظام من التكوين لتمكينها من التكيف مع التقنيات الجديدة وتحديث ذاكرتها حول المواضيع والطرق الفنية التي سيتم تنفيذها في بداية وأثناء الحملة الزراعية.

إنشاء نظام لتوريد وتوزيع للمدخلات الزراعية

لا توجد ،في لعصابه، هيئات متخصصة في تسويق المدخلات والتجهيزات الزراعية، ويعتمد المنتجون في كثير من الأحيان على الدعم بالبذور ومنتجات الصحة النباتية التي تقدمها وزارة الزراعة، والتي غالبا ما تصل دائمًا متأخرة بالنسبة للموسم الزراعي، مما يلزمهم باللجوء إلى المنتجات مهما كان مصدرها **مع ما يسببه ذلك من** ضرر يلحق بكمية ونوعية المحاصيل. ويتفاقم هذا الوضع بتطبيق الأسعار الباهظة لبيع المدخلات و / أو التجهيزات الزراعية

التي ليست في متناول المزارعين. في مواجهة هذا الوضع، سيكون من المناسب إنشاء نظام لتوريد وتوزيع للمدخلات الزراعية من خلال بنك متعدد الوظائف، على سبيل المثال.

دعم المكننة الزراعة

يظل نمط الاستغلال تقليديًا، قائما بالأساس على استخدام المحراث كأداة إنتاج، دون استخدام البذور المحسنة والأسمدة العضوية أو المعدنية و/ أو تحضير التربة. ويستخدم عدد قليل من المزارعين النادرين، وخاصة في جنوب الولاية على الحدود مع مالي، على استحياء المحراث الذي تجره الحمير أو الخيول لتحضير التربة.

تمويل البحوث لتطوير بذور تتكيف مع السياق المحلي

بشكل عام، لا يتم منح أهمية كبيرة للبحث الزراعي عند توزيع الموارد التي توفرها الدولة لتنمية الزراعة. إذا لا يتوفر على الموارد المالية والمادية الكافية، ولا المصادر البشرية الكافية. لتصحيح هذه الوضعية وتحسين إنتاجية المحاصيل، لا سيما في ولاية لعصابه، سيكون من الضروري الاستثمار في البحوث الزراعية لتوجيهها نحوتحسين الإنتاجية، وتحديد واختيار الأصناف والأنماط البيئية التي تتكيف مع سياق الولاية ومع الدولة. تنمية الزراعات المطرية والبستانية (زراعات الخضروات والفاكهة) وكذلك زراعات الأعلاف. سيكون من الضروري وجود برنامج ذي فترة دنيا مناسبة لاستحداث منظومة بحث لتنمية البذور التي تتكيف مع السياق المحلي؛ وسيستمر نشاط هذه المنظومة على المدى الطويل. وسيتم إنشاء إطار للتعاون مع مؤسسات البحث في دول شبه المنطقة، ولا سيما مؤسسات البحث في مالي، لدعم أنشطة البحث على مستوى الولاية.

دعم إعادة تأهيل السدود وحمايتها وتعزيزها

تتمتع ولاية لعصابه بإمكانيات مواتية للزراعات خلف السدود، ولدى الولاية حاليًا 75 سدًا منها 45 سداً فقط تعمل، من بينها 4 سدود تم إعادة تأهيلها مؤخرًا من قبل مشروع تعزيز الاستثمارات المنتجة والطاقوية في موريتانيا من أجل تنمية مستدامة للمناطق الريفية/مشروع ترقية الشعب الزراعية والرعوية المستدامة في موريتانيا من أجل دمج الساكنة الهشة التي لم تتمكن من النفاذ إلى الأراضي وتوفير فرص عمل للشباب الذين يرغبون في الانخراط في الزراعة على مستوى الولاية، سيكون من الضروري إعادة تأهيل ما لا يقل عن 10 سدود بمساحة إجمالية تبلغ 1000 هكتار. وسيتم توفير الدعم الفني والتنظيمي المحلي للساكنة الهشة وللشباب الذين سيستفيدون من توفر الأراضي الصالحة للزراعة وتدابير تشجيعية أخرى (دعم تكاليف المدخلات، توفير المعدات الزراعية، الخ)

استعادة مناطق الزراعات المطرية وحمايتها

في لعصابه يتسبب ضغط تهاطل الأمطار والجريان السطحي على مستوى الأراضي الزراعية في تآكل كبير في التربة المخصصة للزراعات المطرية وحركة الجسيمات المتآكلة في مجاري المياه. هذه الظاهرة، المنتشرة ف الجهة، لها عواقب بيئية ضارة على الزراعة وتتسبب في انخفاض تدريجي في الغلات مما يؤدي بالتالي إلى خسارة كاملة لخصوبتها. تؤدي الانهيارات الطينية المرتبطة بهذا التآكل إلى زيادة حمل الرواسب إلى مجاري المياه مما يؤدي إلى زيادة مخاطر الفيضانات وتحريك كميات كبيرة من العناصر الغذائية المثبتة في التربة وكذلك المواد العضوية المتآكلة نحو الأنهار والنظم الإيكولوجية الزراعية الأخرى، مما يؤثر بشكل كبير على البيئة. جودة هذه البيئات المختلفة. يضاف إلى هذا المعوق تسيبب الحيوانات الأليفة في الحقول في المناطق الزراعية بالولاية. للتخفيف من هذين المعوقين الرئيسيين، من الضروري المضي قدمًا في استعادة مناطق الزراعات المطرية من خلال مضاعفة تطوير التحكم في التعرية واستعادة التربة المتدهورة (بناء الحواجز الحجرية، وسدود الترشيح، وعتبات تباطؤ المياه، الخ) للوصول إلى هدف 10000 هكتار وضمان حماية الزراعات المطرية بأسلاك شائكة عالية الجودة.

دعم توسيع وتطوير أسواق البستنة الجديدة

على مستوى ولاية لعصابه، يشهد سوق البستنة الذي تبلغ مساحته المزروعة حاليًا حوالي 250 هكتارًا زيادة ملحوظة نسبيًا ولكن المعروض لا يزال، مع ذلك، غير كافٍ مقارنة بطلب السوق المحلي. من ناحية أخرى، تميل المبادرات الواعدة إلى أن تتضاعف من قبل عدة جهات فاعلة تعد بتطور مشع لهذا النوع من الزراعات. ويتعلق الأمر، على سبيل المثال، بمبادرة كرو التي اتخذتها شركة مورينغا والزراعات العلفية بالشراكة مع بالشراكة مع مشروع تنمية الشعب الشاملة الاتحاد الجهوي لروابط التسيير التشاركي للواحات في لعصابه. وبالتالي، سيكون من الضروري، من خلال تدابير تحفيزية مثل الائتمان الزراعي والتأطير الفني الوثيق، دعم توسيع وتطوير مجالات جديدة تهدف إلى تحقيق مساحة إجمالية قدرها 500 هكتار في غضون السنوات الثلاث المقبلة.

تنشيط وحدات حفظ منتجات الحدائق في السوق

في لعصابه يشهد سوق البستنة تطوراً متنامياً إلى حد ما، معززة في نفس الوقت بوجود موارد مائية كبيرة عبر مناطق الولاية مثل برك بوقري ولبحير وأجار كوروجل وكنكوصه و194 منطقة رطبة، ولكن أيضًا من خلال التحويلات الكبيرة للأموال من الشتات المنحدر من الجهة ومختلف المشاريع والمنظمات غير الحكومية العاملة في بها. على المدى

المتوسط، يجب أن تصل المساحات المزروعة إلى 500 هكتار وسيتم إنتاج كميات كبيرة من الخضروات في وقت توجد فيه العديد من البنى التحتية للتخزين والحفظ في الجهة والتي يمكن أن تساعد في ضمان تدفقها التدريجي إلى السوق. توجد عدة مستودعات لتخزين الخضار في كل من كيفه وتغادة الواسعه. يجب إعادة تنشيط هذه المستودعات لضمان الحفاظ على منتجات البستنة في السوق بالولاية

سيمكن تنفيذ الأنشطة المذكورة أعلاه في مجال لزراعة بتحقيق قفزة إلى الأمام مع السماح بتوسيع كبير للمساحات المستغلة على مستوى الزراعات المطرية وغلات الذرة البيضاء والذرة الصفراء 0.900 طن/هكتار، بينما في على مستوى سوق البستنة، ستصل المساحات المستغلة إلى 500 هكتار.

تطوير زراعة النخيل

تعتبر زراعة النخيل نشاطا هاما على مستوى الجهة بحسب التعداد الموريتاني للنخيل المنشور في نوفمبر 2012، فإن المساحات المشغولة بأشجار النخيل في الولاية تبلغ 7914 هكتاراً تنتج ما معدله 12093 طنًا من التمور سنويًا بمتوسط إنتاج 31.73 كجم / قدم. يجب أن تستهدف جهود الخطة الخماسية تحسين الإنتاجية والغلات وتجريب أنواع منتجة جديدة ملائمة مع تطوير تقنيات وأنظمة زراعة وإنتاج النخيل وحمايته.

1.2. التنمية الحيوانية

تعتبر التنمية الحيوانية، في لعصابه، النشاط الاقتصادي المهيمن ولها أهمية اقتصادية وبيئية واجتماعية كبيرة. إنه نتاج تكيف الناس ومواشيهم مع البيئة. تلعب التنمية الحيوانية دورًا رئيسيًا في مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي والحد من البطالة بين شريحة كبيرة من السكان. كما تمثل الجهة في الجزء الجنوبي منها منطقة ملجأ أثناء الجفاف لمواشي الولايات الأخرى بسبب ثراء وتنوع مقدراتها النباتية.

1.2.1 برنامج تثمين مقدرات التنمية الحيوانية

إن تطوير إمكانات التنمية الحيوانية، التي تمثل هدفاً ذا أولوية في سياسة الدولة، تتطلب تهيئة الظروف المواتية لتطوير التنمية الحيوانية وتثمين منتجاتها الثانوية. يتعلق الأمر بـتنفيذ سلسلة من الأنشطة المترابطة التي تؤثر على سلسلة القيمة في إطار مقاربة شاملة لتنمية القطاع الريفي.

تعزيز المصادر البشرية واللوجستية للمندوبية الجهوية للتنمية الحيوانية

تضم المندوبية الجهوية للتنمية الحيوانية في لعصابه حاليًا 7 وكلاء بيطريين فقط من بينهم المندوب الجهوي ورئيس مصلحة و5 مفتشين مقاطعيين يعملون في المقاطعات الخمس بالولاية. تتوفر المندوبية الجهوية للتنمية الحيوانية على سيارة واحدة عابرة للصحراء بالاشتراك مع المندوبية الجهوية للزراعة، وتبلغ ميزانيتها للتسيير لسنة 2021، 2.142.534 أوقية جديدة، والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن توفر لهم الدعم المناسب للأنشطة المرتبطة بالصحة الحيوانية وتأطير الأعمال ذات الصلة بإنتاج وتحويل و / أو تسويق شعب التصدير. وعليه، فإن تعزيز المصادر البشرية للمندوبية الجهوية من خلال تعيين عدد كافٍ من الموظفين ودعمها على الصعيد اللوجيستي من خلال اقتناء وسائل جديدة للتنقل يمثل هدفًا أساسيًا إذا أردنا تعزيز إمكانات قطاع التنمية الحيوانية بشكل فعال في الولاية

تنفيذ برنامج إنشاء البنية التحتية للصحة الحيوانية

تعد البنية التحتية البيطرية الأساسية في لعصابه غير كافية وموزعة بشكل غير متساو وتحرم منها العديد من المناطق الغنية بالمراعي، خاصة في الجنوب الغربي من الجهة، كما أن نقاط المياه وحظائر التلقيح قليلة وموزعة بشكل سيئ وهي في جزء منها متهالكة أكثر من نصف حظائر التلقيح الموجودة في الولاية مقسمة بين كيفه (32) وباركيول (25) في الوقت الذي تضم مقاطعة كنكوصه، التي تمثل أكثر منطقة رعوية في الجهة، ما مجموعه 23 حظيرة تلقيح فقط يتركز ما يقرب من نصف الصيدليات والمستودعات البيطرية في كيفه (7 وحدات من أصل 15). لذلك سيكون من الضروري تنفيذ برنامج لتشييد البنية التحتية للصحة الحيوانية من خلال إنشاء 20 حظيرة تلقيح إضافية تستوفي المعايير الفنية المعمول بها ودعم إنشاء 10 صيدليات بيطرية يتم توزيعها على مقاطعات كنكوصه وباركيول وبومديد الأقل استفادة من هذا النوع من البنية التحتية. سيكون من الضروري أيضًا ضمان إعادة تأهيل جميع حظائر التلقيح المتهالكة في المنطقة.

ترقية زراعات الأعلاف

تضم لعصابه موارد هيدروغرافية (مائية)كبيرة يمكن استغلالها في ترقية وتنمية زراعات الأعلاف، لا سيما في الأراضي الرطبة بالولاية وواحاتها. تعتبر ترقية هذه الزراعات شرطًا أساسيًا لتطوير التنمية الحيوانية الجيدة مع العلم أن المناطق الرعوية تتقلص وأن الولاية تستقبل، كل عام، مئات الآلاف من الماشية المتنقلة. وفي هذا السياق، سيكون من الضروري، في المناطق التي تتوفر فيها الأراضي ومياه الري، استغلال ما لا يقل عن 200 هكتار في

زراعات الأعلاف مع تحديد الزراعات الأكثر ملاءمة للظروف المناخية الزراعية في الجهة وتكون مناسبة. القيمة الغذائية.

إنشاء آلية لتوزيع علف الماشية

من بين التدابير المصاحبة لتنمية رأس المال الحيواني، يمثل توفر علف حيواني ذي جودة، مقبول للحيوانات وبسعر معقول للمنمين، وخاصة الفقراء منهم، أحد أولويات الجهة. وللقيام بذلك، سيتعين على الفاعلين المحليين بدعم من الدولة إنشاء آلية لتوزيع الأعلاف الحيوانية في المناطق التي تتركز فيها الماشية من خلال إنشاء 50 نقطة لبيع أعلاف الماشية. بالإضافة إلى ذلك، يجب تشجيع وحدة تصنيع الأعلاف الحيوانية التي تم إنشاؤها للتو في كرو من خلال التدابير التحفيزية مثل الإعفاء الضريبي لمنتجاتها ومعداتها.

تطوير سلالات منتجة

تمثل التنمية الحيوانية، في لعصابه، أهم ركائز الاقتصاد الإنتاجي ويمكن أن تكون وسيلة فعالة لمكافحة الفقر وسوء التغذية اللذين يؤثران على شريحة كبيرة من السكان المحليين. لذلك، سيكون من الضروري تطوير سلالات منتجة من خلال التحسين الوراثي للقطعان لتحسين إنتاجية التنمية الحيوانية وإنتاجها. **وقد** تم إجراء تجارب ناجحة على مستوى الولاية، ولا سيما في كنكوصه، وسيكون من الممكن المضي قدمًا في تكرارها على مستوى مناطق أخرى من الولاية.

إنشاء وحدات لمعالجة الألبان وحفظها

يوجد في لعصابه مصنع ألبان واحد فقط قام المشروع الجهوي لدعم النظام الرعوي في منطقة الساحل بتركيبه في كيفه، على الرغم من الكميات الكبيرة من الحليب التي تنتجها الولاية والتي فقدت إلى حد كبير بسبب غياب تثمينها. ولوضع حد لهذا الوضعية الغير مقبوله، سيكون من الضروري إنشاء ما لا يقل عن 5 مصانع ألبان صغيرة للمساهمة في تثمين جزء من حليب الولاية من خلال معالجته والحفاظ عليه. سيساهم هذا النوع من العمل أيضًا في مكافحة البطالة وسوء التغذية بين الفئات الضعيفة. يجب اختيار موقع مصانع الألبان الصغيرة هذه بعناية، لا سيما عبر أكبر أحواض لإنتاج الحليب في الولاية. بادئ ذي بدء، يجب تنظيم حملة تحسيس كبيرة يشارك فيها الفاعلون في القطاع لتشجيع المنمين على بيع إنتاجهم إلى مصانع الألبان الصغيرة والعناية بتغذية ونظافة وصحة الماشية المستهدفة. في الوقت نفسه، سيكون من الضروري أيضًا أن تكون المناطق التي توجد بها مصانع الألبان

الصغيرة هذه هي نفسها تلك التي سيتم فيها إجراء التجارب من حيث تطوير سلالات منتجة للحليب من أجل زيادة تعزيز توريد المنتجات الصغيرة الألبان.

إنشاء وحدات لمعالجة الجلود

تعد شعبة الجلود واعدة في لعصابه وسيتم توعية الفاعلين المحليين والوطنيين وتكوينهم على جمع ومعالجة الجلود وللقيام بالتثمين المناسب لهذه المنتجات، سيتم أيضًا توعية المنمين وتكوينهم على ممارسات التنمية الحيوانية وبيئتها لتجنب التسبب في عيوب تمس جودتها عند تحويلها. في هذا السياق، سيتم تشجيع الفاعلين المحليين والوطنيين على الاستثمار في إنشاء وحدة لمعالجة الجلود في كيفه، والتي تمثل ملتقى طرق لكل من الولاية والدولة. يهدف هذا الإجراء إلى تعزيز ظهور صناعة محلية وتنويع الأنشطة المتعلقة بالتنمية الحيوانية.

إنشاء وحدات دواجن تقليدية محسنة

في لعصابه، تبدو شعبة الدواجن التقليدية كثيرة المردودية ومثيرة للاهتمام، نظرًا لدورها في الأمن الغذائي، وتأثيرها على الفقر الريفي ومقدراتها الكبيرة للتحسين. كما أن لديها سوقًا مزدهرًا من المقرر أن ينمو بشكل مطرد وهو نشاط غير مكلف من حيث الاستثمار. وهو ما يجعل من المناسب إنشاء حوالي خمسين وحدة دواجن محسنة في جميع أنحاء الولاية. وفضلا عن الدور الرئيسي الذي ستلعبه هذه الوحدات في مكافحة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، فإنها ستساهم بشكل كبير في مكافحة البطالة المقنعة بين الفئات الضعيفة من السكان، ولا سيما النساء والشباب.

3.1. البيئة

توجد في لعصابه مناطق يعد فيهاالغطاء النباتي هو الأكثر وفرة في البلاد، مثل بعض المناطق في بلديات بلاجميل وهامد وتناها في مقاطعة كنكوصه. من ناحية أخرى، توجد مناطق أخرى حيث الغطاء النباتي أقل بكثير في شمال الولاية، مثل مقاطعة بومديد والشمال الشرقي لكرو.شهدت الولاية أيضًا نوبات متكررة من الجفاف أدت إلى انخفاض تدريجي في الأنواع النباتية والحيوانية، وتجفيف المقدرات المائية في الوديان والبرك والغدران.

1.3.1 برنامج حماية الموارد البيئية

تواجه ولاية لعصابه حاليًا العديد من التحديات البيئية المتعلقة بدورات الجفاف المتكررة وتغير المناخ وتدهور التنوع البيولوجي وأنظمة الإنتاج الزراعي والرعوي الواسعة والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. لم تعد الزراعة قادرة على تلبية احتياجات السكان الذين يتزايد عددهم باستمرار. ويجري تدريجيا تقليص استغلال المنتجات الحرجية غير الخشبية، التي كانت في السابق مصدر دخل للفئات الضعيفة من السكان. ولمعالجة هذا الوضع، يبقى تنفيذ برنامج حماية الموارد البيئية على المستوى الجهوي ضرورة ملحة.

تعزيز المصادر البشرية واللوجستية للمندوبية الجهوية للبيئة

تعد المصادر البشرية واللوجستية للمندوبية الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة محدودة للغاية ولا يمكنها ضمان التغطية الكافية لاحتياجات حماية الموارد البيئية. المندوبية الجهوية لديه عدد قليل من وكلاء الغابات ولا متخصص في دراسات الأثر البيئي. وسائل التنقل مقصورة على سيارة واحدة. وهو ما يجعل من الضروري تزويد هذه المندوبية بالمصادر البشرية الكافية لضمان حماية الموارد البيئية وتجنب تدهور الموجود منها من المهم أيضًا تعريف العمال بدراسات الأثر البيئي وتزويدهم بوسائل تنقل كافية.

حماية المناطق الرعوية من حرائق الغابات

على الرغم من حملات التحسيس التي تنظمها السلطات الوطنية والإقليمية بانتظام، فإن مئات أوحتى آلاف الهكتارات من المراعي العشبية والخشبية في لعصابه تتصاعد كل عام بسبب حرائق الغابات. إن الوسائل التي تم تنفيذها غير كافية للتغلب على هذه الآفة التي تعد العامل الأول لتدهور وتدمير المراعي الطبيعية في المنطقة. لمواجهة هذه الظاهرة المتكررة، سيكون من الضروري بناء 1500 كيلومتر طولي من جدران مكافحة الحرائق كل عام عبر أغنى المناطق الرعوية، وخاصة في جنوب غرب الولاية.

تنفيذ برنامج تشجير المناطق المهددة بزحف الرمال

إن التقلبات المناخية وتدهور المقدرات الإنتاجية يعجلان من عملية التصحر. تساعد العواصف الرملية، التي تزداد تواترًا في الولاية، على إضفاء الطمي على الأراضي الخصبة والبنى التحتية بالإضافة إلى ترسب الطمي في الأحواض والمسطحات المائية. لمنع استمرار و/ أوتسريع هذا الوضع، سيكون من الضروري تنفيذ برنامج إعادة التحريج في المناطق المهددة بزحف الرمال. في هذا السياق، سيكون من الضروري القيام على مدى السنوات الثلاث القادمة

بالتثبيت الميكانيكي والبيولوجي للتربة لما لا يقل عن 150 هكتارًا من خلال زراعة 60 ألف شتلة. يجب أن يستمر هذا العمل طوال السنوات التالية بإيقاع أكثر استدامة.

الوقاية من تدهور الاحتياطات الرعوية

توجد محميات رعوية في بداية التدهور ولكن يمكن تجديدها إذا اعتنينا بها. يجب حماية هذه المحميات الرعوية لعدة سنوات ويجب تعزيز آليات حمايتها.

4.1.المياه والصرف الصحي

فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي، على المدى القصير والمتوسط، يتمثل الهدف في تحقيق معدل نفاذ إلى مياه الشرب في الوسط الحضري بحوالي 80 % من خلال الاستثمار في تحسين الإنتاج، ورفع مستوى وتوسيع شبكات المياه في المراكز الحضرية، وتحقيق نسبة 80% من الوصول إلى مياه الشرب في المناطق الريفية، وربط 100% من المدارس المكتملة بمنظومة التزويد بالمياه، وإنشاء 60 نقطة مياه رعوية جديدة في المناطق الرعوية بمقاطعة كنكوصه الجيوب الرعوية في باركيول وكيفه، تعزيز هيئات تسيير ومتابعة المياه.

1.4.1.برنامج تحسين النفاذ إلى مياه الشرب في الوسط الحضري والريفي

وفقًا للمسح الدائم حول الظروف المعيشية للأسر، بلغ معدل النفاذ إلى مياه الشرب في لعصابه، في عام 2019، 52.9 % فقط، مما يجعلها من بين الولايات التي تسجل أدنة معدل للنفاذ إلى مياه الشرب الجهة مقارنة بالولايات الأخرى في البلاد. يبلغ المتوسط الوطني 64.8%. في إطار برنامج تحسين النفاذ إلى مياه الشرب في الوسط الحضري والريفي، يتمثل الهدف في الوصول إلى 80 % من خلال رفع مستوى وتوسيع شبكات المياه في المراكز الحضرية، استكمال مشروع تزويد مدينة كيفه بالمياه انطلاقا من كوري، وربط البلدات الواقعة على محور ولد ينجه-كنكوصه-كيفه بشبكة التزويد بالمياه في كيفه، توسيع قدرة شبكة مياه الشرب في كيفه وربط بلدات المقاطعة وكذلك توسيع سعة شبكات تزويد مياه الشرب على مستوى كرو وباركيول وكنكوصة وربط بلدات المقاطعات المذكورة.

2.4.1.برنامج تحسين النفاذ إلى الصرف الصحي

تُظهر بيانات المسح الجهوي حول مؤشرات الكفاءة 2020 أن 20.2% من أسر لعصابه تستخدم منشآت محسنة. وهذه النسبة أعلى بكثير في الوسط الحضري (88.9%) مقارنة بالوسط الريفي (12.4%)، و5.7% في كنكوصه.

وبالتالي، فإن برنامج تحسين النفاذ إلى الصرف الصحي يقترح، على المدى المتوسط، تحقيق هدف 95% في الوسط الحضري و40% في الوسط الريفي من خلال تسيير النفايات الصلبة (باستثناء كيفه)، وتسيير النفايات الصلبة في كيفه (بناء مركز للطمر الفني وأماكن تفريغ مؤقت وتجهيزها)، وتوسيع نطاق الصرف الصحي ليشمل المرافق والأماكن العمومية ودعم المراحيض المنزلية في الوسط الريفي.

4.3.1.برنامج المياه في الوسط المدرسي

وفقًا للبيانات التي تم جمعها من الإدارة الجهوية للتهذيب الوطني في لعصابه، فإن عددا قليلا من المدارس موصولة بشبكة لمياه الشرب. وبالتالي، فإن برنامج الماء الشروب في الوسط المدرسي يرمي إلى ربط جميع المدارس بشبكة التزود بمياه الشرب

4.4.1.برنامج المياه الرعوية

في لعصابه، تمثل نقاط المياه المستخدمة لسقي المواشي 23 نقطة مياه مخصصة حصريًا لسقي المواشي، تنضاف إليها 25 بئراً رعوية يجري إنجازها من قبل المشروع الجهوي لدعم النظام الرعوي في منطقة الساحل. يصبح هذا الوضع، في فترات معينة، صعبًا نظرًا لانخفاض إنتاج المياه، مما يضطر المنمين إلى الانتقال بحثًا عن نقاط المياه البعيدة عن أماكن إقامتهم. علاوة على ذلك، فإن استخدام نقاط المياه، غير المحمية بشكل عام، للاحتياجات المنزلية والتكاثر هومصدر للأمراض المنقولة عن طريق المياه. للقيام بذلك، سيركز برنامج المياه الرعوية في الجهة على تنفيذ برنامج لحفر 60 بئرا جديدة وبئرا رعوية في مناطق كنكوصه الرعوية وفي الجيوب الرعوية في باركيول وكيفه.

5.4.1.برنامج تعزيز الهيئات الجهوية لتسيير ومتابعة المياه

يوجد العديد من الفاعلين في مجال المياه على المستوى الجهوي(الهياكل العمومية، المجتمع المدني، القطاع الخاص)، لكن لا يوجد إطار جهوي للتنسيق بين الفاعلين، مما أدى إلى فوضى كبيرة من حيث الاستثمار في مجال المياه. يعمل مختلف الفاعلين في المجال دون تنسيق مع وزارة المياه أومعمصلحتها الجهوية خلافًا لأحكام قانون المياه التي تنص على وجوب الترخيص بموجب مرسوم بناء على تقرير مشترك من الوزيرين المكلفين بالمياه والاستصلاح الريفي لبناء المنشآت المائية. يغيب التخطيط في مجالالبنية التحتية للمياه ويعمل كل متدخل وفقًا لأهدافه الخاصة. ولا يتم احترام الأولويات المحددة على المستوى الجهوي أثناء تنفيذ المشاريع، فبعض القرى التي تعاني من نقص السكان بها العديد من الآبار بينما تحصل قرى أخرى مكتظة بالسكان على إمداداتها من نقاط المياه غير المحمية. لوضع حد لهذا الوضع،

فإن برنامج تعزيز الهيئات الجهوية لتسيير ومتابعة المياه سيستحدث هيكلًا جهويا لصيانة شبكات التزود بالمياه الصغيرة ليكون قادرة على التدخل، إذا لزم الأمر، في أقل من 24 ساعة، كما سيتم إنشاء لجنة جهوية للمياه لضمان تنسيق الأنشطة.وستشرك الفاعلين الجهويين في مراقبة منتدبي الخدمة من خلال مراجعة الاتفاقيات وتعزيز المصادر البشرية والمالية ل لمديرية الجهوية للمياه والصرف الصحي.

5.1. الطاقة

في مجال النفاذ إلى الطاقة، يتمثل الهدف في تحقيق معدل كهربة بنسبة 70% وتقليل استخدام الخشب في الطهي من خلال تحقيق معدل بوتنة بنسبة 60%.

1.5.1. برنامج كهربة المراكز الحضرية والريفية

سيؤدي إنشاء خط كهرباء سيليبابي ولد ينجه- كنكوصه- كيفه إلى تحسين النفاذ إلى مقاطعة كنكوصه، حيث يبلغ معدل النفاذ 28 % فقط، مع تعزيز شبكة كيفه. بالإضافة إلى ذلك، سيتم ربط جميع البلدات التي يزيد عدد سكانها عن 500 نسمة **والواقعة** على هذا المحور بالشبكة.

بالنسبة إلى 11 بلدية ريفية بعيدة عن الشبكة الحالية، يُقترح بناء محطات طاقة شمسية على مستوى عواصم هذه البلديات. **وقد** أطلقت تآزر بالفعل برنامجًا يمكن أن يتوسه ليشمل هذه البلديات.

.2.5.1.برنامج ترقية غاز البوتان

لتحسين استخدام غاز البيوتان، يُقترح إنشاء آلية للترويج من خلال التوزيع المجاني للقنينات ومضاعفة نقاط البيع في جميع البلديات مع ضمان احترام المعايير، ولا سيما وزن القنينات.

6.1.النقل

يتمثل الهدف من هذا المكون في تحسين حركة البضائع والأفراد بشكل كبير داخل الولاية من خلال إنشاء 436 كم من الطرق المعبدة.

وسيكون لإنشاء طريق تجكجة – كيفه (صفقته في مرحلة المنح) أثر كبير على تحسن ظروف النقل بين عاصمة الولاية ومناطق الجنوب والشمال.

وفي الجزء الشرقي، سيؤدي إنشاء طريق كيفه – تامشكط إلى فك العزلة عن العديد من البلدات الهامة مع تطوير التجارة بين لعصابه والحوض الغربي.

يعد بناء طريق باركيول – الغبره – السواطه أولوية لفك العزلة عن منطقة أفطوط في لعصابه وتعزيز التبادلات مع لبراكنه وكوركول.

سيفتح طريق كنكوصه-تناها آفاقًا مهمة للتجارة مع مالي تمامًا كما سيساهم في تنمية هذا الشريط الحدودي الذي يتسم بالفقر والعزلة.

على مستوى الولاية، ستمكن ثلاثة محاور مهمة من استغلال مقدرات هضبة لعصابه وأودي جريد ولبحير.

أخيرًا، يعد إنشاء فرقة لصيانة الطرق أمرًا ضروريًا لضمان صيانة الشبكة، خاصة خلال فصل الخريف.

المرتكز استراتيجي 2: تطوير النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية

1.2. مكونة التعليم

1.1.2. برنامج مواءمة المنشآت المدرسية مع النظم والمعايير

يتمثل الهدف من هذا البرنامج في تهيئة الظروف لتحسين ظروف التمدرس. يتعلق الأمر بتحقيق معدل تمدرس خام الإجمالي الأساسي يبلغ 100% بحلول 2030 و96.9% في عام 2026، ومعدل تمدرس خام للسلك الأول من التعليم الثانوي يبلغ 55% ومعدل تمدرس خام للبنات يبلغ 40% في أفق 2026:

برنامج بناء الحجرات الدراسية والمباني الملحقة

وتبلغ حاجة الولاية من الحجرات الدراسية 735 للتعليم الأساسي و408 للتعليم الثانوي. يجب أن يتم بناء هذه الحجرات وفقًا لبيانات الخريطة المدرسية، مع إعطاء الأولوية للمدارس التي يتم تسييرها بشكل مشترك وتلك المكتملة. تعد مشاركة الفاعلين الجهويين (الجهة، والبلديات، والإدارة الجهوية للتهذيب الوطني، والسلطات الإدارية، الخ) ضرورية لتوجيه التدخلات في مجال البنية التحتية. يجب أن تحتوي جميع المدارس المكتملة على مراحيض، وحاليا 84% من المدارس ليس بها مراحيض. على صعيد آخر، يجب إعادة تأهيل المباني الإدارية وتزويدها بوسائل ومعدات العمل (مكاتب، أجهزة كمبيوتر، إلخ).

التجهيز بالطاولات المدرسية

من غير المقبول، في الوقت الحاضر، رؤية أطفال يجلسون على الأرض أثناء ساعات الدراسة. لوضع حد لهذا الوضعية المؤسف، يجب توفير ما يقرب من 22000 طاولة مدرسية على مدى السنوات الخمس المقبلة. يجب مسألة صيانة هذه الطاولات والمقاعد والبنى التحتية للمدارس بشكل شامل من خلال تكليف لجنة إدارة المؤسسات. وبالتالي، يجب تخصيص أموال للصيانة سنويًا لتغطية هذه التكاليف وتجنب الضرر الذي يؤدي إلى الخسارة التامة للطاولات المدرسية. سيكون من الضروري أيضًا مسك المحاسبة المادية وحراسة المدارس.

توصيل مياه الشرب لجميع المدارس المكتملة أوالتي يبلغ عدد التلاميذ بها 200 تلميذا

يعد عدم توفر المياه على مستوى المدرسة أحد العوامل التي تؤثر على الالتحاق بالمدارس، خاصة للأطفال والفتيات وحتى المدرسون. ذلك أن توفر الماء ضروري لمختلف الاحتياجات (النظافة والشرب) خاصة خلال الموسم الحار. ولتحسين ظروف التعليم، يُقترح ربط جميع المدارس المكتملة أوالتي تضم 200 طالبا بشبكة للتزود بالمياه. يجب أن تساهم البلديات وكذلك لجان آباء التلاميذ والمدرسين في هذا الجهد، ولا سيما دفع التكاليف المتكررة.

توسعة برنامج الكفالات المدرسية

من بين العوامل التي تلعب دورًا في صالح الالتحاق بالمدارس وجود كفالات مدرسية، خاصة للأطفال من الأسر الفقيرة. على مستوى لعصابه، يمكن لـ 21% فقط من التلاميذ يمكنهم الوصول إلى الكفالات المدرسية. يعتبر هذا المعدل منخفضًا بالنسبة لولاية فقيرة نسبيًا. وبالتالي، يُقترح تزويد جميع المدارس الريفية بالكفالات المدرسية لتحقيق معدل تغطية يبلغ 35% بحلول عام 2025.

2.1.2. برنامج تحسين جودة التعليم

تطبيق منظومة مكافأة للمدرسين بناءً على مستوى تعلم التلميذ

يهدف إنشاء منظومة مكافأة للمدرسين على أساس مستوى تعلم التلاميذ إلى تحفيز المعلمين وخلق منافسة هدفها النهائي هوتحسين جودة الدروس المقدمة. من الضروري وجود أدوات تقييم خاصة لإجراء هذا التقييم الذي يجب أن يتم من قبل موظفين خارج المؤسسة المدرسية لضمان بعض الشفافية. يمكن مطالبة المجموعات الإقليمية (البلديات والجهة) بتمويل هذا النشاط.

توفير الكتيبات والأدوات التعليمية

تعد مسألة توافر الكتب المدرسية للأطفال والأدوات التعليمية للمدرسين أولوية لمساعدة الأطفال على فهم الدروس بشكل أفضل والسماح للمدرسين بتحضير الدروس وفقًا للمعايير التربوية. تعد مشاركة لجان تسيير المدارس في تسيير الكتب المدرسية أمرًا ضروريًا لضمان النفاذ الفعال للتلاميذ إليها ومنع هذه الكتب المدرسية من الوصول إلى السوق السوداء. تقدر حاجة الولاية بـ 2900.000 كتابا مدرسيا لجميع مراحل التعليم.

تعبئة عدد كاف من المدرسين

يجب سد الفجوة المهمة من المدرسين من خلال تخصيص العدد اللازم من المدرسين مع منح الأولوية لمواطني الولاية لضمان استقرار والتزام هؤلاء المدرسين. على المستوى الجهوي، يجب أن يتم تحويل الموظفين وفقًا لمعايير موضوعية بعيدًا عن أي اعتبار شخصي. الاحتياجات التي تم التعبير عنها هي 1345 للمعلمين و660 للأساتذة على مدى الخمس سنوات المقبلة.

القيام بتكوين مستمر للمدرسين

أصبح تحقيق التكوين المستمر لصالح المدرسين ضرورة بالنظر إلى تطور السياق وانخفاض مستوى البعض منهم. وبالتالي، يُقترح تنظيم التكوين المستمر وفقًا لبرنامج يتم إعداده حسب الاحتياجات الخاصة للمعلمين في الولاية. تعد جودة المكونين، وفترة التكوين حاسمة في نجاح هذا التمرين.

3.1.2. برنامج تحسين ظروف عمل المدرسين

من معوقات التعليم على مستوى الولاية العدد الكبير للمدارس غير المكتملة وارتفاع معدل تغيب المدرسين. ومع ذلك، لا يمكن تحسين جودة التدريس دون مراعاة هذا الواقع. وبالتالي فإن البرنامج المقترح يهدف إلى الحد بشكل كبير من معدل تغيب المدرسين وزيادة عدد المدارس المكتملة. يجب تعزيز علاوات الطباشير والبعد.

إنشاء لجنة جهوية لتنسيق التعليم

لتعزيز حكامة المنظومة التعليمية على المستوى الجهوي، يُقترح إنشاء لجنة جهوية مكلفة بمتابعة التعليم تضم جميع الفاعلين وتتمتع بالوسائل والأدوات التي تسمح لها بتنفيذ مهمتها في مجال التنسيق والمتابعة. إن إنشاء هذه الهيئة

سيمكن بلا شك من تنظيم التدخلات في مجال التعليم والتعامل مع جميع الأسئلة التي تعيق سير التعليم بسلاسة. تعد مشاركة لجان تسيير المدارس أمرًا ضروريًا لضمان حسن سير عمل هذه المدارس.

مراجعة الخريطة المدرسية الإقليمية

من المرجح أن يؤدي إعداد خريطة مدرسية، وفقًا لمعايير موضوعية بعيدًا عن أي تدخل، إلى تنظيم العرض بشكل أفضل وترشيد الوسائل الموجودة. لإعطاء قوة قانونية لهذه الخريطة وإنفاذ تطبيقها، يجب المصادقة عليها بقرارمن قبل أعلى سلطة ممكنة على المستوى الوطني فضلا عن إنشاء آلية تحميها من المراجعة. إن احترام هذه الخريطة سيمكن من تقليل المدارس غير المفيدة إلى حد كبير، وتوجيه الموظفين والوسائل وفقًا للاحتياجات الحقيقية.

مراجعة الخطة النموذجية للمدارس لتشمل مساكن للمدرسين

فيما يخص الاحتفاظ بالمدرسين، يُقترح خلق ظروف لائقة، لا سيما في المناطق الريفية التي تفتقر إلى أي بنية تحتية. بالنسبة للإنشاءات المستقبلية، يجب تخصيص مساكن للموظفين بشكل منتظم، وقبل ذلك تشجيع المبادرات المحلية لتوفير السكن للمدرسين.

تعزيز المبادرات المجتمعية للترحيب بالمدرسين وتحفيزهم

يجب تحفيز المبادرات المجتمعية لإيواء المعلمين من أجل خلق ظروف مواتية لاستقرارهم، لا سيما في المناطق الريفية حيث يعدل معدل التغيب مرتفعا للغاية. ويتعين تعبئة البلديات ولجان تسيير المؤسسات التعليمية لدعم هذه المبادرات حيثما إقتضت الحاجة.

زيادة ميزانية تسيير الإدارة الجهوية للتهذيب الوطني

إن تعزيز المصادر البشرية والمالية للإدارة الجهوية للتهذيب الوطني ضروري لضمان المتابعة المنتظمة لمئات المؤسسات في الولاية. تقلل التشكيلة الحالية للإدارة الجهوية للتهذيب الوطني بشكل كبير من قدراتها على المتابعة، ومن ثم الحاجة إلى ملفات شخصية جديدة تتمتع بكفاءات في مجال المتابعة والتحليل وقادرة على إعداد التقارير باستخدام الأدوات الحديثة.

4.1.2. برنامج تعزيز التعليم ما قبل المدرسي

يشتمل هذا البرنامج على خمس تدخلات رئيسية، يجب أن يمكن تنفيذها، خلال مدة خطة العمل، من التحسن الملحوظ في معدل حضور مرحلة التعليم ما قبل المدرسي.

يجب أن يكون توعية أولياء الأمور بأهمية الحضانة ودورها في إعداد الأطفال للمرحلة المدرسية نشاطاً ذا أولوية للنفاذ إلى أكبر عدد من الأسر. يمكن أن يساهم المجتمع المدني في حملة التحسيس في إطار مقاربة تعبئ جميع الفاعلين.

تمر زيادة المعروض من رياض الأطفال حتما بإنشاء رياض أطفال على مستوى 26 عاصمة بلدية ولديها القدرة على استيعاب الطلب. على مستوى المدن الكبيرة، يتعلق الأمر بإنشاء عدة حدائق. يجب أن يتم تنفيذ هذا النشاط بالتعاون الوثيق بين وزارة الشؤون الإسلامية والطفولة والأسرة والبلديات والفاعلين المتدخلين في مجال الطفولة الصغرى على مستوى الولاية.

من ناحية أخرى، وكما هو مزمع في إطار الإصلاح الجديد للتعليم، يجب القيام بمناصرة لإنشاء فصول تحضيرية على المستوى الابتدائي للأطفال في سن الخامسة. يجب أن يكون هذا الإجراء في إطار رؤية شاملة لترقية التعليم ما قبل المدرسي تشمل جميع الفاعلين، وخصوصا وزارة الشؤون الإسلامية والطفولة والأسرة.

على نفس المنوال، ومن أجل تعزيز طاقة العرض، يُقترح تشجيع ودعم المبادرات المجتمعية القائمة في مجال رعاية الطفل. يمكن الاستفادة من خبرة اليونيسف في هذا المجال، من خلال برنامج دعم التعليم ما قبل المدرسي.

نظرًا للعدد الكبير من الأطفال في سن التعليم ما قبل المدرسي يجب، فضلا عن العرض العمومي، تشجيع الفاعلين الخصوصيين على الاستثمار في هذا المجال، على غرار المدارس الخصوصية. ومع ذلك، يجب وضع ولمواكبة هذه الديناميكية، سيكون من الضروري تكوين عدد كافٍ من المكونين. يمكن لمركز تكوين زارة الشؤون الإسلامية والطفولة والأسرة في سيلبابي المساهمة في هذا التكوين.

يجب دعم التعليم الأصلي من أجل تحسين ظروف تعليم الأطفال وإنشاء جسور لتمكين الأطفال من الاندماج في التعليم الرسمي بسهولة. يجب تقييم تجربة المحاظر النموذجية وتوسيع نطاقها للوصول إلى أكبر عدد من المحاظر.

5.1.2. برنامج بناء القدرات لهياكل التكوين المهني

تعزيز قدرات الاستقبال لمدرسة التعليم الفني والتكوين المهني بكيفه

أظهر التشخيص الدور المهم الذي تلعبه هذه المدرسة من حيث التكوين المهني رغم محدودية الإمكانيات. وبالتالي، لا بد من تعزيز وسائل هذه المؤسسة ومراجعة وضعها المؤسسي وأدواتها وأساليبها التعليمية في إطار تفكير شامل لترقية التعليم الفني والمهني. وكأولوية، سيكون من الضروري تعزيز المدرسين التكنولوجيين ومعدات الورشات التي تستضيف الأشغال والدروس التطبيقية.

تنفيذ برنامج تكوين سنوي للشباب

لاستيعاب العدد الهام من الأطفال خارج المدارس جزئيًا وتلبية الطلب القوي، يُقترح تكثيف التكوين المهني من خلال زيادة القدرة الاستيعابية لمدرسة التكوين. ومن الضروري اتخاذ تدابير لمواكبة الطلاب في مرحلة ما بعد التكوين لتسهيل دمجهم، ويمكن إبرام اتفاقات بين المدرسة والفاعلين الخصوصيين الجهويين.

2.2.مكونة الصحة

الهدف من خطة العمل، فيما يتعلق بالصحة، هوتطوير العرض الصحي وجودته، والحد من وفيات الرضع والأطفال، وتحسين صحة الأم، ورفع مستوى المرافق الصحية إلى المستوى المطلوب، وتحسين الوصول إلى الرعاية وجودتها وضمان حكامة أفضل للقطاع على المستوى الإقليمي.

1.2.2.برنامج الرفع من مستوى البنية التحتية الصحية وتحسين الوصول إلى الرعاية

بناء وتحديث وتجهيز المرافق الصحية

يجب أن يتيح هذا التدخل بناء 26 مركزًا صحيًا وإعادة تأهيل 17 وتجهيز 31 منشآة صحيةبالإضافة إلى اقتناء 5 سيارات إسعاف. ستسمح هذه المعدات لهذه الهياكل بتوفير الرعاية الأساسية للسكان وتقليل الضغط على الهياكل الإدارية. ستتطلب وظيفة هذا الجهاز إنشاء موارد بشرية ومادية لضمان الصيانة.

تعزيز المصادر البشرية للمنشآت الصحية

تقدر احتياجات الكادر الطبي بـ 13 طبيباً و321 مسعفاً. يجب إعطاء الحوافز للموظفين بالإضافة إلى تهيئة الظروف، خاصة في المناطق النائية، لتأمين الموظفين.

تفعيل التأمين الصحي للفئات الضعيفة وتوسيعه ليشمل أكبر عدد من الأسر الفقيرة

يبدوأن التأمين الصحي الذي تستفيد منه بعض الأسر الفقيرة على مستوى الولاية، في إطار برنامج تآزر، غير نشط وفقًا لبعض المستفيدين الذين تم استيفائهم. علاوة على ذلك، فإن عدد المستفيدين لا يتناسب مع مستوى الفقر في هذه الولاية، والذي زاد بشكل كبير بسبب عواقب كوفيد19.

تنشيط نظام استرداد تكلفة الأدوية

يبدوأن تنشيط نظام استرداد التكلفة الذي كان موجودًا من قبل هوالحل المناسب للسماح للأشخاص بالوصول إلى الأدوية، وخاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية. يجب أن يستفيد النظام الجديد من إخفاقات الماضي لضمان فعاليته.

2.2.2. برنامج صحة الطفل

تجهيز المراكز الصحية بسلاسل التبريد ومجموعات الطاقة الشمسية

ضمان الإمداد المنتظم باللقاحات لـ منشآة صحيةوإنشاء 95 سلسلة تبريد. من المحتمل أن تؤدي هذه الإجراءات إلى تحسين التطعيم الروتيني للأطفال وبالتالي تقليل مخاطر الوفاة.

تنظيم حملات توعية حول التطعيم وخاصة في المناطق الريفية

حملات التحسيس ضرورية لجعل الناس يفهمون المخاطر التي يتعرض لها الأطفال غير المطعمين وفوائد التطعيم. يجب تنظيم هذه الحملات بالتعاون مع الفاعلين في المجتمع المدني أثناء استخدام أدوات الاتصال المناسبة.

تنظيم حملات تطعيم متنقلة لصالح المناطق المعزولة والبلدات الواقعة على بعد أكثر من 30 دقيقة من التشكيلات الصحية

لقد لوحظ أن السكان الموجودين على مسافة بعيدة أوأقل من المرافق الصحية يميلون إلى عدم تطعيم أطفالهم. وتساهم عدة عوامل في هذا الوضع، من بينها تكلفة النقل للسكان الفقراء وعمل النساء في الأعمال المنزلية. وبالتالي، أصبح من الضروري ضمان تغطية تطعيم عالية لتنظيم حملات لقاحات روتينية لتغطية المناطق الواقعة على بعد أكثر من 30 دقيقة من المرافق الصحية.

تجهيز المراكز الصحية بالمعدات والمنتجات اللازمة لرعاية الأطفال حديثي الولادة.

أحد الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال حديثي الولادة هوعدم وجود معدات للرعاية في حالة حدوث مضاعفات، بالإضافة إلى عدم وجود موظفين مؤهلين في هذا المجال داخل منشآة صحيةخارج المراكز الحضرية. ومن هنا تأتي الحاجة إلى تجهيز جميع منشآة صحيةبالمعدات اللازمة للرعاية وتنظيم دورات تكوينية للموظفين.

محاربة سوء التغذية

لمحاربة سوء التغذية لا بد من العمل على عدة جوانب أهمها: الرضاعة الطبيعية من خلال تنظيم حملات توعية حول فوائد الرضاعة الطبيعية، ودعم أنظمة إنتاج الغذاء المحلية وتعزيز قدرات ووسائل مراكز التأهيل التغذوي المكثف/ مراكز التأهيل التغذوي لسوء التغذية الحاد لرعاية الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية.

3.2.2. برنامج تحسين صحة الأم

إنشاء وحدة صحية متنقلة في جميع المقاطعات

إن إنشاء وحدة صحية متنقلة مجهزة بمعدات لاختبار بعض الأمراض وبوسائل إعطاء اللقاحات وتنظيم الاستشارات للنساء والأطفال، سيحسن بلا شك وصول السكان الفقراء إلى الرعاية اللازمة. وبالتالي، فإن الأمر يتعلق بوجود فريق مؤلف من طبيب وممرضة وقابلة ينظمون زيارات أسبوعية وفقًا لجدول زمني يسمح بتغطية كامل أراضي المقاطعة في أقل من شهرين.

تزويد جميع المراكز الصحية بالقابلات والممرضات المتخصصات

لتحسين معدل المواليد في الهياكل الصحية وتجنب المخاطر المرتبطة بالولادات المنزلية، سيكون من الضروري تحسين الإمداد الصحي، لا سيما من خلال زيادة عدد الموظفين المؤهلين والمرسل وفقًا لاحتياجات المرافق الصحية. ستكون حملات التحسيس ضرورية لإقناع النساء باتباع الاستشاريين قبل الولادة وبعدها بشكل صحيح.

الترويج لوسائل منع الحمل وجعلها متاحة مجانًا

تشكل مسألة تنظيم الأسرة تحديًا حقيقيًا فيالجهة ذات معدل الخصوبة المرتفع نسبيًا. يجب مضاعفة الجهود لنشر فوائد تنظيم الأسرة بشكل أفضل مع إتاحة وسائل منع الحمل. يجب التعامل مع هذه القضايا الحساسة للمجتمع التقليدي ببعض الحذر من خلال تعبئة القادة المحليين.

4.2.2.برنامج لتعزيز نظام المتابعة الصحي الإقليمي

مراجعة الخريطة الصحية

أدى عدم وجود معايير موضوعية لإنشاء مراكز صحية إلى فوضى عارمة. لوضع حد لهذا الوضع وتحسين الاستثمارات، من الضروري رسم خريطة صحية يجب أن تعيد تحديد موقع منشآة صحيةوفقًا للاحتياجات الحقيقية، بعيدًا عن الاعتبارات السياسية. سيمكن الامتثال لهذه الخريطة من إعادة توجيه الموظفين والموارد نحوالهياكل القابلة للحياة.

تعزيز وسائل عمل الإدارة الجهوية للصحة وفرق وأطر المقاطعات لضمان إشراف أفضل على النظام الصحي

في الوضع الحالي، فإن الإدارة الجهوية للصحة وفرق وأطر المقاطعات ليست في وضع يسمح لها بضمان الإشراف الكافي على جميع الهياكل بسبب نقص المصادر البشرية والمالية. مع العلم أن جميع التدابير المقترحة لن يكون لها أي تأثير حتى يتم وضع المراقبة المحلية، يصبح من الواضح أن بناء قدرة هذه الخدمات هوأولوية.

وضع نظام تسيير مناسب للعاملين في المجال الطبي

يجب أن تكون مسألة إدارة شؤون الموظفين في قلب هذا البرنامج لضمان التوزيع الذي يأخذ في الاعتبار احتياجات المرافق الصحية أثناء تنفيذ أدوات مراقبة الموظفين. في هذا السياق، يُقترح إنشاء هيئة إقليمية تضم جميع الفاعلين المعنية لمراقبة انتشار الكوادر الطبية.

تنشيط المنظومة الوطنية للمعلومات الصحية

يواجه جهاز مراقبة النظام الصحي مجموعة من القيود التي تميل إلى جعله غير صالح للعمل. لإزالة هذه القيود، هناك حاجة لمراجعة أدوات الجمع، وتكوين الموظفين وإنتاج المعلومات بمعدلات من شأنها أن توجه التدخلات الصحية الإقليمية.

2.3.الحماية الاجتماعية

لا تزال ولاية لعصابه، رغم استفادتها من العديد من البرامج الاجتماعية، التي تنفذها الدولة بدعم من مختلف الشركاء التقنيين والماليين وبمساعدة المنظمات غير الحكومية الدولية والفاعلين المحلية في المجتمع المدني، تواجه ضعفا هيكليا.

هذا الضعف ناتج بشكل خاص عن تغير المناخ والممارسات الاجتماعية، ولكن أيضًا من الاستثمارات الاجتماعية المتواضعة في لجهة والتأثير الضعيف للسياسات العامة بشكل عام. سيركز التدخل في مجال الحماية الاجتماعية على (1) تعزيز قدرات هيئات الوقاية من المخاطر والكوارث وإدارتها، (2) تعزيز الحكامة الإقليمية للحماية الاجتماعية، (3) تعزيز قدرة السكان الضعفاء على الصمود.

1.2.3.برنامج الوقاية من المخاطر والكوارث وتسييرها

الهدف من هذا البرنامج هو تزويد الجهة بالأدوات التي تمكنها من منع وإدارة الأزمات والكوارث التي تتعرض لها باستمرار. إن تحديد استراتيجية إقليمية للوقاية من المخاطر وإدارتها هوأول نشاط يتم تنفيذه في إطار هذا البرنامج، والذي يجب أن ينشط ويعزز هيئات الوقاية والإدارة، وكذلك وضع وتنفيذ خطط إدارة الأزمات القطاعية.

إعداد استراتيجية جهوية للوقاية من المخاطر وتسييرها

تواجه لعصابه أزمات طبيعية متكررة تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، وتعزز الفيضانات والجفاف وتدهور التنوع البيولوجي. في مواجهة هذا الوضع، أصبح من الضروري تزويدالجهة باستراتيجية للوقاية من المخاطر وإدارتها من أجل توجيه البرامج الاجتماعية المختلفة في إطار نهج عالمي يحدد آليات التدخل، ويحدد دور الفاعلين ويستبق أساليب إدارة الأزمات المتوقعة.

تنشيط وتقوية موارد هيئات تسيير الأزمات

على المستوى الجهوي، هناك هيئتان، إحداهما مسؤولة عن مراقبة الأمن الغذائي والتغذوي والثانية لعمليات الطوارئ. لمزيد من الكفاءة، يوصى بدمج هاتين الهيئتين في لجنة إقليمية لمنع الأزمات وإدارتها. يجب أن تمتلك هذه اللجنة الأدوات والوسائل التي تمكنها من مراقبة تطور الوضع العام للولاية والكشف، بالتعاون مع المستوى المركزي، عن أي مخاطر بناءً على البيانات المحدثة. يجب توسيع هذه اللجنة لتشمل مختلف الفاعلين الموجودة على مستوىالجهة، ولا سيما المجتمع المدني.

إعداد خطط لتسيير الأزمات القطاعية

لا بد من معالجة الأزمات المتكررة التي تؤثر على الولاية وفق نهج يحدد طريقة العمل لاحتوائها والحد من تأثيرها على رفاهية السكان. وبهذا المعنى، يجب على كل قطاع أن يضع خطة لإدارة الأزمات تحدد الحلول والوسائل التي يجب

تعبئتها وآلية التوجيه. ستكون الخطوة الأولى هي وضع هذه الخطط للتعليم والصحة والزراعة والتنمية الحيوانية والمياه. يجب أن تضمن هذه الخطط استمرارية الخدمة مع التركيز بشكل خاص على وصول الفئات السكانية الضعيفة الأكثر تضرراً من الأزمات. بالنسبة للقطاعات الإنتاجية، يجب أن تتيح الخطط الحد من آثار الأزمات وتعزيز صمود السكان.

2.2.3.برنامج تعزيز قدرات الفاعلين في مجال الحماية الاجتماعية الجهوية

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز حكامة الحماية الاجتماعية على المستوى الإقليمي من خلال تحسين التنسيق بين الفاعلين، وتطوير استراتيجية لإدارة المخاطر والوقاية، وتكييف الأدوات لاستهداف الفئات الضعيفة من السكان.

تفعيل الإطار الرسمي لتنسيق العمل الاجتماعي

يتطلب تحسين إدارة الحماية الاجتماعية بالضرورة تنشيط الهيئة الإقليمية المسؤولة عن التنسيق. يؤثر الافتقار إلى التنسيق بين الفاعلين وغياب رؤية إقليمية بشكل كبير على الجهود المبذولة لتعزيز قدرات الصمود لدى الفئات الضعيفة من السكان.

تحديث ومراجعة معايير السجل الاجتماعي

أكد جميع الممثلين الذين اجتمعوا خلال مرحلة التشخيص على أوجه القصور في السجل الاجتماعي مع الترحيب بنهجها. من بين الانتقادات التي أثيرت، نلاحظ مسألة تحديث السجل من أجل مراعاة تطور ضعف السكان.

برنامج تعزيز القدرة على الصمود للسكان الضعفاء

يهدف هذا البرنامج الثالث إلى تعزيز مرونة الفئات الضعيفة للتعامل مع الصدمات التي يتعرضون لها. المستفيدون الرئيسيون من هذا البرنامج هم النساء من الأسر الفقيرة والمعاقين والمصابين بأمراض مزمنة.

تمويل أنشطة النساء المدرة للدخل

إن تمويل الأنشطة المدرة للدخل لصالح النساء الفقيرات سيمكنهن من تطوير نشاط اقتصادي يمكن أن يزودهن في نهاية المطاف بدخل ثابت ويخرجهن من حالة الخطر. يجب أن يأخذ اختيار أنواع المشاريع في الاعتبار الاحتياجات المحلية من خلال تفضيل تنمية الموارد المحلية.

تشجيع الآليات المبتكرة لتمويل التأمين الصحي وخاصة شركات التأمين التعاوني وإنشاء تأمين صحي خاص للمعاقين

الهدف هودعم وتطوير التبادلات التي أقامتها المجتمعات والتي يكون تأثيرها موضع تقدير على نطاق واسع. علاوة على ذلك، يجب أن يمتد التأمين الصحي ليشمل جميع الأشخاص الذين يعانون من إعاقة، ويقدر عددهم بـ 233 شخصًا.

زيادة الموارد للبرامج التي تستهدف المعاقين والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة ورعاية المعوزين.

يجب زيادة الميزانيات المخصصة لمختلف البرامج الاجتماعية التي تروج لها مصف وتآزر والفاعلين الأخرى لإحداث تأثير حقيقي على الظروف المعيشية للفئات المستهدفة.

زيادة سعة محلات أمل ونقاط بيع الأسماك

تعتبر المنتجات الغذائية المدعومة مرتكز استراتيجي مهمة لدعم الأسر الفقيرة، والتي بدونها ستقع أسر بأكملها في حالة انعدام الأمن الغذائي. أكد العديد من المحاورين أن المنتجات التي تبيعها متاجر أمل ومنافذ بيع الأسماك قد انخفضت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. ولما كان الأمر كذلك، فإن زيادة قدرة هذه الآليات أصبحت ضرورة من أجل مساعدة السكان الفقراء واحتواء المستوى المرتفع بالفعل لانعدام الأمن الغذائي في المنطقة.

4.2.حماية الطفل

يهدف التدخل في مجال حماية الطفل إلى تعميم وتنفيذ اللوائح في هذا المجال وحماية الأطفال من الانحراف والممارسات الاجتماعية الضارة. إنها مسألة تخفيض نسبة الزواج المبكر إلى 10% وختان الإناث إلى 60% وتحسين معدل التسجيل في السجل المدني ليصل إلى 100%.

1.4.2.برنامج الحد من الممارسات الاجتماعية الضارة للأطفال

تعميم استراتيجية حماية الطفل

تتضمن استراتيجية حماية الطفل التي تم تطويرها مؤخرًا عددًا من الأدوات التي ينبغي أن تساعد في تنظيم الفاعلين بشكل أفضل وتوجيه التدخلات وتنفيذ لوائح حماية الطفل. إن تعميم هذه الاستراتيجية وإنشاء هيئات حماية الطفل ضروريان لتحسين الحكم في هذا المجال.

التحسيس بالممارسات الاجتماعية الضارة

يجب مكافحة استمرار بعض الممارسات الاجتماعية الضارة بالأطفال من خلال عدة تدابير، من بينها زيادة الوعي العام بالمخاطر التي يتعرض لها الأطفال وعواقب هذه الممارسات على نموهم، ولا سيما تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والزواج المبكر والعنف ضد الأطفال. الأطفال. سيتطلب نجاح حملات التحسيس هذه تطوير أدوات اتصال تتلاءم مع سياق الجهة بالإضافة إلى تعبئة الفاعلين المحليين.

2.4.2.برنامج الوقاية من جنوح الأحداث

إنشاء مركز وقاية ورعاية للأطفال الضعفاء

يصبح إنشاء هذا المركز ضرورة نظرًا للعدد الكبير نسبيًا من الأطفال الذين يميلون أويشاركون بالفعل في الأنشطة الجانحة. يجب على هذا المركزالمساهمة في الوقاية من جنوح الأحداث، والمشاركة في الإشراف النفسي والقانوني والاجتماعي لفئات الأطفال في ظروف صعبة، وتسهيل اندماجهم واندماجهم في المجتمع، وتقديم الإشراف النفسي والاجتماعي اللازم للأطفال المعرضين للخطر المعنوي.وتجدر الإشارة إلى أنه من المرجح أن تزداد ظاهرة الانحراف بالنظر إلى مستوى فقر الأسرة وارتفاع عدد الأطفال غير التلاميذ بالمدارس والتغيرات الاجتماعية.

إنشاء برنامج دعم للأطفال التلاميذ وأطفال الشوارع

أصبحت ظاهرة التلاميذ مع مرور الوقت ممارسة ضارة بالأطفال ومخالفة لأسس ورسالات المدارس القرآنية. لا داعي لتذكر الانتهاكات التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال والمخاطر التي يتعرضون لها، خاصة في المراكز الحضرية، لكن يجب الاعتراف بأن مكافحة هذه الظاهرة يجب أن تتناول السلسلة بأكملها التي تبدأ على مستوى الوالدين، مروراً المعلمين والأطفال أنفسهم. يجب أن يشمل التدخل في هذا المجال بُعدًا لرفع الوعي بين مختلف الفاعلين، وخلق الظروف التي تسمح للأطفال بتلقي التعليم المناسب وتطبيق التدابير القسرية المنصوص عليها في اللوائح. أطفال الشوارع الذين هم في نفس حالة الخطر ولكن قد تختلف ظروفهم الاجتماعية، يجب أن يتلقوا الدعم اللازم لإدماج المجتمع من خلال

تعليمهم ومراقبتهم لتجنب نقطة التحول. وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء عمومًا هم أطفال من خلفيات فقيرة لا يملك آباؤهم الوسائل ولا الوقت لرعاية تعليمهم، لذلك يجب دمج دعم الأسر في هذا التدخل.

3.4.2.برنامج تعزيز حقوق الطفل

وضع إجراء لتسهيل نفاذ الأطفال إلى الحالة المدنية

يعتبر التحاق الأطفال بالمدارس مقلقاً نظراً لصعوبة الحصول على وثائق الأحوال المدنية، لا سيما في المناطق الريفية. إذا طرح معظم المحاورين مشاكل فنية، يقوم البعض بفهرسة الإجراءات والمعاملة السيئة للطلبات. في مواجهة هذا الوضع، أصبح من الملح إيجاد الحلول المناسبة لإصدار وثائق الأحوال المدنية للأطفال في غضون فترة زمنية معقولة. يمكن العثور على هذا الحل في إطار نهج يشرك السكان والمجموعات الإقليمية والأشخاص المسؤولين عن مراكز التسجيل.

تنشيط هيئات تنسيق حماية الطفل على المستوى الجهوي والبلدي وتعزيز وسائل عمل المصلحة الجهوية لوزارة الشؤون الإسلامية والطفولة والأسرة

تتطلب مراقبة حالة الطفولة الصغرى على المستوى الجهوي والبلدي تعزيز المصادر البشرية والمالية للمديرية الجهوية لـ وزارة الشؤون الإسلامية والطفولة والأسرة. بالإضافة إلى ذلك، يجب إعادة تنشيط هيئات تنسيق حماية الطفل على المستوى الجهوي والبلدية في إطار الديناميكية الجديدة.

المرتكز الاستراتيجي 3: تعزيز الحكامة

3.1. الاستصلاح الترابي

يتمثل الهدف من هذا المكون في خلق ظروف مواتية للتحكم في الاستصلاح الترابي والعمران على المستوى الجهوي. في هذا السياق، يجب اتخاذ تدابير مهمة على المستويين القانوني والتنفيذي. فعلى المستوى القانوني، يجب مراجعة النصوص التنظيمية لتحديد دور الفاعلين مع إشراك الهياكل المحلية (الجهة والبلديات والمجتمعات) وفقًا لمبدأ التكامل. كم يتعين الشروع في نشر مختلف النصوص التشريعية (قانون الاستصلاح الترابي ومدونة العمران) من خلال أدوات الاتصال المناسبة.

3.1.1. برنامج إعداد أدوات الاستصلاح الترابي

يجب إعداد مخطط جهوي للاستصلاح الترابي يهدف إلى توجيه الاستثمارات حسب خصوصيات ومقدرات الأراضي وتأطير التقري وفق منطق إنشاء أقطاب للتنمية. سيتم إعداد هذا المخطط كجزء في إطار مسار تشاركي مع تثمين الدراسات الحالية حول الجهة.

3.1.2. برنامج إعادة هيكلة التجمعات السكانية ذات الكثافة العالية

يهدف هذا البرنامج إلى تنظيم التحضر والحيلولة دون تطور المدن والبلدات بشكل فوضوي مع تهيئة الظروف الدنيا لظروف معيشية حضرية لائقة.

تطوير المخططات العمرانية الرئيسية لجميع عواصم المقاطعات

تستمر عواصم المقاطعات في التطور في ظل غياب أي إشراف، مما يطرح مشاكل حقيقية للسكان في مجال العمران (صعوبة بناء شبكات المياه والكهرباء، وعدم وجود مساحات لتشييد المرافق الجماعية، صعوبة النفاذ والبناء في المناطق المعرضة للفيضانات). لمعالجة هذا الوضع، سيكون من الضروري إعداد مخططات توجيهية للاستصلاح الحضري لجميع المدن ومخططات توجيهية مبسطة للعمران في البلدات الأخرى التي يزيد عدد سكانها عن 2000 نسمة، والتي سيمكن تنفيذها من التحكم في العمران وخلق ظروف ملائمة لتنمية هذه البلدات.

إعداد مخططات استخدام الأراضي في البلدات التي يقل عدد سكانها عن 2000 نسمة

بالنسبة للبلدات التي يقل عدد سكانها عن 2000 نسمة، فإن الأمر يتعلق بتنفيذ مخططات استخدام الأراضي كأولوية في لبلدات التي يزيد عدد سكانها عن 1000 نسمة. تهدف هذه المخططات إلى التحكم في التحضر عبى مستوى هذه البلدات والتي ستشهد، وفقًا لمعدل النمو الحالي، زيادة كبيرة في عدد سكانها. كما سيمكن تنفيذ هذه المخططات تجنب البناء في المناطق المعرضة للفيضانات مع تحديد الموقع الملائم للمرافق العمومية.

القيام بإعادة الهيكلة العمرانية في عواصم المقاطعات

تتميز جميع عواصم المقاطعات بالتوسع الحضري الفوضوي الذي أدى إلى إنشاء مناطق يكون فيها النفاذ إلى الخدمات الأساسية شبه مستحيل. وبالتالي، يُقترح إعادة هيكلة عواصم هذه المقاطعات. إضافة إلى ذلك، يُقترح بناء أربعة دور للشباب، بالإضافة إلى شق طرق معبدة بطول 100 كيلومتر على مستوى الشوارع الرئيسية لهذه المقاطعات.

تعزيز قدرات مصالح التخطيط العمراني

بالرغم من مشاكل التخطيط العمراني التي تعاني منها الولاية ككل، يمكن ملاحظة أن المصلحة المكلفة بالعمران تفتقر إلى المصادر البشرية واللوجستية للقيام بمهمتها. وقد ساهم هذا الواقع في فوضى التحضر في جميع المدن والبلدات لدرجة أنه سيكون من الصعب والمكلف إعادة هيكلة هذه المدن في ظل الفوضى الموجودة. ولما كان الأمر كذلك، فمن الضروري تعزيز قدرات المصلحة الجهوية المكلفة بالعمران في إطار الإصلاح الذي يمنح السلطات الجهوية صلاحيات في مجال العمران.

مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية من خلال منح المزيد من الصلاحيات للفاعلين المحليين

إن عدم إشراك المؤسسات الجهوية في مجال التسيير الحضري يخلق فراغًا يستفيد منه السكان للاستقرار وفقًا لمنطقهم الخاص دون مراعاة مخاطر الفيضانات والظواهر الطبيعية الأخرى التي يمكن أن تعرض أمنهم للخطر. وبالتالي، سيكون من الضروري مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية لتحديد دور مختلف الفاعلين مع إشراك الهياكل المحلية (المنطقة والبلديات والمجتمعات) وفقًا لمبدأ التكامل. من الضروري أيضًا تعميم النصوص مختلف النصوص التشريعية (قوانين تخطيط الاستصلاح الترابي وقانون العمران) من خلال أدوات الاتصال المناسبة.

إنشاء منظومة لجمع ومعالجة النفايات المنزلية في جميع البلدات بالجهة

إن الظروف غير الصحية على مستوى الولاية وصلت إلى مستوى يتطلب تدخلاً طويل الأمد في إطار مقاربة جديدة تعبئ جميع الفاعلين المعنيين. ولهذا، يقترح إنشاء منظومة لجمع ومعالجة النفايات في كل بلدة. ستتم قيادة هذه المنظومة من قبل المنظمات المجتمعية بدعم من المجموعات الإقليمية والسكان ومنظمات المجتمع المدني. ذلك أن استدامتها تتطلب مساهمة من السكان، بل وأيضًا دعمًا من الدولة من خلال البلديات. على مستوى التجمعات الحضرية الكبيرة تعتبر مساهمة القطاع الخاص مرغوبا فيها.

3.1.3. برنامج السكن الاجتماعي

أظهرت البيانات الحديثة للمسح الدائم حول الظروف المعيشية للأسر أن السكن في لعصابه لا يزال هشا، حيث يعيش 63 % من السكان في مساكن مصنوعة من الأرض أومواد مؤقتة أخرى. يتجلى هذا الخطر، لا سيما على مستوى المناطق النائية للمدن الكبيرة حيث تعيش أغلبية السكان الفقراء. لتحسين السكن، يُقترح إنشاء آلية لتمويل السكن الاجتماعي لصالح الطبقات الضعيفة. يمكن أن يساهم برنامج داري في تآزر في تحقيق هذا النشاط.

2.2. الحكامة الجهوية

يتمثل الهدف من هذا المكون في تعزيز مؤسسات الحكامة المحلية باتباع مقاربة تشرك جميع الفاعلين، وتخلق التكامل، وتشارك المعلومات وتتدخل في الوقت المناسب لإعادة صياغة وتوجيه التدخلات حسب الحاجة.

3.2.1. برنامج تعزيز هياكل الحكامة الجهوية

إعادة تعريف وتنشيط اللجنة الجهوية للتنمية

يبقى دور اللجنة الجهوية للتنمية كهيئة لمتابعة وتنسيق التدخلات على المستوى الجهوي حاسمًا في إطار هذه المقاربة التنموية الجديدة. ومع ذلك، لا يمكن لهذه الهيئة أن تلعب دورًا مهمًا دون إعادة تحديد مهامها لمراعاة تطور المشهد المؤسسي. علاوة على ذلك، فإن إعادة تشكيل هذه اللجنة أمر ضروري لجعلها أكثر كفاءة مع تزويدها بالأدوات والوسائل للقيام بالمهمة الموكلة إليها.

نقل الصلاحيات إلى المجموعات الإقليمية

أصبح نقل الصلاحيات إلى الجهة التي تم إنشاؤها حديثًا والبلديات ضرورة لإشراك هذه المجموعات في إطار جهود التنمية. ذلك أنه في غياب النقل الفعلي للصلاحيات والوسائل المصاحبة لها، تظل هذه المجموعات غير فعالة أوحتى عديمة الفائدة. ولهذا الإجراء ما يبرره لأن المجموعات الإقليمية أصبحت فاعلا رئيسيًا على مقربة من السكان وقادرا على الاستجابة بشكل أكثر فعالية للمشاكل المحلية.

زيادة ميزانيات المجموعات الإقليمية ودعم تعبئة الموارد المحلية

ولتمكين المجموعات الإقليمية من لعب دورها في إطار تنفيذ الاستراتيجية، سيكون من الضروري زيادة الدعم الحكومي بثلاثة أضعاف على الأقل. وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة للبلديات، فإن الدعم الممنوح حاليًا لا يكفي حتى لتغطية نفقات التسيير. علاوة على ذلك، فإن ضعف الوعاء الضريبي يجعل البلديات تعتمد على الدعم الحكومي. وعليه فإنه من الضروري تعزيز مصالح المكلفة بإعداد الوعاء الضريبي والتحصيل من أجل تحصيل الضرائب والرسوم الحكومية وعوائدها التي تخص المجموعات الإقليمية.

تعزيز وسائل المصالح الفنية اللاممركزة

المصالح الفنية على المستوى الإقليمي ليست مجهزة بشكل عام من حيث المصادر البشرية والمالية. يحرم هذا الوضع جميع الفاعلين المحليين من الدعم والمشورة الأساسيين لتحديد وتنفيذ ومتابعة أعمال التنمية. لجعل هذه المصالح أكثر فعالية، سيكون من الضروري مراجعة صلاحيتها وفقًا للاحتياجات الحقيقية للولاية مع تزويدها بالوسائل المناسبة لدعم مسار تنفيذ الاستراتيجية.

3.2.2.برنامج تقوية ودعم الفاعلين في المجتمع المدني

تبدو منظمات المجتمع المدني ديناميكية ولديها مقدرات هائلة يمكن تثمينها في إطار ديناميكيات التنمية في الولاية. ومع ذلك، فإنها تعاني من نقص الموارد وضعف المهنية. تلعب هذه الجمعيات التي هي تعبير حقيقي عن كل مكونات المجتمع (نساء، شباب، مزارعون، منمون، إلخ) دورًا حاسمًا في تسيير التنمية بالولاية. ومع ذلك، فإن عدم وجود هيكل ينظم هذه الجمعيات يقلل بشكل كبير من قدرتها على المشاركة في صنع القرار بشأن قضايا التنمية، ومن هنا تأتي الحاجة إلى إنشاء إطار تنسيق يشكل فضاء للتشاور بين هؤلاء الفاعلين.

كما تنص خطة العمل، بالإضافة إلى المشاركة المنهجية لمنظمات المجتمع المدني في عملية تنفيذ الاستراتيجية، على إنشاء صندوق لهيكلة الجمعيات وتمويل الأنشطة وعلى وجه الخصوص في مجال التحسيس ومكافحة الممارسات الضارة.

3.3. الشباب

بالنسبة لعنصر الشباب، تنص خطة العمل على برنامجين، أحدهما يتعلق بتعزيز التشغيل الذاتي والثاني يتعلق بتطوير البنية التحتية الرياضية والأنشطة الثقافية.

1.3.3.برنامج تشجيع التشغيل الذاتي للشباب

إنشاء مركز نشاط للبنات في كيفه

يمكن استلهام هذا المركز من تجربة مشروع SAFIA الذي نفذته بلدية دار النعيم بالتعاون مع اليونيسف والتعاون الفرنسي. يتمثل الهدف من إنشاء المركز في تعزيز استبقاء البنات في المدرسة، ومشاركتهن في الأنشطة الاجتماعية، وتنمية مهاراتهن واندماجهن. يتلقى المستفيدون التكوين والدعم والتوجيه حتى يدخلوا الحياة العملية.

إنشاء صندوق تمويل للشباب خريجي التكوين المهني

يهدف هذا التدخل إلى ترقية التشغيل الحر للشباب الذين استفادوا من برنامج التكوين المهني. يمكن استخدام المنصات التي أنشأتها وكالة تشغيل TECHGUIL لاختيار ومتابعة المستفيدين.

2.3.3. برنامج ترقية الأنشطة الثقافية والرياضية

لتلبية احتياجات الشباب في الولاية يقترح إنشاء فضاءات للعب في جميع البلديات وتجهيز جمعيات الشباب.

تشجيع الأنشطة الرياضية والثقافية

يتعلق الأمر بتعزيز الأنشطة الثقافية والرياضية من خلال تنظيم بطولة جهوية لمختلف أنواع الرياضات مع إقامة مهرجان سنوي للثقافة في الولاية.

III. آليات التنفيذ والمتابعة/التقييم

إن منظومة تنفيذ الإستراتيجية الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك هي نفس منظومة التنفيذ الخاصة بإستراتيجية النموالمتسارع والرفاه المشترك، وهي تعتمد بشكل أساسي على مصالح وإدارات الدولة والمجموعات العمومية التي تدعمها البرامج والمشاريع التي تم إطلاقها مع الشركاء الفنين والماليين. ويمثل القطاع الخاص والمجتمع المدني أيضًا ركيزة الأساسية من حيث تنفيذ الإستراتيجية الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك وتثمينها.

وقد تم استعراض هذه المنظومة بشكل مفصل في تقرير التشخيص.

على مستوى التنسيق الجهوي، يتم تنظيم منظومة متابعة التنفيذ والمتابعة والتقييم بموجب المرسوم رقم 2019-085 الصادر بتاريخ 06 مايو2019 المتضمن المنظومة المؤسسية لمتابعة وتقييم إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. تقع مسؤولية هذه المهمة على المستوى الجهوي على عاتق لجنة التنمية الجهوية.

وفقًا لمقتضيات هذا المرسوم: يتم تشكيل لجان التنمية الجهوية في كل ولاية لضمان متابعة تنفيذ إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك على مستوى الولاية وتعمل كإطار للتشاور يشمل جميع الفاعلين والشركاء في التنمية الجهوية

يعهد إلى لجان التنمية الجهوية بما يلي:

- تطبيق ومتابعة تنفيذ توجيهات إستراتيجية النموالمتسارع والرفاه المشترك وضمان تناسقها وتبنيها للسياسات الجهوية المتماشية مع أولويات إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك
- بحث واعتماد تقارير المتابعة السنوية قبل إحالتها
- إعداد حصيلة جهوية لتنفيذ الإستراتيجية في الولاية المعنية مع تحديد فرص التنسيق القطاعي البيني وترابط مقاربات التنمية فيما بينها وتكامل تدخلات الهيئات المانحة ومراعاة الأولويات الجهوية
- التأكد من وجاهة وتناسق البرامج الجهوية.
- متابعة الأداءات الخاصة التي تحققت باتجاه بلوغ الأهداف بما فيها أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي
- ضمان التواصل الجيد بين مختلف الفاعلين المعنيين بالتخطيط والتنفيذ ومتابعة الإستراتيجية على المستوى الجهوي

- تجميع مؤشرات متابعة وتأثير إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وكذلك مؤشرات الأهداف الإنمائية المستدامة المتعلقة بالولاية المعنية
- ضمان انسياب حزمة من البيانات المنتظمة حول القطاع باتجاه مديرية تنسيق الإستراتيجية
- تسهيل التشاور والحوار بين المنتخبين والمجتمع المدني المعنيين بالقطاع.

من حيث تكوينها، ينص المرسوم على ما يلي:

تتألف لجان التنمية الجهوية من الأعضاء أدناه:

- الإدارة الإقليمية المحلية
- ممثلي المنتخبين الوطنيين والجهويين والمحليين
- المصالح الفنية الجهوية اللامركزة
- شركاء التنمية العاملين في الجهة
- ممثلين (2) عن المجتمع المدني الذي يتدخل على مستوى الجهة
- ممثلين (2) عن القطاع الخاص.

يمكن للجان التنمية الجهوية أن تدعو الحضور اجتماعاتها، بصفة مراقب أوخبير أي شخص ترى أن رأيه مفيد لدراسة النقاط المطروحة للبحث.

تحدد بمقرر قواعد تنظيم وسير لجان التنمية الجهوية.

نظرا لغياب هذه المقرر، نعتبر أن اللجنة يرأسها الوالي، وينبغي أن يكون نائب رئيسها هو رئيس المجلس الجهوي الذي يتمتع بصلاحيات واسعة من حيث تنفيذ ودعم سياسات التنمية، ولا سيما في مجال التنمية الجهوية. يمكن للرئيسين تنظيم توزيع الأدوار لزيادة كفاءة لجنة التنمية الجهوية. على سبيل المثال، قد يكون رئيس المجلس الجهوي مسؤولاً بشكل مباشر عن المناصرة من أجل تعبئة الموارد والعلاقات مع الشركاء والقطاعات التي يستثمر فيها بشكل واضح طبقا لأحكام القانون النظامي.

ستضطلع الخلية الجهوية لوزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية بسكرتارية لجنة التنمية الجهوية، وهي هيكل دعم إقليمي شامل لتنسيق وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات العمومية. كما أنه تسهر على الانسجام والتكامل القطاعي البيني للتدخلات على المستوى الإقليمي.

يجب أن تضم لجنة التنمية الجهوية بداخلها اللجان الفنية التالية:

– لجنة فنية لتنسيق تنفيذ الإستراتيجية الجهوية للنموا لمتسارع والرفاه المشترك:

تتابع هذه اللجنة تمويل البرامج والإجراءات وتضمن، بالتنسيق مع الرؤساء، تعبئة الموارد لتمويل الأنشطة والمتابعة العملية لتنفيذ البرامج والأنشطة.

– اللجنة الفنية للتنسيق والمتابعة والتقييم: تكلف بتقييم الأثر وتجميع التقارير، ولا سيما التقارير الجهوية السنوية للتنفيذ

يمكن للجنتين إنشاء لجان فرعية فنية وفق المرتكز الإستراتيجي أوحسب القطاع بهدف زيادة كفاءة التنفيذ وآلية المتابعة والتقييم.

ولضمان المتابعة والمتابعة، يجب أن تشتمل المصفوفة على إطار مراقبة يحدد الأنشطة المنفذة والجارية والمجدولة وتلك التي يراد لها التمويل. يتم ضمان مراقبة المصفوفة حسب القطاع ويتم توحيدها على مستوى اللجان المواضيعية للجنة التنمية الجهوية.

تقوم لجنة التنمية الجهوية بتحديث خطة عملها السنوية وخطة الاستثمار ذات الأولوية التي مدتها ثلاث سنوات من خلال الاعتماد على اللجان الفنية واللجان الفرعية وضمان التشاور على نطاق أوسع حول جميع الأدوات اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية الجهوية للنموالمتسارع والرفاه المشترك.

IV. مصفوفة برنامج الخطة الخماسية وإطار متابعة الأهداف المواضيعية - لعصابه

المجال	الهدف العام	الأهداف الخاصة	التدخل/ البرامج	مؤشر المتابعة			الكلفة (أوجديدة)
				الوضع الراهن	المصدر	الوضع المستهدف	
المرتكز الإستراتيجي 1: ترقية النمواقتصادي قوي وشامل ومستدام							
الزراعة	تثمين المقدرات الزراعية	تحسين الإنتاجية	تعزيز المصادر البشرية للمندوبية الجهوية للزراعة		إدارة السياسات والتعاون والمراقبة والتقييم / وزارة الزراعة	3 مهندسين و8 فنيين عاليين؛و30 وكيل إرشاد قاعدي جديد (مستوى الكفاءة المهنية أوشادة فني) تم اكتتابهم ؛ برنامج للتكوين المستمر وتعزيز الخبرة تم إعداده وتنفيذه	76 000 000
			إنشاء نظام توريد وتوزيع للمدخلات الزراعية	مردودية الحبوب 400 كلغ/هكتار		مردودية الحبوب 900 كلغ/هكتار	10 000 000
			دعم المكننة الزراعية				200 000 000
			تمويل البحوث لتطوير بذور مناسبة للسياق المحلي				6 000 000

		زيادة المساحات الصالحة للزراعة وحمايتا	دعم ترميم وحماية واستغلال 10 سدود بمساحة 1000 هكتار			إعادة تأهيل 10 سدود متضررة بمساحة إجمالية 1000 هكتار وحمايتها	500 000 000
			بناء وترميم الحواجز والجواحز المائية الصغيرة/ 200 حاجزا/ وحاجزا مائيا صغيرا			150 حاجزا و50 حاجز جديد يتم ترميمها	400 000 000
			بناء سدود جديدة				300 000 000
			استرجاع وحماية مناطق الزراعة المطرية			10000 هكتار تم استرجاعها وحمايتها	100 000 000
		ترقية وتطوير الواحات	برنامج توسيع وتحسين إنتاجية نخيل التمر	المساحة المستغلة 7914 هكتار الإنتاج السنوي حوالي 12 ألف طن المردودية 31.63 كلغ / قدم		المردودية 60 كلغ /للنخلة، رفع الإنتاج إلى 15000 طن	120 000 000
		ترقية الاستثمار في الزراعة	دعم توسيع واستثمارمساحات جديدة لزراعة للخضروات			استثمار وحماية 500 هكتار من زراعات الخضروات	40 000 000
			البرنامج الفرعي لدعم سلسلة القيم (تعزيز القدرات، تنظيم دوائر للتجميع، التخزين، التعبئة والتغليف، التوزيع، إلخ.	غير محدد		منتجات الخضروات المحفوظة متوفرة في السوق	40 000 000
المجموع الفرعي							**1 792 000 000**

التنمية الحيوانية	تثمين المقدرات الحيوانية للولاية	تحسين النفاذ إلى الصحة الحيوانية	تعزيز المصادر البشرية واللوجستية للمندوبية الجهوية للتنمية الحيوانية		4 مهندسين و10 فنيين عاليين، و10 ةكلاء بيطريين (إفادة الكفاءة المهنية) تم اكتتابهم برنامج للتكوين المستمر وتحسين الخبرة تم إعداده وتنفيذه	49 000 000
			تنفيذ برنامج لإنجاز البنية التحتية للصحة الحيوانية		20 حظيرة للتلقيح و10 صيدليات بيطرية تم فتحها	22 000 000
		تحسين الإنتاجية	ترقية زراعة الأعلاف		استثمار 200 هكتار في زراعة الأعلاف	10 000 000
			استحداث آلية لتوزيع علف الماشية		فتح 50 نقطة بيع دائمة لأعلاف الماشية	100 000 000
			برنامج دعم السكان الرعويين وصغار المنمين (أنشطة صغيرة مدرة للدخل)		1200 أسرة شديدة الفقر مزودة برأس مال من الماشية	120 000 000
			تنمية السلالات المنتجة		إنشاء مزرعتين نموذجيتين على الأقل	10 000 000
		تثمين المشتقات الحيوانية	إنشاء وحدات لمعالجة الألبان وحفظها		إنجاز 5 وحدات صغيرة لمعالجة الألبان	15 000 000
			إنشاء وحدة لمعالجة الجلود		إنجاز وحدة للدباغة	30 000 000

		ترقية تربية الدواجن	إنشاء وحدات لتربية الدواجن (مدجنة أهلية)			إنجاز 50 وحدة تقليدية لتربية الدواجن	17 500 000
المجموع الفرعي							**373 500 000**
البيئة		تعزيز التسيير المستدام للموارد الطبيعية والبيئية	البرنامج الفرعي لتثمين المنتجات الحرجية غير الخشبية والحفاظ على النظم البيئية	غير محدد			40 000 000
			البرنامج الفرعي للوقاية والحماية من الحرائق البرية			إنجاز 2000 كلم من الخطوط الواقية من الحرائق في 2026	50 000 000
			البرنامج الفرعي للتشجير واستعادة المناطق المتدهورة (الحماية، البذر، الأحزمة والأسوار الخضراء، إلخ)			إنجاز 10.000 هكتار من المحميات الرعوية في المناطق المتدهورة، وزراعة 500.000 شجرة	50 000 000
			تعزيز المصادر البشرية واللوجستية للمندوبية الجهوية للبيئة				50 000 000
المجموع الفرعي							**190 000 000**
الصيد		ترقية سلاسل القيمة في قطاع الصيد على المستوى الجهوي	البرنامج الفرعي لدعم الصيادين القاريين	غياب هياكل وآليات دعم الصيد القاري		وضع سلسلة القيمة للصيد القاري وتفعيلها	15 000 000
			البرنامج الفرعي النموذجي لتربية الأسماك				15 000 000
			دعم الاستهلاك المحلي (وحدة التجميد والتوزيع المركزية، نقاط التوزيع، وحدة دعم الكفالة				40 000 000

		المدرسة، إلخ.)					
		تعزيز قدرات المصلحة الجهوية					5 000 000
المجموع الفرعي							**75 000 000**
الصناعة والصناعة التقليدية	ترقية النشاط التجاري والسياحي والصناعي والصناعي التقليدي	برنامج تطوير إنتاجية القطاعين الثانوي والثلاثي	برنامج لتطوير المرافق العمومية التجارية في كيفه (استكمال السوق القديمة، إعادة تأهيل سوق الماشية...)				7 666 000
			برنامج تحديث المرافق العمومية التجارية للمقاطعات الأربع				40 000 000
			إنشاء آلية تأطير وترقية التبادل مع دول الجوار				0
			استحداث صندوق دعم لتطوير وترقية الصناعة التقليدية				120 000 000
			استحداث صندوق دعم وائتمان للسياحة – الفندقة – خدمات المطاعم				200 000 000
			برنامج دعم وتعزيز قدرات الفاعلين				20 000 000
المجموع الفرعي							**387 666 000**
ف صر	ت المياه	تحسين النفاذ إلى المياه	إخضاع شبكات المياه للمعايير وتوسيعها في	%52,90	ت)	معدل الخدمة 80%	100 000 000

		في الوسط الحضري والريفي	المناطق الريفية				
			انجاز مشروع لتزويد المياه في مدينة كيفه انطلاقا من كوراي				600 000 000
			ربط بلدات الولاية الواقعة على خط ولد ينجه كنكوصه – كيفه بشبكات مياه الشرب بكيفه				300 000 000
			توسيع قدرة شبكة التزود بمياه الشرب بكيفه وربط بلدات المقاطعة بها				100 000 000
			توسيع قدرة أنظمة التزود بمياه الشرب في مقاطعات كرووباركيول وكنكوصه وربط بلدات المقاطعات المذكورة بها				200 000 000
		تحسين النفاذ إلى الصرف الصحي	تسيير النفايات الصلبة في الوسط الحضري(خارج كيفه)				50 000 000
			تسيير النفايات الصلبة في كيفه (بناء مركز للطمر الفني للنفايات الصلبة ومواقع للعبور والتجهيز)	تتمكن 20,2% من الأسر في لعصابه من النفاذ إلى مرافق محسنة. (الوسط الحضري88,9%، والوسط الريفي 12,4%، و5,7% في كنكوصه)	المسح الجهوي حول مؤشرات الكفاءة2020	95% في الوسط الحضري و40% في الوسط الريفي	100 000 000
			برنامج توسيع الصرف الصحي على مستوى المصالح والأماكن العمومية				20 000 000
			برنامج دعم المراحيض المنزلية في الوسط الريفي				200 000 000

		تحسين ظروف النظافة المدرسية	توصيل جميع المدارس المكتملة بمياه الشرب			توصيل 100% من المدارس المكتملة بمياه الشرب	9 000 000
		ضمان تسيير أفضل للبنى التحتية	إنشاء بنيةجهوية لصيانة الشبكات الصغيرة للتزود بمياه الشرب			زمن تدخل فرق االتصليح يقل عن 24 ساعة	30 000 000
		تحسين النفاذ إلى المياه الرعوية	إنجاز برنامج لحفر الآبار والآبار الرعوية في المناطق الرعوية بكنكوصه وفي الجيوب الرعوية بباركيول وكيفه.			إنجاز 60 بئرا وبئرا رعويا	30 000 000
		تحسين الحكامة	إنشاء لجنة جهوية للمياه				
			إشراك الفاعلين الجهويين في متابعة منتدبي الخدمة			العقود تمت مراجعتها	
			تعزيز الوسائل البشرية والمالية للمندوبية الجهوية للمياه			الوسائل تم تعزيزها	
المجموع الفرعي							**1 739 000 000**
الطاقة	ضمان النفاذ المستدام إلى الطاقة	زيادة معدل التزويد بالكهرباء	إنجاز الخط الكهربائي سيليبابي – ولد ينجه – كنكوصه – كيفه	معدل النفاذ إلى الكهرباء: 49,8%	المسح الدائم حول الظروف المعيشية للأسر2019	معدل النفاذ إلى الكهرباء: 70%	600 000 000
			ربط البلدات التي يسكنها أكثر من 500 ساكنا والواقعة على الخط الرابط بين سليبابي – كيفه				200 000 000

		انجاز مراكز للطاقة الشمسية على عواصم 11 بلدية غير متصلة بالشبكة الحالية					150 000 000
		إنشاء نقاط لبيع الغاز على مستوى كافة البلديات	زيادة معدل استخدام غاز البيتان	معدل استخدام الغاز: 32,4%		معدل استخدام الغاز: 60%	30 000 000
المجموع الفرعي							**980 000 000**
لنقل والتجهيز والسكن والصرف الصحي وتقنيات ا	ضمان انسيابية نقل الممتلكات والأشخاص	إنجاز طريق تحكجة – كيفه – سيليبابي	ضمان النفاذ إلى كافة بلدات الولاية	المسافة المعبدة 464 كلم		المسافة المعبدة 900 كلم	800 000 000,00
		إنجاز طريق كرو– اودي اجريد					100 000 000,00
		إنجاز طريق كيفه – لكران – أرارش					200 000 000,00
		إنجاز طريق باركيول- غلير – لبحير					300 000 000,00
		إنجاز طريق كنكوصه – تناهه					700 000 000,00
		إنجاز طريق كيفه – تامشكط					700 000 000,00
		إنشاء طريق باركيول – الغبرة– الصواطه					600 000 000,00
		استحداث فرقة للصيانة الطرقية	ضمان صيانة البنى التحتية الطرقية				30 000 000,00
		البرنامج الفرعي كيفه كواجهة (المساحات الخضراء والمعالم والمناظر الطبيعية وترميم الطريق الرئيسي)	برنامج لتحسين الإنتاجية في مدينة كيفه	• غياب الاستصلاحات والمعالم		• الاستصلاحات والمعالم الجمالية تم إنجازها	20 000 000,00
		البرنامج الفرعي لإنجاز 20 كلم من قنوات		• لا توجد شبكة للشطف		• شبكة شطف عاملة	20 000 000,00

		شطف مياه الأمطار					
		استصلاح واد لمسيله (تنظيف، تسييج، تسيير المياه، استصلاح الضفاف – 12 كم)					100 000 000,00
		بناء 20 كم من الطرق الحضرية المعبدة (المرحلة 1: الجديدة، المرحلة 2: أدباي، المسلخ /سوق الماشية / طريق الأمل، المرحلة 3: طريق إلتفافي					242 000 000,00
	برنامج لتحسين إنتاجية عواصم المقاطعات الأخرى	البرنامج الفرعي لتوسيع شبكة الطرق الحضرية في عواصم المقاطعات الأخرى (30 كلم)	غير متوفر		إنجاز 30 كلم في عواصم المقاطعات الأخرى		450 000 000,00
		إعادة هيكلة عواصم المقاطعات	عواصم المقاطعات غير مستصلحة		القضاء على الأحياء الهشة على مستوى عواصم المقاطعات		40 000 000,00
		تسيير النفايات الصلبة (الجمع الأولي والتفريغ النهائي)	• غياب آلية لتسيير النفايات الصلبة		آلية لتسيير النفايات الصلبة عاملة على مستوى عواصم المقاطعات.		40 000 000,00
		البرنامج الفرعي لشطف مياه الأمطار 30 كلم	• لا توجد شبكة للشطف		شبكة شطف عاملة		30 000 000,00
	برنامج تطوير السكن اللائق	البرنامج الفرعي لبناء المنازل الاقتصادية والاجتماعية	• لم يتم تنفيذ أي برنامج سكن		بناء 1000 سكن اجتماعي		200 000 000,00
		إنشاء صندوق جهوي لدعم الإسكان	• غياب آلية لتمويل السكن				-

		البرنامج الأهلي لتطوير الصرف الصحي	البرنامج الفرعي لتعميم نفاذ الأسر إلى المراحيض	• تتمكن 20,2% من الأسر في لعصابه من النفاذ إلى مرافق محسنة. (في الوسط الحضري88,9%، في الوسط الريفي 12,4%، و5,7%في كنكوصه)	المسح الجهوي حول مؤشرات الكفاءة2020	95% في الوسط الحضري و40% في الوسط الريفي	200 000 000,00
			البرنامج الفرعي لتعميم المراحيض على مستوى المصالح والمرافق العمومية	• على مستوى المدارس، يتوفر ما يقرب من 39% فقط من المدارس الأساسية على دورات مياه. والمؤسسات الثانوية مزودة بالمراحيض ولكنها ليست بالعدد الكافي.		85% من المؤسسات الأساسية لديها دورات مياه.؛ والمؤسسات الثانوية مزودة بعدد كاف من المراحيض.	20 000 000,00
		التقنيات الجديدة للإعلام والإتصال	تعميم الخدمة السريعة في التغطية على مستوى المدن وعواصم البلديات.	تغطية منخفضة لشبكات الهاتف الخلوى في بلديات تناها، وهامد ودغفك وارظيظيع وبومديد وابلا اجميل وأغورط ولكران.		تتوفر المدن وعواصم البلديات على شبكة للإنترنت.	-
			الاستفادة من الرقمنة لدعم الإنتاجية والقدرة التنافسية للقطاعات ذات الأولوية	الإنترنت متاح فقط على مستوى عواصم المقاطعات			-

		تعزيز استخدام الرقمنة للتسيير الجهوي بشكل أمثل ومتابعة وتقييم السياسات الجهوية.				-
		تعميم النفاذ إلى تغطية الهاتف الخلوي على امتداد تراب الولاية				-
المجموع الفرعي						**4 792 000 000**
إجمالي المرتكز الإستراتيجي 1: ترقية النموالاقتصادي القوي والشامل والمستدام						**10 329 166 000**

المجال	الهدف العام	الأهداف الخاصة	التدخل/ البرامج	مؤشر المتابعة			الكلفة (أوجديدة)
				الوضع الراهن	المصدر	الوضع المستهدف	
المرتكز الإستراتيجي 2 :تنمية رأس المال البشري والوصول إلى الخدمات الأساسية							
التهذيب	تحسين جودة العرض التعليمي في المرحلة الأساسية	تعميم عرض التعليم للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و14 سنة في أفق 2030	برنامج مواءمة المنشآت المدرسية مع النظم والمعايير	1227 حجرة دراسية في عام 2021، 1404 قسم بيداغوجي، 395 مدرسة، 278مدرسة غير مكتملة، 401فصلًا متعدد المستويات. المعدل الخام للتمدرس 94% المعدل الصافي للتمدرس 75%	=وزارة التهذيب الوطني(التقرير الختامي 2020-2021	بناء 735 فصلاً دراسيًا جديدًا في خمس سنوات	693322561
						يبلغ المعدل للخام للتمدرس بالنسبة للتعليم الأساسي 100% في أفق 2030 و96.9% في 2026	
		التحسين التدريجي لتغطية ونوعية البنية		42% من الحجرات الدراسية في حالة سيئة، عدد المدارس التي بها فصول دراسية كافية وبحالة جيدة 28%، مدارس بدون مكاتب 84%، مدارس بدون مراحيض 61%، مدارس بدون مخازن 11%		تزويد جميع المدارس بالبنية التحتية الملائمة مع الولوج إلى المياه والكهرباء وتجهيزات المراحيض والأسوار في أفق 2030 ؛	902051533
						التقيد بـ 40 تلميذا، كمعيار أقصى، لكل فصل في العامين	

		التحتية التعليمية والتجهيزات، وتعميم وصول المؤسسات إلى المياه والكهرباء والصرف الصحي ؛				الأولين من المستوى الأساسي و50 تلميذا لبقية المستويات الأساسية مع الغاية المثلى وهو40 تلميذا لكل فصل.	
		تعميم عرض التغذية المدرسية على مستوى المدارس في الأوساط الهشة في أفق 2030				التقيد بفصل واحد لكل قسم تربوي في أفق 2030 على مستوى جميع المدارس التي تضم أكثر من أربعة أقسام بيداغوجية.	
						تجهيز جميع المدارس بمكاتب ودواليب وكراسي للزوار ومعدات للمديرين	30000000
				يبلغ العجز في الطاولات المدرسية 12902		اقتناء 16278 طاولةمدرسية في خمس سنوات	73.012864
		تحسين جودة التعلم في المرحلة الأساسية	برنامج سد العجز من المدرسين	1207 مدرسا		اكتتاب 1345 مدرسا جديدا	275521201
			برنامج تطوير كفاءات طاقم التدريس	معدل النجاح في المسابقات 61%		مضاعفة البُعد وعلاوة الطباشير	40.000.000
			برنامج تحفيز طاقم التدريس	صافي الدخل الشهري غير محفز،خصوصا بالنسبة للمدرسين في			120.000.000

			الأحياء النائية				
		برنامج لتحسين عرض الموارد البيداغوجية	موارد تربوية غير كافية ومنصات تعلم لا يمكن الوصول إليها		إقتناء 18090000 رزمة		78641564
		برنامج توسيع الكفالات المدرسة	21% من التلاميذ لديهم إمكانية الولوج إلى الكفالات، مع العلم أن المناطق الريفية مقصية نتيجة لمعيار العدد		تغطية الكفالات تبلغ 35%.		40000000
		برنامج تمويل الهياكل ولجان تسيير المؤسسات المدرسية	ميزانية المفتشيات المقاطعية للتعليم : 1.8 مليون، المدارس : 4.2 مليون، والإدارة الجهوية للتهذيب 0.7 مليون		مضاعفة ميزانية تسيير الهياكل والؤسسات في أفق 2022		60000000
المجموع الفرعي							**2312549723**
	تحسين العرض التعليمي للمدارس الثانوية	برنامج بناء المنشآت وقاعات الدراسة الثانوية	15155 تلميذا و13655 تلميذا في التعليم العمومي و242 تلميذا من التعليم الحر و177 فصلاً دراسيًا في التعليم العمومي، نسبة النجاح في امتحان شهادة ختم الدروس الإعدادية 17%، نسبة النجاح في امتحان شهادة البكالوريا 8.49%		بلوغ المعدل الخام للتمدرس في السلك الأول من التعليم الثانوي 55% ومعدل والمعدل الخام لتمدرس البنات 40%في أفق 2026 ؛		
					تحسن معدل التمدرس الخام السلك الثاني من التعليم الثانوية بخمس نقاط مقارنة بمستواه في		

						2019، وبلوغ معدل 25% بالنسبة للبنات	
						بناء 408 حجرات دراسية جديدة وملحقاتها في خمس سنوات	
		تحسين جودة التعلم في المرحلة الثانوية			وزارة التهذيب الوطني/ التقرير الختامي 2020-2021	تزويد جميع الثانويات ببنية تحتية مناسبة مع إمكانية الولوج إلى الماء والكهرباء وتوفر معدات المراحيض والأسوار ؛	
						التقيد بسقف أقصاه 1005 للانسبة للثانويات التي توجد بها إعداديات	
						احترام حد أقصى للقوى العاملة لكل مؤسسة 800 طالب بحلول الأفق 2026.	

			برنامج تأهيل وصيانة ومعدات البنية التحتية والخدمات الملحقة لفائدة المؤسسات الثانوية	35% من المؤسسات بدون مياه، و45% بدون كهرباء			64212867
			برنامج اقتناء الطاولات المدرسية	العجز في الطاولات المدرسية 1594.		- اقتناء 5368 طاولة مدرسية	24078978
			برنامج سد العجز من المدرسين	296 مدرسا منهم 82.8 رسميون		اكتتابا 660 أستاذاً جديداً	1396661341
			برنامج تطوير كفاءات طاقم التدريس	نسبة التأطير 1.22%			20.000.000
			برنامج تحفيز طاقم التدريس			تحقيق نسبة نجاح تبلغ 25% في امتحانات شهادة ختم الدروس الإعدادية و18% في امتحانات الباكالوريا في 2026	50.000.000
			برنامج لتحسين عرض الموارد التربوية	حاجة ملحة إلى 140558 كتابًا مدرسيًا من بينها 3535 دليلًا للأساتذة		اقتناء 959743 دليلا في خمس سنوات	35510486
			برنامج تجهيز الهياكل والمؤسسات				10.000.000
			برنامج تمويل الهياكل والمؤسسات	لم تتجاوز ميزانية المؤسسات الثانوية في 2021 مبلغ 3.3 مليون		مضاعفة ميزانية التسيير والمؤسسات الثانوية في أفق 2026	33.000.000
المجموع الفرعي							697528003

	تحسين العرض التعليمي وجودة التعليم ما قبل المدرسي	تعميم العرض ما قبل المدرسي في أفق 2030	برنامج بناء رياض عمومية جديدة.	روضة أطفال عمومية واحدة فقط، و7 رياض أطفال خصوصية، و372 حضانة أهلية ومراكز تنموية جماعية، عدد المحاظر القرآنية غير محدد	وزارة العمل والتجهيز والتنمية الاجتماعية وشبكات الطفولة الصغرى في الجماعات	حديقة عمومية في جميع عواصم المقاطعات وفي التجمعات السكنية التي يزيد عدد سكانها عن 3000 نسمة.	32000000
		تعزيز جودة التعليم ماقبل المدرسي العمومي والقرآني والأهلي دعما لتعميم الولوج	برنامج اكتتاب وتكوين المربيات				18000000
			تقوية التعليم القرآني ماقبل المدرسي (اكتتابات وعصرنة المحاظر)			500 مركز تنمية جماعية، 15000 طفلا صغيرا تم التكفل بهم من طرف هذه المراكز	60000000
			برنامج توسعة وتعزيز قدرات مراكز التنمية الجماعية (ت والتكوين المستمر).				60000000
المجموع الفرعي							**170.000.000**
	تحسين العرض التعليمي وجودة التعليم الفني والمهني		دعم البنية التحتية لمدرسة التكوين الفني	9 شعب للتكوين و7 ورشات و28 مدرسا تكنولوجيا من بينهم 9 موظفين و9 عقدويين و10 ممقدمي خدمات (12ماجستير و12 شهادة فني عالي والباقي أقل من مستوى شهادة فني عالي (360 تلميذا على مستوى	وزارة التكوين المهني	12 ورشة	30000000
		تحيين شعب تكوين مدرسة التعليم والتكوين الفني والمهني	برنامج سد العجز من المدرسين الفنيين وتكوينهم			35 مدرسا حاصلين على الأقل على دبلوم عالي كمدرين تكنولوجيين لتدريس المواد الفنية (ما لا يقل عن 20 موظفًا تقنيًا).	60000000

		تنويع خارطة التكوين الفني الجهوي	برنامج اقتناء معدات ومواد الورش والمختبرات	شهادة الكفاءة المهنية ؛ 120 تلميذا في شهادة الكفاءة و38 تلميذا في شهادة الدراسات الفنية والتعليم العام)			30000000
		تحسين جودة التكوين الفني والمهني	برنامج تحسين جودة الموارد البيداغوجية			ما لا يقل عن 30 تلميذا كفني عالي و50 تلميذا كفني	30000000
المجموع الفرعي							123000000
	تعزيز الإشراف الجهوي ومواءمته للنظم		توفير المباني والمعدات والتجهيزات اللوجستة لصالح الإدارة الجهوية للتهذيب والمفتشيات المقاطعية للتعليم الأساسي	عدم وجود سيارات أومعدات ضرورية للتأطير والإشراف وسير الهياكل		جميع الهياكل الجهويين لديها طواقم تأطير متخصصة وبالعدد الكافي ومجهزة ولديها وسائل نقل وأنظمة معلومات مفعلة للمتابعة والتقييم	30000000
			تعزيز قدرات وتجهيزات الطواقم وتحسين خبرة الإدارة الجهوية في مجال الإشراف	عدم وجود سيارات أومعدات ضرورية للتأطير والإشراف وسير الهياكل			60.000.000
			توفير المباني والمعدات ووالتجهيزات اللوجستة للإدارة الجهوية للعمل الإجتماعي	نقص العمال ووسائل العمل			20.000.000
			بناء قدرات إدارة الجهوية للعمل الإجتماعي - الموظفين والمعدات	عدم وجود سيارات أومعدات ضرورية للتأطير والإشراف وسير الهياكل			10.000.000
			توفير المباني والمعدات واللوجستيات للإدارة الجهوية للتعليم الأصلي	عدم وجود سيارات أومعدات ضرورية للتأطير والإشراف وسير الهياكل			10.000.000
			تعزيز قدرات للإدارة الجهوية للتعليم الأصلي- الموظفين والمعدات	نقص العمال ووسائل العمل			30000000

		تعزيز قدرات إدارة موظفي ومعدات مدرسة التكوين الفني والمهني	نقص العمال ووسائل العمل/ التعليم الفني والمهني			15.000.000
						175.000.000
						3.478.077.726

			البرنامج	البرنامج فرعي			
الصحة	تعميم وتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية	تحسين التغطية الترابية للهياكل الصحية	برنامج بناء وترميم الهياكل الصحية	بناء 26 نقطة صحية جديدة	عدد المنشآت الصحية: 111	إحصائيات المنظومة الوطنية للمعلومات الصحية 2020	عدد المنشآت الصحية: 137	129311000
				إعادة تأهيل 17 نقطة صحية متهالكة	17 نقطة صحية بحاجة إلى الترميم		17 نقطة صحية مرممة	45118000
			برنامج تجهيز الهياكل الصحية	تجهيز الهياكل الصحية (من بينها مركز الاستطباب الجهوي) بالمعدات الطبية،	31 منشأة صحية يجب تجهيزها		31 منشأة صحية مجهزة	58410.000
		تعزيز فعالية وجاهزية الهياكل الصحية		توفير المعدات اللوجستية (السيارات وسلاسل التبريد وسيارات الإسعاف الخ)	عدد السيارات: 7	إحصائيات المنظومة الوطنية للمعلومات الصحية 2020	عدد السيارات: 12	42208000
					عدد سيارات الإسعاف : 8		عدد سيارات الإسعاف : 15	
					عدد سلاسل التبريد: 60		عدد سلاسل التبريد: 155	

	تحسين الوضع الصحي للأم والطفل بالعصابه	تعميم الولوج إلى خدمات صحة الأم والطفل	برنامج دعم صحة الطفل	تعزيز برامج التطعيم في المناطق المعزولة	% من الأطفال الذين تلقوا اللقاحات المناسبة: 38.3%	المسح الديمغرافي والصحي بموريتانيا 2020	50% من الأطفال سيحصلون على اللقاحات المناسبة.	45584000
				إشراك وكلاء الصحة الجماعية في تعميم التطعيم				
				تجهيز المراكز والنقاط الصحية للتكفل بالأطفال حديثي الولادة	معدل وفيات الرضع والأحداث: 53%	المسح الديمغرافي والصحي بموريتانيا 2020	معدل وفيات الرضع والأحداث: 35%	
				تعزيز قدرات مركز التعافي من سوء التغذية الحاد / مركز التعافي والتثقيف الغذائي المكثف	سوء التغذية الحاد: 14.8%	المتابعة والتقييم الموحدان لعمليات الإغاثة والانتقال 2021	سوء التغذية الحاد: 10%	
				دعم برامج تحسين التغذية المدرسية				
		تحسين الطلب على صحة الأم والطفل		تعزيز حملات التحسيس حول الرضاعة الطبيعية				

		الوقائية والعلاجية		ترقية طرق منع الحمل الحديثة وتوفير وسائله	معدل استخدام طرق منع الحمل: .10%	المسح الديمغرافي والصحي بموريتانيا 2020	معدل استخدام طرق منع الحمل : 30%	62.450.000
				إدخال تنظيم الأسرة في نشاط وكلاء الصحة الجماعية				
			صحه الأم	تعزيز استشارات ما قبل الولادة	معدل استشارات ما قبل الولادة 1: 9.64% ومعدل استشارات ما قبل الولادة 4 : 9.4%	المسح الديمغرافي والصحي بموريتانيا 2020	معدل استشارات ما قبل الولادة 1: 80% ومعدل استشارات ما قبل الولادة 4: 40%	
				نشر البرنامج بشكل منتظم على مستوى جميع مراكز الأمومة لمتابعة الولادات	النسبة المئوية للولادات تحت إشراف موظفين أكفاء: 60.03%		النسبة المئوية للولادات تحت إشراف موظفين أكفاء: 75%	
		تحسين جودة خدمات صحة الأم والطفل		تزويد جميع المراكز الصحية بقابلات مساعِدات تم تكوينهم				
			تحسين جودة عرض العلاجات	توفير الأدوية واللوازم الطبية على مستوى كافة الهياكل الصحية	معدل التردد على الهياكل الصحية47.6 :%	إحصائيات المسح الديمغرافي	معدل التردد على الهياكل الصحية70 %	62449000

				تعزيز استخدام الخدمات العلاجية		والصحي بموريتانيا 2020	
				زيادة حصة الولاية من الأطباء المتخصصين			
				تفعيل التأمين الصحي للفئات الهشة			
				تعزيز المعدات الفنية للمرافق الصحية (من بينها مركز الإستطباب الجهوي)			
				تكوين جميع الفاعلين المشركين في تسيير النفايات الطبية الحيوية وPCI			
		الإعلام والتهذيب والإتصال	التحسيس على المستوى الإقليمي بالصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين من خلال التقنيات الحديثة للإعلام والإتصال ووسائل الإعلام وخدمات المعلومات والتهذيب	غير متوفرة	المسح الديمغرافي والصحي بموريتانيا 2020	معدل المراهقين المستفيدين: 50%	22301000

				والاتصال.				
				تنظيم حملات توعية حول تباعد الولادات	غير متوفر	تقرير الإدارة الجهوية للعمل الصحي / المسح الديمغرافي والصحي بموريتانيا 2020	معدل السكان المتضررين: 50%	
				التحسيس حول قضايا الصحة الوقائية (صحة الأم والأطفال الرضع، الصحة الإنجابية، الأمراض المنقولة جنسيا، التهاب الكبد، الملاريا، التكفل بالإعاقة، إلخ.)	غير متوفر	تقرير الإدارة الجهوية للعمل الصحي	تنظيم واحد على الأقل من الأنشطة الفصلية للتحسيس بشأن أحد مواضيع الصحة العمومية التي تهم الجهة	
	الصحية المؤهلة	سد العجز من الكوادر الطبية المؤهلة بشكل معتبر	تكوين الكوادر الطبية وشبه الطبية	اكتتاب 13 طبيباً	عدد الأطباء: 19	إحصائيات المسح الديمغرافي	عدد الأطباء: 32	81 283 000

				اكتتاب 321 كادرا شبه طبي			والصحي بموريتانيا 2020	الكوادر شبه الطبية: 717	
		سد العجز من الكوادر شبه الطبية المؤهلة بشكل معتبر		إعادة تكوين وتحفيز الطاقم الطبي	التكوين المستمر وتحفيز مقدمي الخدمات	عدد الأطباء: 19	إحصائيات المسح الديمغرافي والصحي بموريتانيا 2020	ملحوظة لتحفيز الأطباء: 32	42.012.000
				تحسين خبرة وتحفيز العاملين في المجال الطبي		الكوادر شبه الطبية: 396		الكوادر شبه الطبية: 717	
				تعزيز قدرات الإدارة الجهوية للعمل الصحي والاجتماعي في مجال القيادة	تعزيز الحكامة والقيادة القطاعية		احصائيات المسح الديمغرافي والصحي بموريتانيا / 2020 تقارير الإدارة الجهوية للعمل الصحي	إشراف موحد - تنسيق رسمي	28196000
				تعزيز الإشراف والرقابة على أنشطة الهياكل الصحية		إشراف غير منتظم		إشراف موحد - تنسيق رسمي	
			تحديث منظومة إدارة	تعزيز وسائل عمل الإدارة		60% يقع على بعد 60	احصائيات	20% يقع على بعد 60دقيقة	46.053000

		المعلومات الصحية والتسيير	الجهوية للعمل الصحي والإجتماعي	دقيقة من الهياكل الصحية	المسح الديمغرافي والصحي بموريتانيا 2020 / تقارير الإدارة الجهوية للعمل الصحي	من الهياكل الصحية	
			إعداد الخريطة الصحية				
			تسيير نظام المعلومات (معدات الكمبيوتر لنظام المسح الديمغرافي والصحي بموريتانيا)				
			تكوين نقاط الارتكاز الجهوية للبرامج والإدارة الجهوية للصحة حول DHIS				
المجموع الفرعي							**665375000**
الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي والصمود والتضامن		برنامج دعم توسيع الحماية الاجتماعية وصمود الفئات الأكثر هشاشة	تحيين ومراجعة معايير السجل الاجتماعي			سجل محين	-
			تفعيل مؤسسات الوقف والزكاة	المؤسسات ليست مفعلة بالقدر الكافي		المؤسسات مفعلة	-
			تفعيل الإطار الرسمي لتنسيق العمل الاجتماعي بمقرار من الوالي			أطر مفعلة	-
			تمويل أنشطة نسوية مدرة للدخل			100 تعاونية ممولة	6.000.000
			ترقية تشجيع آليات مبتكرة لتمويل التأمين الصحي وخاصة شركات التأمين التعاضدي وإنشاء تأمين صحي			جميع المعوقين مؤمنون	15.000.000

		خاص للمعاقين					
		مضاعفة موارد البرامج التي تستهدف المعاقين والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة ورعاية المعوزين					
		تنفيذ مشروع لاستصلاح واستغلال الأراضي الزراعية في المناطق الهشة ضعيفة ومراجعة نظام ملكية الأراضي لصالح المزارعين الضعفاء	يبلغ معدل الفقر 60% لدى الأسر الزراعية		فسخ ملكية واستصلاح وتوزيع 5000 هكتار على صغار المزارعين الضعفاء	100.000.000
		تمويل مشاريع تثمين الموارد المحلية			200 مشروع ممول	10000000
		إنشاء نظام مستدام للاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي والتغذوي	تعزيز الآليات الموجودة		الآليات الموجودة معززة	-
		برامج التحويلات النقدية لصالح السكان الضعفاء (تكافل ومعونة)	135 مليون نقدا بالنسبة لتكافل و168 مليون نقدا بالنسبة لمعونة (2020 و2021)		البرامج تمت مراجعتها وتحسينها	900.000.000
		زيادة سعة محلات أمل ونقاط بيع الأسماك			كمية المنتجات المسلمة مضاعفة	30000000
المجموع الفرعي						**1.061.000.000**

حماية الطفولة	خلق ظروف مواتية لنماء الأطفال		نشر استراتيجية حماية الطفولة			إنشاء الهيئات المقررة	1.500.000
		حماية الأطفال من الممارسات الاجتماعية السيئة	التحسيس حول الممارسات الاجتماعية الضارة (خفاض الإناث، العنف ضد الأطفال، إلخ) وتطبيق الإجراءات الردعية المنصوص عليها قانونيا	معدل خفاض الإناث 82.1%	المسح الديمغرافي والصحي بموريتانيا 2020	معدل خفاض الإناث 60%	2.000.000
			إقامة مركز للوقاية والتكفل بالأطفال الضعفاء (مركز الحماية والدمج الإجتماعي للأطفال)				
			إقامة برنامج دعم للأطفال المتسولين (طاليبى) وأطفال الشارع				
		ضمان ولوج الأطفال إلى الحالة المدنية	وضع إجراء لتسهيل ولوج الأطفال إلى الحالة المدنية	معدل التقييد 38.7%	المتابعة والتقييم الموحدان لعمليات الإغاثة والانتقال 2021	معدل التقييد 100%	-

		تنشيط أطر تنسيق حماية الطفل على المستوى الجهوي والبلدية					
		تحسين الحكامة	تعزيز وسائل العمل المصلحة الجهوية للعمل الإجتماعي			تقارير المتابعة الدورية متوفرة	-
المجموع الفرعي							**3.500.000**
الشباب والتشغيل والثقافة والرياضة	تعزيز قدرات الشباب ودعم مبادراتهم	برنامج تمكين الفتيات والنساء	إنشاء مركز لأنشطة الفتيات في كيفه	أنشطة برنامج تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في الساحل الحالية.		زيادة معدل استبقاء الفتيات	5.000.000
			برنامج فرعي للتحويلات النقدية دعما لتمدرس البنات (منح دراسية للبنات في المرحلة الثانوية)			تحسن معدل تمدرس البنات في المرحلة الثانوية بمقدار 10 نقاط	100.000.000
			برنامج فرعي لتقوية مستوى التلميذات في المرحلة الثانوية (توفير نقل ودروس تقوية للبنات والمراهقات).				50.000.000
			برنامج فرعي لخلق فضاءات لتهذيب وتمكين المراهقات المتسربات من المدرسة				30000000
			تكوين وتمويل أنشطة مدرة للدخل لفائدة الملت المراهقات المتسربات من المدرسة				100.000.000

		قابلية تشغيل الشباب	إنشاء صندوق تمويل للشباب خريجي التكوين المهني	الآليات الموجودة غير فعالة		800 شاب تم تمويلهم	20.000.000
			دعم ريادة الأعمال وتشغيل الشباب				60.000.000
		ترقية الأنشطة الرياضية والثقافية	تهيئة مساحات اللعب في جميع البلديات وفقا المعايير			26 مساحة لعب مهيأة	21.000.000
			تثمين التراث الثقافي			تم إنشاء 26 جمعية، مركب اجتماعي ثقافي ورياضي في عاصمة الولاية	20.000.000
			تطوير الأنشطة الرياضية والثقافية				100.000.000..
المجموع الفرعي							**506.000.000**
مجموع المرتكز الإستراتيجي 2: تنمية رأس المال البشري والوصول إلى الخدمات الإجتماعية الأساسية							**5.713.952.726**

المجال	البرنامج	الربنامج الفرعي	مؤشرات المتابعة			التكلفة بالأوقية الجديدة
			الوضع الحالي	المصدر	الوضع المستهدف	
المرتكز الإستراتيجي 3 :تعزيز الحكامة بكافة أبعادها						
الحكامة الإقليمية	تحديث أدوات الإستصلاح والتسيير الحضري	إعداد مخطط لاستصلاح أراضي الجهة	باستثناء كيفه، لا تتوفر أي من المدن الأخرى بالجهة على مخططات توجيهية للاستصلاح الحضري		رسم تخطيطي	5 000 000
		إعداد مخططات توجيهية للعمران والوثائق العملية لجميع المدن التي يزيد عدد سكانها عن 5000 نسمة وعواصم المقاطعات			جميع المدن التي يزيد عدد سكانها عن 5000 نسمة لديها مخططات توجيهية للاستصلاح الحضري	5 000 000
		إعداد مخططات توجيهية للاستصلاح الحضري ومخططات المفصلة للاستصلاح ومخططات			جميع التجمعات التي يقل عدد سكانها عن 5000 نسمة لديها مخطط لالاستصلاح الترابي	2 000 000

		محلية للعمران مبسطة للبلدات التي يتراوح عدد سكانها بين 2000 و5000 نسمة باستثناء عواصم المقاطعات				
	برنامج دعم السلطات والمصالح المحلية	تفعيل سلطات للجنة التنمية الجهوية في مجال القيادة والمتابعة والتقييم			اللجنة الفنية مفعلة	15 000 000
		تعزيز قدرات المصالح اللامركزة بالولاية والمجموعات الإقليمية			إتفاقية التنسيق تم توقيعها	20 000 000
		دعم ميزانيات المجموعات الإقليمية			المنح تمت زيادتها بنسبة 100%	1 200 000 000
		دعم التنمية المؤسسية للمجموعات الإقليمية			.	40.000.000

		(الجهة والبلديات)				
		دعم تعبئة الموارد المحلية		• المصالح تتوفر على وسائل	30000000	
		تعزيز قدرات المنصة الجهوية للتنسيق بين الفاعلين في المجتمع المدني		الهيئة تم إنشاؤها	10 000 000	
		دعم هيئات الحوار والشراكة بين القطاعين العام والخاص		100 رابطة تم دعمها	20 000 000	
		تعزيز المنظمات الاجتماعية المهنية		8 منظمات تمت هيكلتها	3 000 000	
		تعزيز أنظمة المتابعة والتقييم والمعلومات على مستوى الولاية (نظام معلومات متكامل للمتابعة والتقييم).		تقرير متابعة العمل الجهوي متوفر	10 000 000	

	الحالة المدنية والحكامة الإلكترونية	إنشاء منظومات لتسهيل تقييد الأطفال وولوجهم إلى الحالة المدنية	• منظومات غير كافية		كل بلدية تتوفر على نظام تقييد	20 000 000
		تعزيز قابلية الترابط البيني لأنظمة ومنصات المعلومات والتسيير على مستوى الجهة	• نظم المعلومات ليست مترابطة		نظام مندمج للمعلومات والمتابعة والتقييم تم وضعه	-
		إنشاء نظام لربط لسجل الاجتماعي بنظام معلومات الحالة المدنية	• أنظمة غيرمترابطة		أنظمة مترابطة	-
	تعزيز النظام القضائي	تعزيز المصادر البشرية وقدرات الموظفين وأعوان القضاء في الجهة	• غير محدد			
		ترميم البنى التحتية الادارية ودور السجن وادارة	• بنية تحتية يجب ترميمها		بنية تحتية مرممة ومواءمتها للنظم	50000000

		السجون ومواءمتها للنظم				
		ترقية ثقافة وقيم العدل ودولة القانون واحترام النظام العام والسكينة	•			
	المشاركة المواطنية والإتصال	تنظيم وتفعيل المنصة الجهوية للمجتمع المدني وتنشيط هيئاته على مستوى المقاطعات	• تدني مستوى قدرات منظمات المجتمع المدني ووسائل الاتصال.		قدرات منظمات المجتمع المدني ووسائل الاتصال تم تطويرها وتعزيزها.	10000000
		تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني من حيث المشاركة، والرقابة المواطنية، وتنفيذ التدخلات المحلية، والمتابعة والتقييم				20000000
		تعزيز دور المنظمات المكلفة بالدفاع عن حقوق المرأة والطفل وإشراكها في				10000000

		سياسات التغيير الاجتماعي والسلوكي				
		تعزيز وسائل الإعلام وغيرها من وسائط الاتصال على مستوى الجهة دعما للتعليم والإرشاد والمشورة				20000000
المجموع الفرعي						**14900000000**
مجموع المرتكز الإستراتيجي الاستراتيجية 3 :تعزيز الحكامة بجميع أبعادها						**14900000000**
المبلغ الإجمالي						**17 533 118 726**

VI. تحديد الإطار المالي لتنفيذ الخطة الخماسية:

يقدم هذا الإطار الإرشادي كتوجيه، ويتم استكماله بجدول أولويات أهداف التنمية المستدامة لتحديد الأولويات على مستوى كل مرتكز إستراتيجي. وفي ظل عدم وجود برمجة مالية موثوقة ومتعددة السنوات على مستوى معظم الإدارات الجهوية، فقد جمعت البرمجة بين عدة عناصر ومصادر للحصول على برمجة إرشادية شاملة على مدى خمس سنوات. ويستند التطبيق السنوي للركيزة إلى مبدأ قابلية استبدال الموارد المنصوص عليه في القانون ويهدف إلى توفير المرونة للتعجيل بالاستيعاب. بمعنى أنه قد تمتلك القطاعات التي تضع برامجها وتنفذها بشكل فعال موارد كافية بينما تلك التي لا تنفذ على الفور لن تؤخر الاستيعاب في القطاعات الأخرى ذات الأولوية بسبب التخصص في تخصيص الموارد. ومع ذلك، يبقى من مسؤولية الإدارات الجهوية والإدارات المركزية إنشاء خطط استثمار ذات أولوية مدتها ثلاث سنوات على أساس مؤشرات الخطة ومخصصات الخطة الخماسية. تعتمد البرمجة على افتراض حدوث تحسن كبير في إمكانيات التمويل ومستوى أكبر لنضج المشاريع اعتبارًا من عام 2024.

المجال	التكلفة بالأوقية الجديدة					التكلفة الإجمالية (MRU)
	2022	2023	2024	2025	2026	
المرتكز الإستراتيجي 1: تعزيز نموإقتصادي قوي وشامل ومستدام	1 549 374 900	1 549 374 900	2 582 291 500	2 582 291 500	291،582،2 500،	10 329 166 000
المرتكز الإستراتيجي 2: تنمية رأس المال البشري والولوج إلى الخدمات الأساسية	1 142 790 545	1 142 790 545	1 142 790 545	1 142 790 545	1 142 790 545	5 713 952 726
المرتكز الإستراتيجي 3: تعزيز الحكامة بكافة أبعادها	149 000 000	223 500 000	372 500 000	372 500 000	372 500 0000	1 490 000 000
المجموع الكلي	2 841 165 445	2 915 665 445	3 581 123 745	4 097 582 045	4 097 582 045	17 533 118 726

VII. إطار تحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة على مستوى جهة لعصابه.

اقتبس إعطاء الأولويات لأهداف التنمية المستدامة على مستوى الحوض الغربي من الطريقة التي طبقها مكتب I2D خلال إعداد الاستراتيجيتين الجهويتين للبراكنه وتكانت والتان تعتبران وضعيتاهما من الناحية الاجتماعية والاقتصادية مشابهة للحوض الغربي. تم اقتراح عملية تحديد الأولويات من قبل المكتب من أجل اعتمادها خلال ورش ورشة الاستعراض الأداة الرئيسية المستخدمة في هذا التمرين هي المصفوفة التي طورتها المنظمة الدولية للفرنكوفونية (OIF).

ويستند النهج إلى تصنيف أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالجهة وفقًا لمستوى أولويتها لتوضيح برمجة تنفيذ خطة تنفيذ خطة تنفيذ الاستراتيجية الجهوية. أعطى تطبيق هذه الطريقة النتائج المسجلة في الجدول التالي الذي يوضح أن عدد الأهداف المحتفظ بها للإقليم هي 13 بينما بلغ عدد الغايات 54، منها 27 غاية مستعجلة و20 ذات أولوية و5 أقل إلحاحًا و2 للتوطيد.

الهدف 1 - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان		الأولوية
1.1	القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا، بحلول عام 2030. (يقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم)	تدخل مستعجل
2.1	تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده بمقدار النصف على الأقل وفقاً لتعاريف كل دولة، بحلول عام 2030	تدخل مستعجل
3.1	استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء، بحلول عام 2030	تدخل ذو أولوية
4.1	ضمان تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال	تدخل مستعجل

	الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية،بما في ذلك التمويلات الصغيرة، بحلول عام 2030	
الهدف 2 - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيزالزراعة المستدامة		
1.2	بحلول عام 2030، القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة،بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام	تدخل مستعجل
2.2	وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن توقّف النمووالهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمراضع وكبار السن بحلول عام 2025	تدخل ذو اولوية
3.2	مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعون الأسريون والرعاة والصيادون، بما في ذلك من خلال ضمان الأمن والمساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030	تدخل ذو اولوية
الهدف 3 - ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار		
1.3	خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 10.000 مولود حي، بحلول عام 2030	تدخل مستعجل
2.3	وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة، بحلول عام 2030	تدخل ذو أولوية

3.3	وضع نهاية لأوبئة السيدا والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة التهاب االكبد والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى، بحلول عام 2030	تدخل ذو أولوية
7.3	ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتحسيس الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية، بحلول عام 2030	تدخل ذو أولوية
8.3	تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة الجيدة الفعالة والميسورة التكلفة	تدخل ذو أولوية
ب.3	ب-دعم البحث والتنمية في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقا لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية.	تدخل على المدى المتوسط
الهدف 4 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعّلم مدى الحياة للجميع		
1.4	ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030	تدخل مستعجل

2.4	ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة الصغرى والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي، بحلول عام 2030	تدخل مستعجل
3.4	ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030	تدخل على المدى المتوسط
4.4	الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة، بحلول عام 2030	تدخل مستعجل
5.4	القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتكوين المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030	تدخل من أجل التوطيد
6.4	ضمان أن يلم جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب، بحلول عام 2030	تدخل مستعجل
ا.4	بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع	تدخل مستعجل
ج.4	الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتكوين المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030	تدخل مستعجل
الهدف 5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات		

1.5	القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان	تدخل ذو أولوية
2.5	القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال	تدخل مستعجل
3.5	القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث	تدخل مستعجل
5.5	كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة	تدخل مستعجل
5.ب	تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،من أجل تعزيز تمكين المرأة	تدخل من أجل التوطيد
الهدف 6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة		
1.6	تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030	تدخل ذو أولوية
2.6	تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030	تدخل ذو أولوية
4.6	زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحومستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030	تدخل ذو أولوية
الهدف 7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة		
1.7	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة	تدخل ذو أولوية

	الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030	
2.7	تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030	تدخل على المدى المتوسط
الهدف 8 -تعزيز النموالاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع		
3.8	تعزيز السياسات الموجهة نحوالتنمية والتي تدع م الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية	تدخل مستعجل
5.8	تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذووالإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030	تدخل ذو أولوية
6.8	الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير التلاميذ بالعمالة أوالتعليم أوالتكوين بحلول عام 2030	تدخل مستعجل
7.8	اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإستئصال عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2030	تدخل مستعجل
8.8	حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة	تدخل مستعجل
9.8	وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030	تدخل ذو أولوية
10.8	تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية	تدخل على المدى

	الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها	المتوسط
الهدف 9- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار		
9.ج	تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام 2030	تدخل ذو أولوية
2.9	تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة، بحلول عام2030، في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموا.	تدخل على المدى المتوسط
3.9	زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق.	تدخل ذو أولوية
الهدف 10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها		
1.10	التوصل تدريجيا إلى تحقيق نموالدخل ودعم استمرار ذلك النموالأدنى 40% من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام	تدخل مستعجل
2.10	تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أوالجنس أوالإعاقة أوالانتماء العرقي أوالإثني أوالأصل أوالدين أوالوضع الاقتصادي أوغير ذلك، بحلول عام 2030	تدخل مستعجل
الهدف 11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة		

1.11	ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030	تدخل ذو أولوية
2.11	توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030	تدخل مستعجل
11..ب	العمل بحلول عام 2020، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030	تدخل مستعجل
الهدف 15- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحومستدام، وإدارة الغابات على نحومستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي		
1.15	ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحومستدام، وذلك وفقا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية، بحلول عام 2030	تدخل مستعجل
3.15	مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي	تدخل مستعجل

	إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهورالأراضي، بحلول عام 2030	
5.15	اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام 2020، بحماية الأنواع المهددة ومنع انقراضها	تدخل مستعجل
الهدف 16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات		
1.16	الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان	تدخل مستعجل
3.16	تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة	تدخل ذو أولوية
5.16	الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما	تدخل مستعجل
6.16	إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات	تدخل ذو أولوية
9.16	توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030	تدخل ذو أولوية